وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

-دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2016-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

من إعداد الطالبة:
حامي كريمة

تحت إشراف الأستاذ:
الدكتور: مولاي بوعلام

لجنة المناقشة:

د/ سفير محمد.....رئيسا

د/ مولاي بوعلام.....مشرفا

د-جوادي علي.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017.

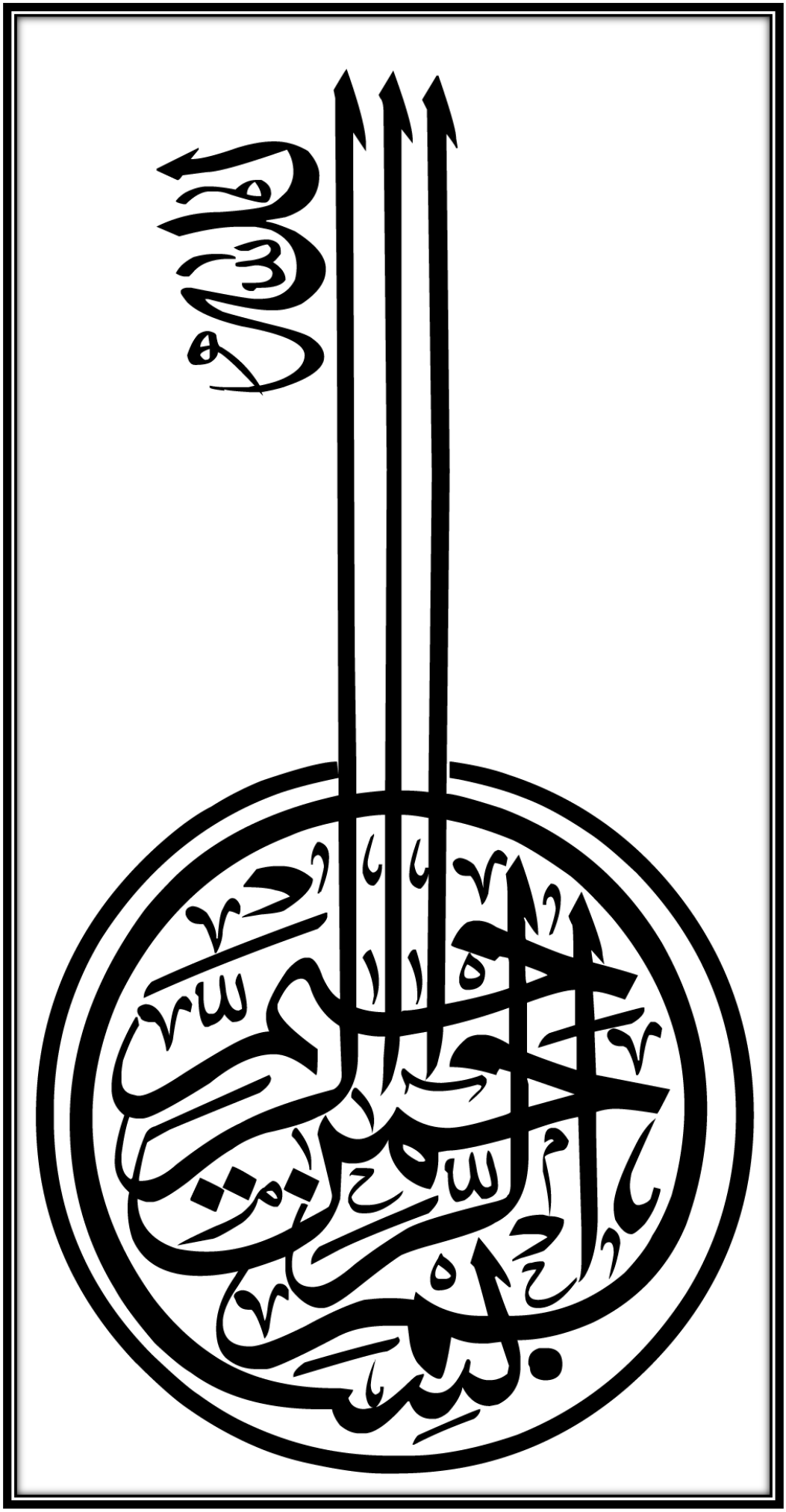

دعاء:

بسم الله الرحمان الرحيم

قال الله تعالى:

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات" .

سورة المجادلة: الآية:11.

قال الله تعالى:

"قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا انك أنت العليم الحكيم".

سورة البقرة الآية: 32.

صدق الله العظيم.

شكر وتقدير :

أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى الله تعالى جل جلاله وعظيم سلطانه الذي انعم علي بإتمام هذا البحث .

فالحمد والشكر لك الهي عدد ما كان وعدد ما يكون وعدد الحركات والسكون.

أتقدم بالامتنان والشكر إلى مشرفي الأستاذ الدكتور مولاي بوعلام على نصائحه القيمة.

واسأل الله العلي القدير أن يمده بالصحة والعافية .

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأساتذة أعضاء اللجنة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة وتضحية بجزء من وقتهم الثمين لتوضيح النقائص الموجودة فيها.

جزاكم الله خيرا.

إلى كل من قدم لي يد المساعدة في انجاز هذا العمل المتواضع من قريب ومن بعيد.

شكرا.

الإهداء:

إلى الشخص الذي كان هدفي الوحيد من هذه الدراسة رؤية وجهها يشع نورا ببسمتها البريئة

إلى نور قلبي أمي الغالية التي لطالما كان لها الفضل الكبير في وصولي

إلى هذه اللحظة.

إلى أبي رحمه الله ، إلى إخوتي وأخواتي كمال، بلقاسم، علي ، سليمان، جقجيجة، مليكة ، حنان ، حسين

فقد كانوا سندا لي في كل صغيرة وكبيرة

وأتمنى من المولى عز وجل أن يرزقهم فسيح جناته.

إلى كل إفراد العائلة قريبهم وبعيدهم ، إلى الأصدقاء والأحبة

واخص بالذكر زهية ، نعيمة، خالد.

إلى كل هؤلاء اهدي عملي البسيط.

كريمة.

فهرس المحتويات:

المحتوى :	رقم الصفحة:
كلمة شكر وتقدير.	
الإهداء.	
فهرس المحتويات.	**I**
فهرس الجداول و الأشكال.	**VII**
ملخص.	
مقدمة .	**أ-ث**
الفصل الأول: الإطار النظري للإنفاق الحكومي .	
تمهيد.	**2**
المبحث الأول:عموميات حول الإنفاق الحكومي.	**3**
المطلب الأول:ماهي الإنفاق الحكومي.	**3**
الفرع الأول:مفهوم الإنفاق الحكومي.	**3**
الفرع الثاني : مبررات وحجم النفقات العامة.	**7**
المطلب الثاني: ضوابط وحدود الإنفاق الحكومي.	**9**
الفرع الأول: قواعد الإنفاق العام.	**9**
الفرع الثاني: حدود الإنفاق العام.	**11**
المطلب الثالث: تقسيم النفقات العامة.	**14**
الفرع الأول: التقسيم الوظيفي وحسب دورية انتظامها للنفقات العامة.	**15**
الفرع الثاني: تقسيم النفقات العامة حسب المعيار الوظيفي وتبعا لآثارها في الإنتاج الوطني.	**17**
الفرع الثالث: تصنيف النفقات العامة في الجزائر.	**19**
المبحث الثاني: أسباب وآثار النفقات العامة.	**21**

فهرس المحتويات:

المطلب الأول: أسباب تزايد ظاهرة النفقات العامة.	**21**
الفرع الأول: الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة.	**21**
الفرع الثاني: الأسباب الظاهرية لتزايد ظاهرة النفقات العامة.	**22**
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.	**23**
الفرع الأول: الآثار المباشرة للنفقات العامة.	**24**
الفرع الثاني: الآثار غير مباشرة للنفقات العامة.	**27**
الفرع الثالث: المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.	**28**
المطلب الثالث: ترشيد النفقات العامة.	**29**
الفرع الأول: تعريف ترشيد الإنفاق العام والعوامل الموضوعية لنجاحه.	**29**
الفرع الثاني: المجالات الأساسية لترشيد الإنفاق العام.	**30**
المبحث الثالث: فعالية سياسية الإنفاق العام.	**31**
المطلب الأول: إنتاجية الإنفاق العام.	**31**
الفرع الأول: استثمارات البنى التحتية.	**31**
الفرع الثاني: الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق العسكري.	**32**
المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام.	**32**
الفرع الأول: أدوات سياسة الإنفاق العام .	**32**
الفرع الثاني: سياسة الإنفاق العام والسياسة الضريبية.	**33**
المطلب الثالث: طرق تمويل الإنفاق العام.	**34**
الفرع الأول: الضرائب ، الرسوم، والإصدار النقدي.	**34**
الفرع الثاني: الثمن العام ، القروض العامة،و الهبات والهدايا.	**37**
خاتمة الفصل الأول.	**38**
الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي.	

تمهيد.	**40**
المبحث الأول: أسس ومفاهيم حول النمو الاقتصادي.	**41**
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.	**41**
الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي.	**41**
الفرع الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي.	**45**
الفرع الثالث: محددات وتكاليف النمو الاقتصادي.	**46**
الفرع الرابع: خصائص، أهداف،و أهمية النمو الاقتصادي.	**46**
المطلب الثاني: النمو والتنمية الاقتصادية.	**48**
الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.	**48**
الفرع الثاني: النمو والتنمية .	**49**
الفرع الثالث: التنمية المستدامة.	**50**
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.	**51**
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكسة.	**51**
الفرع الأول: آدم سميث ودافيد ريكاردو.	**52**
الفرع الثاني: مالتوس روبرت وكارل ماركس.	**54**
المطلب الثاني: نظرية النمو النيو كلاسيكية والنظرية الكنزية.	**56**
الفرع الاول: النظرية النيوكلاسيكية.	**56**
الفرع الثاني: النظرية الكينزية.	**58**
المطلب الثالث: نظرية النمو الحديثة (نظرية النمو الذاتي).	**60**
الفرع الأول: دوافع ومصادر النمو الذاتي.	**60**
الفرع الثاني: آثار ونقد نظريات النمو الذاتي.	**62**
المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي.	**65**

المطلب الأول: نموذج سولو وهارود دومار .	**65**
الفرع الأول: نموذج سولو.	**65**
الفرع الثاني: نموذج هارود دومار.	**67**
المطلب الثاني: نموذج رومر ولوكاس.	**70**
الفرع الاول: نموذج كرومر.	**70**
الفرع الثاني: نموذج لوكاس.	**73**
المطلب الثالث: نموذج بارو.	**74**
خاتمة الفصل الثاني.	**77**
الفصل الثالث: الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر.	
تمهيد.	**79**
المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2000).	**80**
المطلب الأول: مفهوم وأهداف الإصلاح الاقتصادي.	**80**
الفرع الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي.	**80**
الفرع الثاني: أهداف الإصلاح الاقتصادي.	**81**
المطلب الثاني: مضمون الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية.	**81**
الفرع الأول: الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1970-1979).	**81**
الفرع الثاني: الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1980-2000).	**82**
الفرع الثالث: تطور النفقات العامة خلال الفترة (1970-2000).	**90**
المطلب الثالث: تقييم الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية (1970-2000).	**92**
الفرع الأول : تقييم الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية للفترة (1970-1979).	**92**
الفرع الثاني: تقييم الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية للفترة (1980-2000).	**92**
المبحث الثاني: برنامج الإنفاق العام خلال الفترة (2001-2016).	**95**

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004).	**95**
الفرع الأول: مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي.	**95**
الفرع الثاني : مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004).	**97**
المطلب الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009).	**100**
الفرع الأول: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.	**100**
الفرع الثاني: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009).	**101**
المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2016).	**104**
الفرع الأول: أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي.	**104**
الفرع الثاني : مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2016).	**104**
المبحث الثالث:أثر وتقييم برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (2001-2016)	**107**
المطلب الأول: أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.	**107**
الفرع الأول: أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004).	**107**
الفرع الثاني: أثر برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009).	**108**
الفرع الثالث: أثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2016).	**109**
المطلب الثاني: تحليل أداء البرامج من خلال مربع كالدور السحري للفترة (2001-2016).	**110**
الفرع الأول: تحليل أداء برنامج دعم الانعاش والبرنامج التكميلي للنمو الاقتصادي .	**111**
الفرع الثاني: تحليل أداء برنامج توطيد النمو الاقتصادي.	**114**
المطلب الثالث: تقييم برامج الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي.	**117**
الفرع الأول: ايجابيات وسلبيات برامج الإنفاق العام في الجزائر.	**117**
الفرع الثاني : آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم.	**118**
خلاصة الفصل الثالث.	**119**

الفصل الرابع: دراسة قياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر.	
تمهيد.	**121**
المبحث الأول: دراسة الاستقرارية.	**122**
المطلب الأول: تعريف الاستقرارية وشروطها.	**122**
الفرع الأول: تعريف الاستقرارية.	**122**
الفرع الثاني: شروط الاستقرارية.	**122**
المطلب الثاني: اختبارات الاستقرارية.	**123**
الفرع الأول: مسار استقرار السلاسل الزمنية.	**123**
الفرع الثاني: أنواع اختبارات الاستقرارية.	**124**
المطلب الثالث: دراسة تطبيقية لمتغيرات الدراسة.	**128**
الفرع الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة.	**128**
الفرع الثاني: دراسة الاستقرارية.	**129**
المبحث الثاني: دراسة السببية.	**145**
المطلب الأول: مفهوم السببية.	**145**
الفرع الأول: تعرف السببية.	**145**
الفرع الثاني: حالات وشروط السببية.	**146**
المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لمتغيرات الدراسة.	**146**
المبحث الثالث: دراسة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.	**148**
المطلب الأول: الإطار النظري للتكامل المشترك.	**150**
الفرع الأول: تعريف التكامل المشترك.	**150**
الفرع الثاني: شروط واختبارات التكامل المشترك.	**151**
المطلب الثاني: الإطار النظري لنموذج تصحيح الخطأ المتعدد.	**153**

الفرع الأول: تعريف نموذج تصحيح الخطأ المتعدد VECM.	**153**
الفرع الثاني: صيغة نموذج تصحيح الخطأ المتعدد.	**154**
المطلب الثالث: دراسة تطبيقية لمتغيرات الدراسة .	**155**
الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة .	**156**
الفرع الثاني: نموذج تصحيح الخطأ المتعدد VECM.	**158**
خلاصة الفصل الرابع.	**163**
خاتمة.	**165**
المراجع.	**168**
الملاحق.	**178**

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-3)	مؤشرات النمو ثقل المديونية.	84
(2-3)	تطور هيكل النفقات العامة خلال (1970-1989).	90
(3-3)	مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).	99
(4-3)	التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).	98
(5-3)	البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له (2005-2009).	102
(6-3)	مضمون برنامج دعم النمو الاقتصادي (2001-2004).	103
(7-3)	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).	104
(8-3)	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية للفترة (2001-2004).	108
(9-3)	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية خلال (2005-2009).	109
(10-3)	تطور معدلات النمو القطاعية الحقيقية للفترة (2010-2016).	110
(11-3)	متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة (2001-2004).	111
(12-3)	متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة (2005-2009).	112
(13-3)	متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة (2010-2014).	114
(14-3)	متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة (2015-2016).	116
(1-4)	ملخص نتائج ديكي فولر على السلسلة LCPI عند التأخير p=0.	137
(2-4)	ملخص نتائج ديكي فولر على السلسلة DLCPI عند التأخيرp=0 .	138
(3-4)	ملخص نتائج ديكي فولر على السلسلة LGDIعند التأخير p=0.	140
(4-4)	ملخص نتائج ديكي فولر على السلسلة DLGDI عند التأخير p=0.	141
(5-4)	ملخص نتائج ديكي فولر على السلسلة LLF عند التأخير p=0.	143

(6-4)	ملخص نتائج ديكي فولر على السلسلة DLLF عند التأخير p=0.	144
(7-4)	ملخص نتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة.	147
(8-4)	تحديد درجة التأخير المثلى لاختبار جوهانسن .	157
(9-4)	نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك.	157
(10-4)	قيم المعايير عند فترات إبطاء مختلفة .	158
(11-4)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد عند p=2.	159
(12-4)	نتائج اختبار BG لبواقي التقدير	160

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	نصيب الفرد من النفقات العامة.	27
(1-2)	معدل النمو الأمثل والتوازني في النموذج الثاني لرومر.	72
(2-2)	اثر معدل الضريبة على معدل النمو .	75
(1-3)	أهداف صندوق النقد الدولي.	86
(2-3)	أهداف البنك الدولي.	86
(3-3)	التمثيل البياني لنسب مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.	99
(4-3)	التمثيل البياني لنسب مضمون المخطط التكميلي لدعم النمو .	101
(5-3)	التمثيل البياني لنسب مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي.	106
(6-3)	التمثيل البياني لتطور هيكل النفقات العامة خلال (2001-2004).	107
(7-3)	التمثيل البياني لتطور هيكل النفقات العامة خلال (2005-2009).	108
(8-3)	تطبيق مربع كالدور السحري بالجزائر للفترة (2001-2004).	111
(9-3)	تطبيق مربع كالدور السحري بالجزائر للفترة (2005-2009).	113
(10-3)	تطبيق مربع كالدور السحري بالجزائر للفترة (2010-2014).	114
(11-3)	تطبيق مربع كالدور السحري بالجزائر للفترة (2015-2016).	116
(1-4)	المنحنى البياني لتطور لوغاريتم النمو الاقتصادي.	130
(2-4)	الرسم البياني الخاص بسلسلة LGDP .	130
(3-4)	المنحنى البياني لتطور لوغاريتم النمو الاقتصادي عند الفرق الأول.	132
(4-4)	المنحنى البياني لتطور لوغاريتم الإنفاق الحكومي.	133
(5-4)	الرسم البياني الخاص بسلسلة LGOV.	133

(6-4)	المنحنى البياني لتطور لوغاريتم الإنفاق الحكومي عند الفرق الأول.	135
(7-4)	المنحنى البياني لتطور لوغاريتم التضخم.	136
(8-4)	الرسم البياني الخاص بسلسلة LCPI .	136
(9-4)	المنحنى البياني لتطور لوغاريتم التضخم عند الفرق الأول.	138
(10-4)	المنحنى البياني لتطور لوغاريتم تراكم رأس المال الإجمالي.	139
(11-4)	الرسم البياني الخاص بسلسلة LGDI.	140
(12-4)	المنحنى البياني لتطور لوغاريتم تراكم رأس المال الإجمالي عند الفرق الأول.	141
(13-4)	المنحنى البياني لتطور لوغاريتم إجمالي القوة العاملة.	142
(14-4)	الرسم البياني الخاص بسلسلة LLF.	144
(15-4)	المنحنى البياني لتطور لوغاريتم إجمالي القوة العاملة عند الفرق الأول.	143
(16-4)	منحنى بياني يوضح تطور متغيرات الدراسة معا خلال فترة الدراسة.	156

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) ، ولتحقيق أهداف الدراسة استعنا ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ، التضخم ، تراكم رأس المال الإجمالي ، إجمالي القوى العاملة ، وذلك اعتمادا على عدد من المساهمات الاقتصادية القياسية ، كاختبار "جرانجر" للسببية مع تطبيق نموذج تصحيح الخطأ المتعدد.

وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر حسب اختبار التكامل المشترك، وعليه تم توظيف نموذج تصحيح الخطأ المتعدد VECM . وعلى ضوء اختبار السببية "لجرانجر" أشار إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي ، النمو الاقتصادي، الجزائر، سببية "جرانجر"، نموذج تصحيح الخطأ المتعدد.

Abstract :

This study is designed to measure the relationship between government spending and economic growth in Algeria during the period (1970-2016), to achieve the objectives of this study, we used some economic variables, inflation, the accumulation of the total capital, the total labor force, depending on a number of standard economic contributions, Such as the "Granger" test for causality with the application of the multiple error correction model.

The most important results we've get are : the existence of a long relationship between government spending behavior and economic growth in Algeria, according to the joint integration test, hence the employment of the Model corrected in Algeria, according to the joint integration test, hence a correction model was used in Algeria according to the test of joint integration. and in the light of the test of causality "Granger"; referred to a causal relationship in one direction between government expenditure and economic growth.

Keyword: government spending, economic growth, Algeria, Granger's causality, multiple error correction model.

مقدمة

تعتبر سياسة الإنفاق الحكومي جزءا هماما من أجزاء السياسة المالية ، وذلك لما لها من تأثير على الطلب الكلي، ومن هنا تظهر لنا أهمية سياسة الإنفاق الحكومي كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. في الآونة الأخيرة تزايد الاهتمام بدراسة نظريات النفقات العامة التي بحثت في آليات الإنفاق الحكومي وكذا علاقته بالنمو الاقتصادي ، وبذلك أصبح الإنفاق الحكومي يحتل مكانة هامة في الاقتصاد نظرا للدور الذي يؤديه في الحياة الاقتصادية.

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي تشغل كل دول العالم اليوم باعتباره المعيار الأول في تصنيف الدول عبر العالم ، وكونه اقرب مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي ، حيث أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يشير بالضرورة إلى تحسن المستوى المعيشي ، والذي يترجمه تحسن مؤشرات الدخل الفردي ، الاستهلاك ، الاستثمار، التشغيل والتضخم . وتعتبر السياسات الاقتصادية المتبعة من أهم العوامل التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي والتي تظهر فعالية الدور الذي تمارسه الدولة في الاقتصاد من خلال قدرتها على توجيه الاقتصاد ككل .

إن النمو الاقتصادي له أهمية كبيرة يبرز كغاية مشتركة سعت كافة دول العالم إلى تحقيقها سواء المتقدمة أو النامية أو حتى المتخلفة، فقد نال اهتماما كبيرا من طرف مجموعة من الاقتصاديين سواء من ناحية النظريات أو بناء النماذج.

لقد اعتمدت الجزائر على سياسة الإنفاق العام باتجاهيهما الانكماشي والتوسعي من اجل تحقيق الاستقرار الكلي، فسياسة الإنفاق العام الانكماشية اتبعتها الجزائر في فترة التسعينيات تحت مظلة برامج الإصلاحات الاقتصادية التي أوصى بها صندوق النقد الدولي للخروج من الأزمة التي عانت منها في التسعينيات.أما فيما يخص سياسة الإنفاق التوسعية فقد اتبعتها الجزائر انطلاقا من سنة 2001 والتي تجسدت بالخصوص في كل من برامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)، بالإضافة إلى برنامج التنمية الخماسي للفترة (2010-2014) ، مستغلة في ذلك الانفراج المالي الذي تحقق بفعل تحسن أسعار النفط بداية من الألفية الثالثة . وكان الهدف الرئيسي من ذلك تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي في ظل تحسن الوضعية المالية.

إشكالية الدراسة :

من خلال التمهيد السابق يمكننا صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي: ما طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

وينطوي على هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية ، والتي يمكن أن نوردها كما يلي:

1. ما المقصود بسياسة الإنفاق العام ؟ وما هي أسباب تزايدها؟
2. ما طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي؟

3. ما هي مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري ؟ وما هي النتائج المحققة من وراء تنفيذ البرامج الاقتصادية على معدلات النمو الاقتصادي؟
4. هل توجد علاقة عكسية وسببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي؟

بناء الفرضيات:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية السابقة الذكر ، نبرز الفرضيات التالية:

1. نقصد بالإنفاق العام بمجموعة من الأموال التي تنفذها الدولة من اجل إشباع حاجات المجتمع .تختلف أسباب تزايد النفقات العامة ، من أهمها: قيام الدولة بوظائف جديدة لم تكن تتحمل مسؤولياتها من قبل وزيادة اهتمامها بالوظائف القديمة.
2. هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي.
3. مر الاقتصاد الجزائري بمرحلتين أساسيتين ، الأولى بالمرحلة الانكماشية التي تناولت الإصلاحات الاقتصادية ، والثانية المرحلة التوسعية التي تناولت البرامج الاقتصادية.وكانت النتائج المحققة جد ضعيفة خاصة في فترة الثمانيات والتسعينات، وعرفت تحسن في فترة ما بعد 2000.
4. توجد علاقة سببية و علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى ما يلي:

- نظرا لأهمية الموضوع، حيث يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تحقق التقدم، لهذا تسعى معظم الدول إلى زيادة معدلات نموها، ولا يتحقق ذلك إلا بادراك العوامل المفسرة له ومن بينها الإنفاق العام.

- إثراء الموضوع نتيجة لندرة الدراسات القياسية التي تبحث في العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

- كون أن الإنفاق الحكومي يمثل أهم أداة من أدوات السياسة المالية في الجزائر في ظل ضعف الأدوات المالية الأخرى.

- يعتبر من المواضيع التي يجب التطرق إليها ، فقد تناوله عدة باحثين ، ومدارس فكرية مختلفة ، بالإضافة إلى الميول الشخصي.

- دراسة قياسية لموضوع الدراسة من خلال استعمال تقنية السلاسل الزمنية ، ونموذج تصحيح الخطأ.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- دراسة العلاقة بين النفاق العام والنمو الاقتصادي ، وتتبع سياسة الإنفاق العام في الجزائر.

- إظهار أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر لقياس الأداء الاقتصادي .

- التعرف على سياسة الإنفاق العام وآثارها الاقتصادية ، ومدى مساهمتها في تمويل النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو .

- بيان أهمية قيام الجزائر بعدة إصلاحات وبرامج انفاقية من اجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وتتبعها خلال فترة الدراسة.

- اختبار اتجاه العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي ، وتحليل مدى تأثير كل من معدل التضخم ووتراكم رأس المال الإجمالي وكذلك إجمالي القوى العاملة على النمو الاقتصادي في الجزائر.

منهج الدراسة:

من اجل معالجة الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة ، وكذا اختبار صحة الفرضيات ، فقد اعتمدنا في هذا البحث على منهجين أساسيين هما:

أولا المنهج الوصفي التحليلي ، من خلال التطرق إلى المفاهيم العامة للنمو الاقتصادي والإنفاق العام ، وتوضيح العلاقة النظرية بينهما.ثانيا المنهج الاستقرائي، من خلال استقراء الواقع الاقتصادي للظاهرة المدروسة استنباط النتائج ، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي الإحصائي (أسلوب كمي) لبناء نموذج قياسي، وتحليل النتائج.

محتويات الدراسة:

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع ، تم تقسيمه إلى أربعة فصول ، مع مقدمة وخاتمة ، على الشكل التالي:

سوف نتطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للإنفاق العام ، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء أساسية.يتناول الجزء الأول كل من مفهوم الإنفاق العام ، قواعد وحدود الإنفاق العام ، مع تقسيمات الإنفاق العام ، في حين يتناول الجزء الثاني أسباب وآثار النفقات العامة ، أما الجزء الثالث يتناول فعالية سياسة الإنفاق العام.

أما الفصل الثاني كان تحت عنوان الإطار النظري للنمو الاقتصادي، وتم تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء أساسية ، يشمل أسس ومفاهيم الإنفاق العام ، الخصائص والأهداف ، مع التطرق إلى مسائل خاصة بالنمو والتنمية، وأخيرا نقوم بعرض أهم النظريات النمو الاقتصادية مع ذكر أهم نماذجها.

يأتي بعد ذلك الفصل الثالث بعنوان الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، وتم تقسيمه أيضا إلى ثلاثة أجزاء ، يتضمن الجزء الأول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1970-2000)، أما الجزء الثاني فيتضمن برامج الإنفاق

العام للفترة (2001-2016) ، في حين يتضمن الجزء الأخير أثر وتقييم برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي مع تقييم أداء البرامج لمربع كالدور السحري.

وأخيرا يأتي الفصل الرابع ، حول دراسة قياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016).حيث يتناول ما يلي: دراسة الاستقرارية في الجزء الأول وذلك بعد إعطاء تعريف لمتغيرات الدراسة ، بعد ذلك نقوم بدراسة السببية في الجزء الثاني، وأخيرا يأتي الجزء الثالث ويتضمن نموذج قياسي وتحليل النتائج.

صعوبات الدراسة:

عند إجراء الدراسة واجهتنا مشاكل وعراقيل ، من أهمها:

- المراجع في الجانب النظري ، وبالخصوص ما تعلق منها في الجانب التطبيقي.
- قلة البيانات الإحصائية الدقيقة والكافية لإجراء الدراسة ، وتضاربها أحيانا نتيجة اختلاف المصادر.
- ضيق الوقت وبذل جهد اكبر من اجل اختيار أدق المعطيات وأقربها إلى الصحة وأكثرها مصداقية .

الفصل الأول :الاطار النظري للانفاق الحكومي

تمهيد:

تختلف نظرية الاقتصاديين والماليين حول موضوع الإنفاق العام "الحكومي" ،حيث كانت نظرية النفقات العامة لم تحظ بعناية كبيرة من طرف التقليديين الماليين ،حيث يعتبرونها مشكلة إدارية أو سياسية وليست مشكلة مالية ،في حين أن الماليين الحديثين تختلف نظرتهم عن التقليديين ،فهي تراها بأنها إحدى الوسائل المالية التي تستخدم من طرف الدولة لغرض تحقيق أهدافها .

ازدادت أهمية دراسة نظرية النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية وترجع أهمية هاته النفقات العامة لكونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها ،فهي تعكس كافة الجوانب والأنشطة العامة .

و لتبسيط الدور الذي تلعبه النفقات العامة في الاقتصاد الوطني من خلال تأثيراتها المتواصلة سوف نتطرق في هذا الفصل إلى إعطاء منظوم شامل حول الإنفاق العام ،ظاهرة تزايد النفقات العامة ،وكذلك فعالية سياسة الإنفاق العام،حيث :

المبحث الأول :عموميات حول الإنفاق الحكومي .

المبحث الثاني :أسباب وآثار النفقات العامة .

المبحث الثالث :فعالية سياسة الإنفاق العام .

المبحث الأول :عموميات حول الإنفاق الحكومي .

يعتبر الإنفاق الحكومي من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في رسم وتطبيق سياستها الاقتصادية ،ومن خلال مبحثنا هذا سوف نتطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة به .

المطلب الأول كماهية الإنفاق الحكومي .

الفرع الأول :مفهوم الإنفاق الحكومي :

يمكن تعريف الإنفاق العام على انه "مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة ،بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع إلى ما تضمه هذه الدولة " .[1]

و يذهب آخرون إلى تعريف الإنفاق العام باعتباره مبلغ من المال تستخدمه هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة ،ولا يختلف هذا التعريف عن سابقه حيث تتماثل العناصر التي يتعين توافرها لكي يكتسب الإنفاق صفة الإنفاق العام .[2]

يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية ،وهو أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة ،ويمكن استخدام الإنفاق الحكومي كأحد المعايير لقياس حجم الدولة في النشاط الاقتصادي .[3]

يمكن تعريف الإنفاق الحكومي بأنه الشكل المعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية ،وأوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة .

و يتضح من خلال التعارف المقدمة أن الإنفاق الحكومي يعتمد أساسا على وجود الدولة ،فالدولة تقوم بالإنفاق من أجل إشباع الحاجات العامة ،فهي تنفق أولا من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة .

و ثانيا ،لشراء ما يلزمها من العتاد الإنتاجي للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها ،كما تنفق أخيرا لمنح المساعدات والإعانات المختلفة الاقتصادية ،الاجتماعية ،الثقافية وغيرها .[4]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،النظرية الاقتصادية **"تحليل جزئي وكلي للمبادئ "**،الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ،بدون طبعة ،مصر ،2001 ،ص :437

[2] . عاطف وليم أندراوس ،**"الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة "**،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ،الطبعة الأولى ،مصر ،2010 ،ص :99 .

[3] وليد عبد الحميد عايب ،**"الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي"** ،مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى لبنان ، 2010 ، ص :101 .

[4]. هاجر سلطاني ،**"سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة "**،مذكرة ماجستير في علوم التسيير ،جامعة سطيف،الجزائر،السنة الجامعية :2013 /2014 ،ص :18 .

لقد مر الإنفاق العام عبر تاريخ الفكر الاقتصادي بعدة مراحل ،وسوف نستعرض أهم الأفكار الاقتصادية له :

- ✓ يمكن تلخيص أهم خصائص الفكر الكلاسيكي حول مفهوم الإنفاق العام كما يلي :
  - تقييد حجم الإنفاق العام ،أي أن يكون في أضيق نطاقه ومقتصرا على الوظائف الأساسية للدولة .
  - حياد الإنفاق العام بمعنى عدم وجود أي تأثير له على المجال الاقتصادي والاجتماعي .
  - أولوية النفقات في التقدير :ينفي التقليديون أي دور للإرادات العامة في التأثير على الاقتصاد القومي وأن دورها الوحيد يتمثل في تغطية النفقات المحددة مسبقا .
  - الاهتمام بالتوازن المحاسبي للميزانية العامة ،"تساوي جانب الإرادات العامة مع جانب النفقات العامة "
- ✓ يرى أنصار المدرسة الكينيزية من كينز وأتباعه ما يلي :
  - إن علاج أزمة الكساد العالمي تتم من خلال أدوات السياسة المالية وخاصة النفقات العامة والتي تساهم في زيادة الطلب الكلي .
  - إن زيادة النفقات العامة في شكل استهلاك أو استثمارات عمومية وتقديم تحويلات جديدة أو تخفيض الضرائب يساهم في تقريب الاقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل .
- ✓ من أهم أفكار المدرسة النقدية التي قامت عليها ما يلي :
  - الحرية الاقتصادية المطلقة ،وأنه لا تعارض بين المصلحة الذاتية ومصلحة المجتمع .
  - الدولة يجب أن تبتعد عن النشاط الاقتصادي ،وتعود إلى القيام بوظائفها التقليدية وليس كدولة الرعاية .
  - ركزت المدرسة النقدية على كمية النقود والسياسة النقدية وليس السياسة المالية .
  - الاهتمام بالعرض لاعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد لأن العرض يعني زيادة معدلات الاستثمار و زيادة فرص العمل.
- ✓ أعطى الفكر الاشتراكي للدولة دور كبير ،وأدى ذلك إلى تطور في نظرية إلى النظام المالي للدولة ومن ضمن ذلك سياسة الإنفاق العام التي اعتبرها الوسيلة الكفيلة بتحقيق أهداف الخطة المسطرة من خلال خصائص معينة :
  - تولي الدولة مسؤولية الإنفاق على توفير مختلف السلع والخدمات العامة .
  - يهدف الإنفاق العام في الفكر الاشتراكي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية وتحقيق المصلحة العامة .
  - كبر حجم النفقات الاستثمارية وضخامتها وتوظيفها في شكل مخططات تنموية شاملة لكل مناحي الحياة وتهتم بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية معا .[1]

[1] . بن عزة محمد ،**"ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف"** ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة تلمسان ،الجزائر ،السنة الجامعية 2009 / 2010 ،ص ص :3. 9 .

يعرف علماء المالية النفقة العامة بأنها (مبلغ من النقود تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة) ،ويمكن من خلال التعريف السابق تحديد عناصر النفقة العامة بما يلي :

1) النفقة العامة مبلغ من النقود : حتى نكون أمام نفقة عامة فلا بد أن تتخذ تلك النفقة شكلا نقديا ،أي لابد من استخدام النقود من قبل الدولة للحصول على ما تحتاجه لتسيير مرافقها من سلع أو خدمة .وعليه لا تعد نفقة الوسائل غير النقدية التي كانت تتبعها الدولة سابقا .[1]

ومع التطور للنفقة العامة ،أصبحت تتم في الشكل الغالب بشكل نقدي ،وذلك للأسباب التالية :

- أدى الانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي ،إلى استخدام النقود كوسيلة للتبادل وذاع استخدامها في الاقتصاد القومي للحصول على السلع والخدمات.
- قد يتضمن تقديم المزايا العينية إخلالا بمبدأ المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة .
- تحتاج النفقة العامة إلى أنواع مختلفة من الرقابة الإدارية والتشريعية ،لضمان تنفيذها وتوجيهها إلى الأهداف التي خصصت لها .
- يثير تقديم النفقة العينية مشكلات إدارية متعددة ،منها عدم الدقة في تقديرها ،أو التهاون في ذلك التقدير .
- أدى انتشار الأفكار والمبادئ الاشتراكية والديمقراطية إلى عدم لجوء الدول إلى التزام الأفراد و إكراههم على القيام بالأعمال ،أو تأدية الخدمات عن طريق السخرية .[2]

2) أن يقوم بالنفقة العامة الحكومية أو إحدى الوحدات التابعة لها :يعتبر شرط الطبيعة القانونية للقائم بالنفقة هو أحد الشروط الأساسية لكي تكتسب النفقة صفة النفقة العامة ،إذ يتعين لاعتبار النفقة من قبيل النفقات العامة أن تتم عن طريق شخص معنوي عام قد يكون الحكومة أو إحدى الوحدات التابعة لها (هيئة أو مؤسسة ...) .[3]

إن الحديث عن النفقات العامة يعني النفقات التي تصدر عن الدولة إلا أن هذه النقطة هي موضوع نقاش في الفكر المالي ،الذي اعتمد على معيارين للتمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة .يرتكز المعيار الأول على الجهة التي يصدر عنها الإنفاق (المعيار القانوني) ،و الثاني على الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة (المعيار الوظيفي) .

- المعيار القانوني والإداري : يعتمد مؤيدو هذا المعيار على الطبيعة القانونية للجهة التي تقوم بالإنفاق التي تحدد طبيعة النفقة ،وما إذا كانت عامة أو خاصة ،فالنفقات العامة هي تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون العام (دولة) .[4]

---

[1] . عادل فليح العلي ،**"المالية العامة والتشريع المالي الضريبي "**،دار الحامد للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،عمان ،2007 ،ص :50 .

[2] . خالد شحادة خطيب ،أحمد زهير شامية ،**"أسس المالية العامة"** ،دار وائل للنشر والتوزيع ،الطبعة الثانية ،عمان ،2005 ،ص ص :54 ،55 .

[3] . عاطف وليم أندراوس ،مرجع سبق ذكره ،ص :101 .

[4] خالد شحادة خطيب ، مرجع سابق ، ص: 56.

والنفقات الخاصة تلك النفقات التي يقوم بها الأفراد والشركات أو أشخاص القانون الخاص ،يرى أنصار هذا الرأي أن نشاط أشخاص القانون العام يهدف إلى تحقيق المصلحة الجماعية العامة ،بينما يهدف نشاط الشخص المعنوي الخاص إلى تحقيق المصلحة الفردية الخاصة .

- المعيار الوظيفي (الموضوعي) : يعتمد هذا المعيار على الفكرة الاقتصادية والاجتماعية ،والتي تأخذ في حسابها تطور الدولة ،والتسارع نطاق نشاطها المالي ،حيث تتحدد طبيعة النفقات العامة طبقا لهذا المعيار مع أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لها هذه النفقات ،وبناء على ذلك نعتبر النفقات العامة إذا قامت بها الدولة بصفتها السيادية ،أو إذا قام بها بعض الأشخاص الخاصين ،أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة أو شركات القطاع العام في الظروف نفسها ،التي يقوم الأفراد والقطاع الخاص للإنفاق فيها فإنها تعتبر نفقات خاصة .[1]

3) أن تهدف النفقة العامة إلى إشباع حاجة عامة : فغاية الإنفاق الحكومي هو إشباع الحاجة العامة تماما كما يقال أن غاية الإنفاق الخاص هو إشباع الحاجات الخاصة ،ولكن هذا القول قد يقود البعض إلى الاعتقاد بسهولة التفرقة بين الحاجات الخاصة والحاجات العامة ،ولاشيء أبعد من ذلك عن الحقيقة .

فقد عرف البعض الحاجات العامة بأنها تلك الحاجات التي تقوم الحكومة بإشباعها ،ومن الواضح أن هذا التعريف قد تجنب جوهر المشكلة بالكامل .وذهب البعض الآخر إلى تعريفها بأنها تلك الحاجات التي تحس الجماعة بالرغبة في إشباعها بينما يحس كل فرد على حدة بحاجاته الخاصة .[2]

إذا كان الإنفاق يهدف إلى تحقيق منفعة خاصة لبعض الفئات أو بعض الأفراد ،فانه يخرج عن إطار النفقات العامة،لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة .ومن الملاحظ أن فكرة المنفعة العامة قد أثارت كثيرا من الجدل بين كتاب المالية العامة والاقتصاد نحول التوصل إلى معيار دقيق لقياس المنفعة العامة ،وقد بذلت محاولات عديدة منها : [3]

- تتحقق المنفعة العامة القصوى عندما تتساوى التضحية الحدية التي يتحملها الأفراد في سبيل تمويل النفقات العامة ،مع المنفعة الحدية لدخولهم المتبقية بعد اقتطاع جزء من هذه الدخول لتمويل النفقات العامة .
- تتحقق المنفعة العامة القصوى عندما تتساوى المنافع الحدية لجميع النفقات العامة في أوجه استخداماتها المختلفة .
- تتحقق المنفعة العامة القصوى ،عندما يتم توزيع النفقات العامة على أوجه الاستخدامات المختلفة بحيث يتحقق أكبر قدر من الدخل القومي الحقيقي .

---

[1] . خالد شحادة خطيب ،مرجع سبق ذكره ،ص ص :56، 57 .

[2] . حامد عبد المجيد دراس وآخرون ،**"مبادئ المالية العام القس الثاني "**،الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،بدون طبعة ،الإسكندرية ،2003 ،ص ص :255، 256 .

[3] .خالد شحادة خطيب ، مرجع سابق ، ص ص:58، 59.

الفرع الثاني :مبررات وحجم النفقات العامة :

أولا :مبررات الإنفاق الحكومي :يتوقف مستوى الإنفاق الحكومي في أي بلد على ما يقرره المجتمع أنه المزيج الأمثل بين الخاص والعام ،وعلى تصوراته للعدالة الاجتماعية ،وتختلف نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي بين مختلف البلدان اختلافا كبيرا ،حيث يرى العديد من الاقتصاديين وعلى رأسهم "غالبريث" أن السياسات الحكومية وتدخل الحكومة من خلال الإنفاق الحكومي أمران أساسيان في ظل سيادة عدم اليقين ،وذلك لإحداث الاستقرار الاقتصادي الكلي والفعالية الاقتصادية،وعلى العكس من ذلك فإن "فريدمان" من خلال كتابه "حرية الاختيار " وضح أن قيام الحكومة بالتوسع إلى ما هو أبعد من وظائفها الأساسية يمثل عقبة في وجه استعمال الموارد بكفاءة.ويمكن إيجاز مبرراته فيما يلي:

1. إخفاق السوق:إخفاق السوق هو حالة تعجز فيها الأسواق الخاصة عن توفير سلعة ما بحجم يتسم بالكفاءة،وتبرر هذه الحالة بوضوح تدخل القطاع العام ،لكن طبيعة التدخل الحكومي قد تتخذ اتجاهات عديدة،كما قد تتوقف على نوع إخفاق السوق في الحالة المعينة ويترتب على إخفاق السوق ثلاث نتائج رئيسية وهي :

- السلع العامة :تتميز السلع العامة بخاصيتين رئيسيتين هما الاستهلاك اللاتنافسي ،ثم بدرجة أقل عمومية الاستهلاك نتيجة لهاتين الخاصيتين لا تستطيع الأسواق وحدها تسعير هذه السلع وتوزيعها بشكل سليم ،لأنها متى أنتجت استطاع الأفراد الاستفادة منها بغض النظر عما كانوا يدفعون مقابلها أم لا .
- التأثيرات الناتجة عن النشاط الاقتصادي :هي تلك التأثيرات الجانبية الناتجة عن النشاط الاقتصادي سواء كانت مفيدة أم ضارة والخارجية عن نطاق عمل جهاز السعر ،حيث يؤدي وجودها إلى خلق فاصل بين أسعار السوق وبين القيمة الاجتماعية التي يضيفها على المجتمع.
- الاحتكار الطبيعي :في حالة الاحتكار تواجه الحكومة قضية تقرير ما إذا كان الأكفأ أن تشتري السلع والخدمات من القطاع الخاص ،ثم تقوم بنفسها بتوفيرها إلى الجمهور ،يجب أن تكون كفاءة التكلفة عاملا أساسيا في تشكيل قرار الحكومة حول الخيار الأفضل .

2. مخاطرة أو حجم المشروع العام :قد يتطلب حجم المشروع أو درجة المخاطرة التي تنطوي عليها المشاريع العامة تدخلا حكوميا على الأقل في البداية ،وقد ترتبط الحاجة إلى تدخل الحكومة لحل قضايا المخاطرة بالتطور النسبي لأسواق رأس المال والتأمين في كل بلد ،وقد تنبع الحاجة إلى التدخل الحكومي في حالات معينة من الحاجة إلى الاستفادة الكاملة من خاصية السلع العامة التي تتمتع بها بعض السلع التي يمكن خصخصة تكاليفها ،وبمرور الوقت قد يؤول الإنتاج العام إلى القطاع الخاص مع تناقص المخاطر .[1]

[1] . وليد عبد الحميد عايب ،مرجع سبق ذكره ،ص ص :103 . 106 .

ثانيا :حجم (طبيعة) الإنفاق الحكومي :

التطور الجوهري الذي حدث في طبيعة دور الدولة ،من "الدولة الحارسة " إلى " الدولة المتدخلة " ثم "الدولة المنتجة" انعكس على النشاط المالي للدولة ،وعلى وجه الخصوص على طبيعة المالية العامة ،ومن الطبيعي أن ينعكس أيضا هذا التطور على نظرية النفقات العامة .[1]

1 – دور الدولة :إن غاية النفقات العامة هي إشباع الحاجات العامة التي تتطور باستمرار مع تطور الوظائف التي تدخل ضمن اختصاص الدولة ،ولهذا فان دور الدولة يحدد حجم النفقات العامة :

- الدولة الحارسة :يتحدد الدور الذي تقوم به الدولة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ،في المحافظة على الفكر الاقتصادي والسياسي الذي كان سائدا والذي كان يؤمن بالنظام الطبيعي والحرية الاقتصادية ،وبقدرتها على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ،فاقتصرت وظائف الدولة على المحافظة على هذا النظام وديمومة استمراره ،من خلال القيام بأعمال الدفاع المدني الخارجي والمحافظة على الأمن الداخلي والعدالة ،وانعكس هذا الدور على طبيعة السياسة المالية ،لتكوين سياسة محايدة مقتصرة على الأغراض المالية لتغطية النفقات العامة ،دون أن يكون لها تأثير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .[2]
- الدولة المتدخلة :في ظل الدولة المتدخلة التي صاحبت تطور طريقة الإنتاج الرأسمالية ،واشتداد حدة الأزمات الاقتصادية ،بدأت الدولة بمباشرة وظائف اقتصادية جديدة تخرج بها عن النطاق الذي لعبته في المرحلة السابقة. مما كان له أثره في تزايد أهمية النشاط المالي للدولة واتساع نطاقه ،أصبحت المالية العامة تهدف إلى تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية عن طريق استخدام الكميات المالية التي بحوزة الدولة .
- الدولة المنتجة :أصبحت الدولة تقوم أساسا بالإنتاج والتوزيع كما تحددها الخطة العامة الاقتصادية والاجتماعية ،والتي لها صفة الالتزام ومن ثم فإن أغراض النظام المالي أصبحت تتمثل بصفة أساسية في تنفيذ الخطة الاقتصادية .[3]

2 – مستوى النشاط الاقتصادي "الطلب الفعلي " : يمكننا القول أن هناك أثرا متبادلا بين مستوى النشاط الاقتصادي وحجم النفقات العامة ،أي وجود علاقة بين حجم النفقات العامة وحالة النشاط الاقتصادي ،من خلال تصور العلاقة بين النفقات العامة والطلب الفعلي . ففي حالة الركود التي تتمثل في انخفاض مستوى الطلب الفعلي في الاقتصاد ،عن المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل،فان الأمر يتطلب رفع مستوى الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يقضي على البطالة ويحقق التشغيل الكامل ،وذلك بزيادة حجم النفقات العامة إلى المستوى الذي يرفع الطلب الفعلي للاقتصاد .[4]

---

[1] . زينب حسين عوض الله ،**"مبادئ المالية العامة "**،الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،بدون طبعة ،مصر ،بدون سنة نشر ،ص :23 .

[2] . خالد شحادة خطيب ،مرجع سبق ذكره ،ص :66 .

[3] . زينب حسين عوض الله ،مرجع سابق ،ص ص :27،28.

[4] . خالد شحادة ،مرجع سابق ،ص :68.

و في حالة التضخم .لتي يمكن ترجمتها في أبسط حالاتها بارتفاع مستوى الطلب الفعلي ،عن حجم العرض من السلع والخدمات والذي يترجم عادة بارتفاع الأسعار ،فان الأمر يتطلب تخفيض الطلب الفعلي نأي تخيف النفقات العامة إلى المستوى الذي يتوافق مع حجم العرض الكلي ،ويعالج الضغوط التضخمية ويقللها بما يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

3 - قدرة الدولة على الحصول على الإيرادات العامة : تتمتع الدولة بقدرة أكبر من الإفراد على الحصول على الإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة ،لما لها من حق السيادة والسلطة في فرض الضرائب والرسوم وإصدار النقود ،لكن هذه القدرة تتحدد في الواقع بما يطلق عليه المقدرة المالية القومية ،التي يقصد بها قدرة الدخل القومي على تحمل الضرائب والقروض العامة والإصدار النقدي الجديد ...،دون إحداث أي ضغوط اقتصادية ،اجتماعية ،وسياسية تضر بمستوى معيشة الأفراد .

4 – ضرورة المحافظة على قيمة النقود :إن تحديد حجم النفقات العامة يجب أن يتم بحيث يحافظ على القوة الشرائية للنقود سواء أكان ذلك في الدول المتقدمة عند المستوى الذي يحقق توازن التشغيل الكامل ،وفي البلاد النامية عند المستوى الذي يلزم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وبمعدل ملائم ،ومن ثم تعتبر المحافظة على قيمة النقود أحد المحددات الهامة لحجم النفقات العامة .

5 – المنفعة الجماعية : يخضع اختيار النفقة العامة للاعتبارات السياسية إلا أنه في الوقت نفسه ،تخضع النفقة العامة شان النفقة الخاصة للحساب الاقتصادي ،أي للحساب المنفي أي تخضع لمبدأ " أكبر منفعة بأقل نفقة " .ويترتب على تطبيقه في نطاق النفقات العامة أمران :أولهما ضرورة تحقيق المنفعة العامة بأقل نفقة ممكنة ،وثانيهما ،ضرورة تساوي المنفعة المترتبة على النفقة العامة مع التضحية التي تسببها .[1]

المطلب الثاني :ضوابط وحدود الإنفاق العام .

الفرع الأول :قواعد الإنفاق العام:

للنفقة العامة قواعد يجب مراعاتها ويطلق على هذه القواعد دستور النفقة العامة ،وهي لدى أغلب الكتاب ثلاثة قواعد :

1) قاعدة النفقة (المنفعة) :تعني قاعدة النفقة اتجاه النفقة العامة إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل كلفة ممكنة ويتحقق ذلك عندما تتساوى المنفعة الحدية للمنفعة العامة مع المنفعة الحدية للدخول المتبقية للأفراد بعد فرض الضريبة ،أي عندما تتساوى المنفعة الحدية مع الكلفة الحدية .[2]

[1] . خالد شحادة خطيب ،مرجع سبق ذكره ،ص ص : 69، 73 .

[2] .عادل فليح علي ، مرجع سبق ذكره ، ص:53.

و يقصد بالمنفعة الحدية الاجتماعية مقدار الكسب الذي يعود على أفراد المجتمع ككل نتيجة النشاط الحكومي،أما التكلفة الحدية فيقصد بها مقدار ما ضحى به المجتمع من إنتاج القطاع الخاص نتيجة قيام الدولة بالنشاط الاقتصادي.وهنا يثار موضوع آخر متعلق بقاعدة المنفعة وهو تحديد أولويات الإنفاق العام وعلى الدولة أن توازن بين المنافع لتحقيق أقصى منفعة اجتماعية ،حيث يقرر في ضوء أهداف الخطة الموازنة بين وجوه الإنفاق المختلفة،بالإضافة إلى الأخذ بنظر الاعتبار توزيع النفقات حسب احتياجات النواحي والأقاليم المختلفة وكذلك لمختلف الطبقات الاجتماعية. [1]

2) قاعدة الاقتصاد : والمقصود بها الابتعاد عن التبذير والإسراف والذي يؤدي إلى ضياع أموال عامة كان من الممكن توجيهها إلى مجالات أخرى أكثر منفعة ،بالإضافة إلى أن هذه الحالة تضعف الثقة العامة في مالية الدولة ،ويعطي للمكلفين بدفع الضريبة مبررا للتهرب منها . [2]

ترتبط هذه القاعدة بموضوع المنفعة ،حيث أن هذه الأخيرة بديهياً تأخذ في الزيادة كلما نقصت النفقات إلى أقل حجم ممكن ،لذا وجب على السلطات العمومية الاحتياط من التبذير لما قد يسببه ذلك من ضياع لأموال ضخمة دون أن تولد أية قيمة مضافة ،أو تحمل أية منفعة إلى جانب كل هذا فإن عدم اقتصاد السلطات المالية للمبالغ الموضوعة تحت تصرفها في إطار الميزانية العامة للدولة ،يدفع إلى بروز مظاهر سلبية في المجتمع . [3]

ومن مظاهر التبذير في كثير من الدول ،ولاسيما النامية منها زيادة عدد الموظفين في الأجهزة الإدارية ،والإسراف في شراء الأجهزة غير الضرورية لمجرد التقليد والمحاكاة ... ،وبذلك فإن قاعدة الاقتصاد تعني الالتزام بسياسة ترشيد الإنفاق ،ويتطلب تحقيق هذه القاعدة في الإنفاق العام تعاون وتضافر جهود كافة الأجهزة التنفيذية والتشريعية و إحكام الرقابة . [4]

والرقابة على الإنفاق العام يمكن أن تمارسها ثلاث جهات هي الإدارة،الهيئات السياسية وجهات أخرى مستقلة ومتخصصة ،وبذلك فالرقابة تأخذ أشكالاً ثلاثة :

- الرقابة الإدارية :وهي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية ،بواسطة المراقبين والموظفين الحسابيين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات ،وتنحصر مهمتهم في عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان في وجه وارد في الميزانية العامة ،وفي الحدود الاعتماد المقرر له ،هذا النوع من الرقابة لا يكون ذا فاعلية بصدد ترشيد الإنفاق . [5]

---

[1] . عادل فليح علي ،مرجع سبق ذكره ،ص :53 .

[2] . محمد طاقة ،هدى العزاوي ،**"اقتصاديات المالية العامة"** ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الطبعة الأولى ،عمان ،2007 ،ص :35 .

[3] . محرزي محمد عباس ،**اقتصاديات المالية العامة "النفقات العامة ،الإيرادات العامة ،الميزانية العامة للدولة "** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثالثة،الجزائر،2008 ،ص :84 .

[4] . محمد طاقة ،مرجع سابق ،ص :35 .

[5] - سوزي عدلي ناشد ،**أساسيات المالية العامة "النفقات العامة ،الإيرادات العامة ،الميزانية العامة "** ،منشورات الحلبي الحقوقية ،بدون طبعة ،لبنان،2009 ، ص ص :55 ، 56.

- الرقابة السياسية (البرلمانية) :وهي الرقابة التي تمارسها السلطات النيابية والتشريعية ،ودور البرلمان لا يقتصر على الرقابة في تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية ،بل يمتد أيضا ليشمل حجم الإنفاق العام وتخصيصه ،وهذا النوع من الرقابة على الرغم من أهميته ،قد يكون قليل الفاعلية خاصة في الدول النامية ،حيث يلجأ البرلمان إلى مناصرة الإدارة حتى ولو كانت مخطئة .
- الرقابة المحاسبية المستقلة :وهي التي تقوم بها أجهزة متخصصة ،مهمتها الأساسية الرقابة على أوجه الإنفاق العام بصورة خاصة ،وتتولى التأكد من أن جميع عمليات الإنفاق قد تمت على الوجه القانوني ،وفي حدود قانون الميزانية والقواعد المالية السارية ،وقد تكون هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات أو لاحقة لها .

ومما لا شك فيه أن هذا النوع من الرقابة يعتبر أكثر فاعلية نظراً لتخصص القائمين به ،وتوفر إمكانيات المتابعة والتحليل والحق في الرقابة السابقة ،وحق وقف المخالفات والأخطاء المالية و إبداء الرأي في الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتصحيح المسار .[1]

3. قاعدة الترخيص : وتعني هذه القاعدة هو عدم جواز الصرف والارتباط بالصرف ،إلا بعد حصول الإذن بذلك من الجهة المختصة سواء كانت السلطة التشريعية ،كما هو الحال في عموم الموازنة العامة أو الجهات الإدارية المخولة قانونياً بالصرف.[2]

الفرع الثاني :حدود الإنفاق العام :

الواقع أن تحديد حجم الإنفاق العام أو حدوده في دولة ما وفي زمن ما ،إنما يتوقف على مجموعة من العوامل والمحددات التي يمكن حصرها فيما يلي :

أولا :العوامل المذهبية المؤثرة في النظم الاقتصادية :

اتضح لنا مما سبق أن ما بعد حاجة عامة ،تقوم الدولة بمهمة إشباعها من خلال النفقات العامة ،إنما يتوقف إلى حد كبير للعوامل المذهبية التي تسود النظم الاقتصادية :فردية أو تدخلية أو جماعية .[3]

ففي ظل المذهبية الفردية حيث الفلسفة الذائعة هي ترك الأفراد أحرار في اقامة وتنظيم علاقات الإنتاج فيما بينهم،باعتبار هذا المسلك هو الوسيلة المثلى لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ،حيث يقتصر دور الدولة على القيام بمهام "الدولة الحارسة" ،وفي إطار هذه الدولة كان حجم النفقات العامة يتحدد بالنسبة إلى الدخل القومي بالقدر الضروري للقيام بالوظائف التقليدية مما يترتب عليه أن يقل حجم النفقات العامة ،ونسبتها إلى الدخل القومي من ناحية ،وأن تقل أنواعها من ناحية أخرى .[4]

---

[1] . سوزي عدلي ناشد ،مرجع سبق ذكره ،ص :56،57 .

[2] . عادل فليح علي ،مرجع سبق ذكره ،ص :54 .

[3] . أسماء ناويس ،"**أثر سياسة الانفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990 . 2011** "،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الشلف بالجزائر . ،السنة الجامعية :2013 . 2014 ،ص :42 .

[4] . عادل أحمد حشيش ،"**أساسيات المالية العامة** "،دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،بدون طبعة ،بيروت ،1992 ،ص :86 .

أما في ظل الإيديولوجية التدخلية (المذهبية التدخلية) ،يتمثل دور الدولة في التدخل في العديد من الأنشطة الاقتصادية،التي كان من الممكن أن يقوم بها النشاط الخاص ،كاستغلال بعض المشروعات الإنتاجية ومحاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية والعمل على ثبات قيمة النقود وتقديم الخدمات المجانية ...الخ ،ويترتب على ذلك زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة الزيادة في الأنشطة التي تقوم بها الدولة بالإضافة إلى زيادة تنوعها .

و أخيراً في ظل الإيديولوجية الجماعية حيث تقوم الدولة بمعظم الأنشطة الاقتصادية وتملك الجماعة لأدوات الإنتاج بالإضافة إلى قيامها بدورها التقليدي ،فان حجم النفقات العامة يزيد بشكل كبير وترتفع نسبتها إلى الحد الذي تكاد تتطابق فيه مع الدخل القومي ذاته ،وتتعدد أنواع هذه النفقات بقدر حاجات الأفراد ،بالإضافة إلى حاجات الدولة ذاتها،وتظهر هده الإيديولوجية في ظل الدولة المنتجة أي ذات النمط الاشتراكي .[1]

ثانيا :العوامل الاقتصادية وأثرها على حجم الإنفاق العام :

تلعب العوامل الاقتصادية دورا مهما في تحديد حجم الإنفاق العام لأية دولة من الدول ،و بالإمكان إبراز أثر هذه العوامل من زاويتين ،الأولى تتعلق بمستوى النشاط الاقتصادي ،و الثاني بطبيعة البنيان الاقتصادي .[2]

✓ أثر مستوى النشاط الاقتصادي :

تؤثر العوامل والظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني ،في حجم النفقات العامة وحدودها ،حيث أن هناك علاقة حتمية بين النفقات العامة وبين المستوى العام للنشاط الاقتصادي ،الذي يظهر من خلاله حالة التشغيل والدخل الوطني والمستوى العام للأسعار ،ومدى تأثر كل منها بمستوى الطلب الفعلي ،فالإنفاق العام أصبح الآن من أهم الوسائل التي تستخدم في إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي ،وفي التأثير على حجم الطلب الكلي الفعلي ومنه على مستوى الاقتصاد العام في جملته ،ومن ثم يمكن أن يتحدد حجم النفقات العامة بالنسبة التي تحقق الاستقرار الاقتصادي المرتكز على توازن الإنتاج مع الطلب الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) .[3]

إن الإنفاق العام يستهدف في الدول المتقدمة والمتخلفة تطبيق سياسة مالية واقتصادية معينة ،ويحدث أثره من خلال التأثير على حجم الطلب والوصول به إلى مستوى التوازن ،وهو التشغيل الكامل في الدول المتقدمة ،والمستوى الذي يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لحالة الاقتصاد القومي ،وضرورة تهيئة العوامل اللازمة لاستقراره في الدول المتخلفة .[4]

---

[1] . سوزي عدلي ناشد ،مرجع سبق ذكره ،ص ص :59، 60 .

[2] . أسماء ناويس ،مرجع سبق ذكره ،ص :43 .

[3] . محرزي محمد عباس ،مرجع سبق ذكره ،ص :88 .

[4] . عادل أحمد حشيش ،مرجع سبق ذكره ،ص :89 .

✓ مدى الحساسية :

نظرا لما يطرأ على النشاط الاقتصادي العام من تقلبات ،فإننا نمر هنا سريعاً على أهم أوجه هذه النفقات ،لنقف على مدى تأثرها بهذه التقلبات .

فإذا بدأنا ب" الإنفاق الجاري على الإدارة العامة " فإنه من الملاحظ أنه يبدي حساسية كبيرة تجاه التقلبات الاقتصادية ،إذ يتبع هذا الإنفاق حركة منحنى النشاطالاقتصادي صعوداً وهبوطاً ،وان كانت حساسيته في حالة الصعود (الرخاء) أكثر منها في حالة الهبوط (الكساد) .ففي حالة الهبوط عادة ما تكون الحركة النزولية لمنحنى هذا الإنفاق أقل قوة من منحنى النشاط الاقتصادي ،ويرجع ذلك في الواقع إلى عدم مرونة بعض بنود النفقات التي يحتوي عليها هذا الإنفاق ،أما في حالة الصعود فيقل الفرق بين معدل الصعود في النشاط الاقتصادي ومعدل زيادة الإنفاق العام ،ويفسر هذا بأن الاتجاه الغالب للإنفاق هو التزايد مع الزمن ،حيث يبدوا بوضوح في حالة الرخاء .[1]

يأخذ مسار حساسية الإنفاقالاجتماعي اتجاهاً معاكساً لمسار منحنى النشاط الاقتصادي ،أي أنه في حالة تصاعد مستوى النشاط الاقتصادي إلى حالة الإنعاش ،فإن الحكومة تجد نفسها غير ملزمة بزيادة التخصصات المالية لتمويل الإنفاق الاجتماعي لعدم الحاجة الماسة لذلك ،أما في حالة هبوط مستوى النشاط لاقتصادي وصولاً إلى حالة الكساد فإن الحكومة تجد نفسها مضطرة لزيادة الإنفاق الاجتماعي ،لمواجهة مظاهر هذا الكساد من بطالة وفقر اجتماعي لأن المطالبة بإعانات البطالة ،والدعم بمختلف إشكاله تصبح شديدة لمواجهة الضرر الحاصل .

إن حساسية الإنفاق العام الاقتصادي ترتبط بأسلوب النظام الاقتصادي وشكل الدولة ،ففي ظل دولة حارسة غير متدخلة يأخذ مسار الإنفاقالاقتصادي اتجاهاً مشابهاً لمسار مستوى النشاط الاقتصادي ،وهذا طبيعي تبعا لأسلوب حيادية المالية العامة ،أما في ظل دولة متدخلة فإن مسار الإنفاق الاقتصادي يستجيب بشكل معاكس لحركة الدورة الاقتصادية ،لأن الدولة وبحكم مهامها التدخلية سوف تسعى إلى زيادة الإنفاق الاقتصادي،والاقتصادي منه في وجه الخصوص لمواجهة حالة الكساد ،وتتخذ إجراءات انكماشية ضاغطة لمواجهة الضغوط التضخمية في حالة الإنعاش .[2]

ثالثا :العوامل المالية :

لما كانت الإيرادات العامة تستمد في جانب كبير منها في الظروف العادية من الضرائب والقروض العامة ،فإن المقدرة المالية للدخل القومي تتحلل في النهاية إلى ضرورة البحث هنا في مقدرتين أساسيتين ،الأولى مقدرته على تحمل العبء الضريبي"المقدرة التكلفية "،والثانية مقدرته على إقراض الدولة ممثلا في مرافقها ومشروعاتها للعامة " المقدرة الاقراضية " .[3]

---

[1] . عادل أحمد حشيش ،مرجع سبق ذكره ،ص ص :89 90 .

[2] . نوزاد عبد الرحمن الهيتي ،منجد عبد اللطيف الخشالي ،"**المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة** "،دار المناهج للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى،الأردن،2006 ،ص :46 .

[3] . عادل أحمد حشيش ،مرجع سابق ،ص :91 .

✓ المقدرة التكليفية :

هي مستوى القدرة التحملية للدخل لتمويل الضرائب ،أي أمن على المشرع الضريبي أن يصل ويتعرف إلى المقدرة التكليفية للدخل لكي يستطيع أن يحدد نسبة الضريبة المفروضة والقابلة للدفع ،ومن الطبيعي أنه كلما زادت المقدرة التكليفية للدخل ازدادت الحصيلة الضريبية وتعززت المقدرة المالية للدولة ،ولدراسة المقدرة التكليفية ينبغي التمييز بين مستويين من التحليل هما :المستوى الكلي وفي ظله يتم دراسة القدرة التحملية للدخل القومي لغرض الوصول الى الحصيلة الضريبية المثلى ،والتي تحققها أعلى قدرة تحملية للدخل القومي . أما التحليل (المستوى) الجزئي فإن المشروع الضريبي يدرس عوامل مؤثرة في المقدرة التكليفية للدخل الفردي .

✓ المقدرة الاقراضية للدولة :

ونعني بها قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات المالية من الأفراد أو الشركات ،من خلال الاقتراض منهم بواسطة طرح السندات الحكومية للبيع ،وتستطيع الدولة الوصول إلى أعلى قدرة اقتراضية بالاستناد على العوامل التالية :

حجم الادخار الفردي ،حيث تزداد رغبة الأفراد في الإقبال على شراء السندات الحكومية المطروحة للتداول .

مع زيادة مستوى الادخار لديهم ،وهذا من شأنه رفع المقدرة المالية للدولة ،،طرق توزيع الادخار ما بين القطاع الخاص والقطاع العام ،حيث برزت في الآونة الأخيرة ظاهرة طرح السندات الحكومية في الأسواق المالية (البورصات)،وينافس هذه السندات ،سندات مطروحة من قبل شركات خاصة ،ومن الطبيعي أن الأفراد يحاولون توجيه مدخراتهم للاستثمار في السندات ،ذات الفائدة المرتفعة لذا يتعين على الحكومة الأخذ بعين الاعتبار معدل الفائدة الممنوحة على السندات الحكومية ،ومدى قدرتها في منافسة السندات الخاصة ،لأن هذا من شأنه أن يؤثر على المقدرة الاقراضية للدولة وبالتالي على مقدرتها المالية .[1]

المطلب الثالث :تقسيم الإنفاق الحكومي :

هناك العديد من التقسيمات التي تحدد بنيان النفقات العامة للدولة ،وبشكل عام يتوقف بنيان النفقات العامة على ما تنقسم إليه أنواع ،وعلى العلاقة القائمة بين هذه الأنواع وعادة فإن أسس التقسيم إدارية واقتصادية وسياسية ومالية،ويمكن للباحث أن يتبع أكثر من مسلك بصدد تقسيم النفقات العامة ،وتتمثل هذه الأقسام في :التقسيم الوظيفي للنفقات العامة ،تقسيم النفقات حسب دوريتها وانتظامها في الموازنة العامة ،تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سرياناهوتقسيم النفقات تبعاً لآثارها في الإنتاج الوطني .[2]

[1] . نوزاد عبد الرحمن الهيتي ،مرجع سبق ذكره،ص ص :48،50 .

[2] . محمود حسين الوادي ،**"مبادئ المالي العامة"** ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الطبعة الأولى ،الأردن ،2007 ،ص ص :119 ،120 .

الفرع الأول :التقسيم الوظيفي للنفقات العامة وحسب دوريتها وانتظامها :

أولاً :التقسيم الوظيفي للنفقات العامة :يمكن تقسيم النفقة العامة تبعاً للغرض الذي تؤديه أي تبعاً لآثارها العائدة على المجتمع ،و خاصة الاقتصادية منها[1] ،فوفق هذا المعيار يتم تقسيم النفقات العامة إلى :

1) النفقات الإدارية :وهي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة ،واللازمة لقيام الدولة حيث تشتمل هذه النفقات على :نفقات الدفاع ،الأمن ،العدالة ،والتمثيل السياسي ،ويلاحظ أن من أهم بنود هذا النوع من النفقات العامة هي نفقات الدفاع القومي (النفقات العسكرية) ،حيث تمثل في المتوسط ما يزيد عن 15 % من مجموع النفقات العامة ،سواء في البلاد المتقدمة أو في البلاد النامية .

2) النفقات الاجتماعية : وهي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة ،والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاقتصادية للأفراد ،وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد ،وكذلك تحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الفئات أو الأفراد ،التي توجد في ظروف اجتماعية تستدعي المساندة.[2]

3) النفقات العامة الاقتصادية :تشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي،مثل:الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة ،المنح و الإعانات الاقتصادية ،النفقات التي تهدف لتزويد الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية ،كالطاقة والنقل ،مشاريع البنية الأساسية .

وكذلك النفقات العامة المالية ،التي تتضمن النفقات العامة المخصصة من أجل أداء أقساط و فوائد الدين العام والأوراق المالية والسندات المالية الأخرى .

✓ من مزايا التقسيم الوظيفي :

- يعطي حرية كبيرة في تقسيم النفقات العامة (مرونة) .
- يمكن إجمال الوظائف و الأغراض (تحديد أوجه الإنفاق العام بدقة تامة) .
- يمكن السلطة التشريعية والدارسين من تتبع تطور النفقات العامة ،على الوظائف النسبية لوظائف الدولة .
- ييسر إجراءات المقارنة بين وظائف الدول المتخلفة و مثيلاتها في الدول الأخرى .[3]

---

[1] . خميرة بشير،**"دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1980 /2014 "**،مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة ـالجزائر ،السنة الجامعية :2015 /2016 ،ص :5 .

[2] . محمد الصغير بعلي ،يسرى أبو العلى ، **المالية العامة "النفقات العامة ،الإيرادات العامة ،الميزانية العامة"** ،دار العلوم للنشر والتوزيع ،بدون طبعة،عنابة ـالجزائر،2003 ،ص ص :31 ،32.

[3] . محمود حسين الوادي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 120، 121.

✓ من انتقادات التقسيم الوظيفي :

اُنتقد هذا التقسيم من حيث عدم قدرته على التغلب على بعض الصعوبات الفنية والعملية المتعلقة بخصوصية بعض النفقات العامة ،وخاصة عندما نواجه بعض النفقات التي ليس لها طابع وظيفي أو أنها تخص أكثر من وظيفة واحدة كذلك تقسيم وظائف الدولة إلى عدد محدود ينجم عنه عدم تجانس مكونات كل وظيفة .[1]

ثانيا :تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها وانتظامها : نميز وفق هذا المعيار تقسيمين :

1 – النفقات العادية "الثابتة " :هي التي تحدد سنويا على أساس معيار تكرارها الدوري ،فترد في كل ميزانية من ميزانيات الدولة العادية ،كل عام وبطريقة منتظمة كمرتبات الموظفين ،ونفقات صيانة المباني العامة والطرق والمواصلات العامة ولا تعني بدورية النفقة وتكرارها كل عام في الميزانية بنفس المبلغ .

2 – النفقات المتغيرة " غير عادية " :فهي النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية كل سنة ،كنفقات الحروب ونفقات محاربة الأوبئة الطارئة كوباء الكوليرا ،ونفقات إغاثة منكوبين الكوارث الطبيعية كمنكوبين الزلازل و الأعاصير والفيضانات غير العادية .[2]

✓ من مزايا هذا التقسيم :

إرساء قاعدة هامة في مجال تمويل النفقات العامة ،حيث النفقات العامة العادية تتكرر بصورة دورية ،مما يجعل الحكومة قادرة على تقديرها بدقة ،وتدبير ما يلزم لتغطيتها من الإيرادات العادية (إيرادات ،الضرائب، الرسوم ،...).

✓ من انتقادات هذا التقسيم :

التقسيم إلى نفقات عادية وغير عادية يقوم على أساس نسبي ،و تحمي فهو يستند على قاعدة تعتمد على مجرد واقعية التكرار السنوي للنفقة العامة . وإذا نظرنا إلى النفقات العامة بالاعتماد على فترة أكثر من سنة ،فإن العديد من النفقات العامة غير العادية تتحول إلى نفقات عامة عادية ،و خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الاتجاه الحديث في بعض الدول هو وضع الخطط المالية لفترة تزيد عن سنة .

إذا أخذنا بالمنظور الضيق ،للفترة الزمنية أقل من سنة فإن عددا من النفقات العامة العادية ،تتحول إلى نفقات عامة غير عادية .

و لكن عندما تغيرت الظروف وتطور دور الدولة إلى الدولة المتدخلة ،فأدى هذا التدخل المتزايد في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة النفقات العامة إلى تنوعها ،فلم تعد الإيرادات العادية كافية لتغطيتها .[3]

---

[1] . محمود حسين الوادي ،مرجع سبق ذكره ،ص ص :120. 122 .

[2] . علي زغدود ،**"المالية العامة "**،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الرابعة ،الجزائر ،2011 ،ص :22 .

[3] . محمود حسين الوادي ،مرجع سابق ،ص ص :122 ،123 .

الفرع الثاني :تقسيم النفقات العامة حسب المعيار الوظيفي وتبعاً لآثارها في الإنتاج القومي :

أولا :تقسيم النفقات العامة حسب المعيار الوظيفي "من منظور اقتصادي " :

يمكن تقسيم النفقات العامة من منظور اقتصادي إلى :

1. الرواتب و الأجور :وهي المبالغ المالية التي تقدمها الدولة للعاملين لديها ،مقابل حصولها عل خدماتهم ،وتكون عل عدة أنواع أهمها راتب رئيس الدولة ،رواتب أعضاء البرلمان ،رواتب الموظفين والرواتب التقاعدية .[1]
2. مشتريات الدولة من سلع وخدمات :وتشمل جميع النفقات العامة التي يترتب عليها حيازة الدولة لبعض الموارد الاقتصادية ،أو لمنتجات خدمات بعض الموارد الاقتصادية للمجتمع ،وتتضمن هذه المشتريات السلع والخدمات الاستهلاكية الإنتاجية .[2]
3. الإعانات :هي نفقات تقرر الدولة منحها للهيئات العامة أو الخاصة ،أو الأفراد من غير أن تحصل على مقابل ظهر هذا النوع من الإنفاق بعد تطور دور الدولة عن طريق التدخل بالحياة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهداف معينة ،أما في مرحلة الحارسة فقد كانت الدولة لا تملك ولا ترغب في التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ،وكانت تقف على الحياد ما استطاعت . وتكون الإعانات على نوعين :

- إعانات خارجية :وهي مبالغ تقدمها الدولة لدول أو أحزاب أو منظمات أو صحف أو أشخاص في الخارج ،وتقدم هذه الإعانات لأغراض سياسية مثل كسب تأييد هذه الجهات الخارجية في المحافل الدولية ،أو كسب مناصرتها للقضايا الوطنية والقومية بأي شكل من الأشكال .
- إعانات داخلية:وهي مبالغ نقدية تقدم إلى جهات محلية ،وتكون على عدة أشكال وتبعاً للأغراض التي تهدف إليها،و كما يأتي :

- الإعانات الإدارية :تقدم لبعض الهيئات العامة ذات الشخصية المعنوية ،أو إلى الهيئات المحلية بقصد مساعدتها على أداء واجباتها أو لسد العجز الحاصل في موازنتها ،أو لضمان سيرها ضمن السياسة العامة للسلطة المركزية .[3]
- الإعانات الاقتصادية :التي تستهدف تحقيق نمو متوازن للاقتصاد القومي مثل الإعانات التي تمنحها الدولة لبعض منتجي السلع الضرورية للحد من ارتفاع أسعارها .[4]

---

[1] . سعيد علي محمد العبيدي ،**"اقتصاديات المالية العامة"** ،دار دجلة للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،الأردن ،2011 ، ص :68 .

[2] . سلام عبد الكريم آل سميسم ،**"السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي"** ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ،الأردن ،2010 ، ص :27 .

[3] . سعيد علي محمد العبيدي ،مرجع سابق ،ص ص :71 ،72 .

[4] . محمد طاقة ،هدى العزاوي ،مرجع سبق ذكره ،ص 57 .

- بحيث تعد هذه الإعانات المباشرة للمنتجين بمثابة إعانات غير مباشرة للمستهلكين ،كإعانة زراعة الحنطة في العراق التي تستهدف توفيرها للمستهلكين بسعر ثابت ،و إعانات التصدير التي تمنحها الدولة بقصد تشجيع الإنتاج المحلي.[1]
- الإعانات الاجتماعية :تقدم لجهات مختلفة ،الهدف منها تحقيق أهداف اجتماعية مثل إعانات البطالة ،و الإعانات المقدمة للجمعيات الخيرية والعلمية .

4. فوائد أقساط الدين العام :قد تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من الجمهور أو من الجهاز المصرفي ،أو من الخارج لأسباب مختلفة قد تكون أسبابا مالية صرفة أو أسبابا اقتصادية .[2]

ثانيا :تقسيم النفقات العامة تبعاً لآثارها في الإنتاج القومي :

يمكن تقسيم النفقات العامة إلى النفقات الحقيقية (الفعلية) و النفقات التحويلية (نفقات إعادة التوزيع) ،ومن المعروف أن موضوع النفقات العامة هي مكافأة الخدمات أو دفع ثمن السلع التي تحصل عليها الدولة ،ويطلق على هذا النوع من النفقات العامة بالنفقات الحقيقية ،ونتيجة التطور الذي لحق المالية العامة فقد ظهرت فئة جديدة من النفقات ذات طبيعة مختلفة سُميت (النفقات التحويلية) ،وميزتها أن ليس لها مقابل مباشر ،وتتخذ هذه النفقات شكل إعانات أو هبات .[3]

- النفقات العامة الحقيقية :ونعني بالنفقات الحقيقية تلك المبالغ التي تصرفها الدولة مقابل الحصول عل سلع وخدمات،لإقامة المشاريع التي تشبع الحاجات العامة ،وتؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين ،وكذلك شراء السلع والخدمات الأزمة لإدارة المرافق العمومية و أجهزة الدولة .[4]
- النفقات العامة التحويلية : هي تلك النفقات العامة التي لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي ،ولا تفعل بصورة مباشرة سوى أنها تحول القوة الشرائية فيما بين الأفراد والجماعات ،أي لا تعدوا كونها تعيد توزيع الدخل القومي .
- وهي تتم بدون مقابل وقد اعتمد كتاب المالية العامة في تفرقة النفقات العامة الحقيقية والتحويلية بعض المعايير .[5]

---

[1] . محمد طاقة ،هدى العزاوي ،مرجع سبق ذكره ،ص :57 .

[2] . سعيد علي محمد العبيدي ،مرجع سبق ذكره ،ص ص :72 ،73 .

[3] . فتحي أحمد ذياب عواد ،"**اقتصاديات المالية العامة** "،دار الرضوان للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،الأردن ،2013 ،ص :77 .

[4] . بن نوار بومدين ،"**النفقات العامة عل التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980 /2008**" ،مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة تلمسان ،الجزائر ،السنة الجامعية :2010 /2011 ،ص :25 .

[5] . محمود حسين الوادي ،مرجع سبق ذكره ،ص :125 .

الفرع الثالث :تصنيف النفقات العامة في الجزائر :في الجزائر تصنف النفقات العامة إلى :

1) التبويب الإداري للنفقات العامة:في الجزائر تصنف النفقات العامة إداريا بحسب معيارين هما :

- حسب الوزارات :ويمثل حسب الوزارات القاعدية التي تصنف على أساسها ميزانية التسيير في الجزائر ،حيث توضع الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية ،فيما يتعلق بنفقات التسيير .
- حسب طبيعة الاعتمادات :تبويب النفقات العامة في الجزائر أيضا بحسب طبيعة الاعتمادات المفتوحة ،بموجب قانون المالية .حيث تخصص الاعتمادات وتوزع حسب الحالات على الفصول أو القطاعات التي تتضمن النفقات بحسب طبيعتها أو أغراض استعمالها .

2) التبويب الوظيفي للنفقات العامة :لا يعتبر التبويب الوظيفي مجهولا في الجزائر ،حيث أنه ورغم أن قانون المالية لا يقدم صورة عنه ،غير أنه ومن الإدارات المكلفة بالتخطيط والمالية ،تمت محاولات لتجميع النفقات العامة حسب الوظائف الكبرى للدولة ،وهذا من أجل حساب عائد وتكلفة الخدمات العامة الأساسية .

وفي هذا الإطار تقسم الوظائف في الجزائر إلى :

- الخدمات العامة وتضم الإدارة العامة ،العدل ،الشرطة ،والدفاع .
- الخدمات الاجتماعية والجماعية وتضم التعليم ،الصحة ،نشاط اجتماعي ،وخدمات اجتماعية (سكن ،ترفيه)
- الخدمات الاقتصادية المتعلقة أساسا بالفلاحة ،الصناعة ،النقل ،وغيرها .
- النفقات غير قابلة للتخصص ،فائدة الدين العام ،رد القروض ،... [1]

3) التبويب الاقتصادي للنفقات العامة :

يعتبر هذا النوع ذو أهمية بالغة نظرا لتأثير النفقات على الاقتصاد الوطني ككل ،وحسب هذا النوع تقسم النفقات إلى :

- ✓ نفقات المستخدمين :تخص كل من الأجور ولواحقها من اشتراكات في الضمان الاجتماعي و المنح العائلية.
- ✓ نفقات التحويلات :كالإعانات الحكومية لبعض المشروعات الإنتاجية ،ولذوي الدخل المحدود ،كمساهمات الحكومة في التأمينات الاجتماعية والصحية ،لمساعدة أفراد الطبقة الوسطى من موظفين وعمال مهنيين وكبار السن والمرضى .
- ✓ الدين العام :يتضمن النفقات المخصصة للتكفل بأعباء الدين العام ،بما فيه الدين الداخلي (اقتراض الدولة) ،ودين خارجي . [2]

[1]. لعمارة جمال ،**"منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"** ،دار الفجر للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،القاهرة ،2004 ،ص ص :36 ،37 .

[2]. بن نوار بومدين ،مرجع سبق ذكره ،ص :35 .

- ✓ نفقات التسيير :وهي ضمن أربعة أبواب :[1]
  - أعباء الدين العمومي ،والنفقات المحسوبة من الإرادات .
  - مخصصات السلطات العمومية .
  - النفقات الخاصة بوسائل المصالح .
  - التدخلات العمومية .
- ✓ نفقات الاستثمار :وهي ضمن ثلاثة أبواب :
  - الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة .
  - إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة .
  - النفقات الأخرى برأسمال .

[1] - بن نوار بومدين ،مرجع سبق ذكره ،ص :35 .

المبحث الثاني :ظاهرة النفقات العامة .

من أهم الظواهر الاقتصادية التي استدعت انتباه الاقتصاديين ،هي ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل القومي أي أن العلاقة بينهما علاقة طردية بحتة ،بغض النظر عن درجة نمو الدولة الاقتصادي أو الفلسفة الاديولوجية السائدة فيها ،وسنحاول في هذا المبحث عرض ظاهرة تزايد النفقات العامة ،أسبابها ،وآثار تزايدها مع ترشيد الإنفاق .

المطلب الأول :أسباب تزايد ظاهرة النفقات العامة.

الفرع الأول :الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة :وتفسر بمجموعة من العناصر :

أولاً :الأسباب الاقتصادية :وهي نتائج تخلي الدولة عن حيادها وتوسعها في المشروعات العامة ،وزيادة تدخلها لمعالجة التقلبات الاقتصادية ،خاصة في فترات الكساد ،فضلا عن المنافسة بين مختلف الاقتصاديات ،فزيادة الدخل القومي يمكن الدولة من زيادة إنفاقها دون أن يترتب عن ذلك بالضرورة زيادة الأعباء المترتبة على الأفراد ،لأن الدولة في هذه الحالة تكون قادرة على مواجهة زيادة الإنفاق بما تحصل عليه من موارد نتيجة مزاولتها النشاط ،أو تحسن مركزها المالي بما يسمح لها بالاقتراض (داخليا أو خارجيا) .[1]

ثانيا :الأسباب الاجتماعية :مع زيادة عدد السكان ،وتركزهم في المدن والمراكز الصناعية ،تزايد حجم النفقات العامة لمواجهة زيادة الطلب على الخدمات التعليمية ،والصحية والثقافية أو خدمات النقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء والأمن العام ،ويرجع هذا إلى أن حاجات سكان المدن أكبر و أعقد حاجات سكان الريف .أضف إلى ذلك ،زيادة نمو الوعي الاجتماعي ،كنتيجة حتمية لانتشار التعليم ومن ثم ازدياد وعي الأفراد بحقوقهم ،فأصبحوا يطالبون الدولة بالقيام بوظائف لم تعرفها من قبل،كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض ... وغيرها ،وقد يترتب على ذلك زيادة النفقات العامة بصورة عامة .[2]

و لا شك أن هذه النفقات الاجتماعية وبرامجها لها فائدتها الاجتماعية وفائدتها الاقتصادية أيضا ،وذلك بتوزيعها قوة شرائية لطبقات ذات ميل حدي مرتفع للاستهلاك ،فتزيد من الطلب الفعلي ،وتساهم في زيادة التشغيل ورفع مستوى الدخل ،وهذا ما يزيد التوقع بتزايد النفقات العامة .

ثالثا :الأسباب السياسية :وتتمثل الأسباب السياسية في انتشار المبادئ الديمقراطية و الأفكار الاشتراكية ،وتعمق مسؤولية الدولة اتجاه أفرادها وخروج الدول أو المجتمعات من حالة العزلة في العلاقات الخارجية ،إلى مجال الانفتاح

[1] . عبيد المجيد قدي ،"**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** "،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثالثة ،الجزائر ،2006 ،ص :181-188.

[2] . سوزي عدلي ناشد ،مرجع سبق ذكره ،ص :68 .

والتعاون والمصالح المشتركة ،وهو ما يعد انعكاسا لما طرأ على المفهوم السياسي المعاصر للدولة من تغيرات ،أثرت في نطاق وطبيعة العلاقات التي تنشأ داخل المجتمع من ناحية ،وبين المجتمعات المختلفة من ناحية أخرى ،وأهم هذه الأسباب هي:

- تعدد الأحزاب السياسية واتجاه كل منها ،خلال فترة توليه الحكم إلى زيادة النفقات العامة لكسب رأي أنصاره .
- مدى انتشار القيم الأخلاقية بين رجال الحكم ،وموظفي الدولة القائمين على أمورها حيث تزداد النفقات العامة بصورة ملموسة ،في الدول التي تنشر فيها الرشوة واستغلال النفوذ .
- انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية العلاقات الدولية ،والمنح والمساعدات والقروض .[1]

رابعاً :الأسباب الإدارية :ويتعلق الأمر بإعادة النظر المستمر في التقسيم الإداري (رفع عدد الولايات مثلاً) مما ينجر عنه زيادة في الهياكل الإداريةوالموظفين ،فضلاً عن السبب الإداري الذي يؤدي بدوره إلى الإسراف في الوظائف ،الأمر الذي يترتب عنه زيادة في حجم النفقات العامة ،كما أن اندماج بعض الدول (مثلاً الألمانيين) ينجر عنه زيادة في الإنفاق العام مقارنة بالإنفاق الذي كان سائدا في كل دولة على حدة .[2]

الفرع الثاني :الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة :

هذه الأسباب هي تلك التي تؤدي إلى تضخم في الرقم الحسابي للنفقات العامة ،دون أن يقابلها زيادة في التكلفة الحقيقية أي كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع حاجات عامة ،و هذه الأسباب هي :

أولاً :ارتفاع مستوى الأسعار :الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود (التضخم المالي) ،مما يستدعي أن تدفع الحكومة مبالغ أكبر من أجل المحافظة على الكمية نفسها من الخدمات العامة التي تقدمها ،لذا فإن حجم النفقات العامة لا يعكس بأي حال من الأحوال أي زيادة في السلع والخدمات العامة المقدمة للمجتمع ،وتستخدم الأرقام القياسية لمستويات الأسعار للتخلص من أثر تغيرات السعر على مستوى حجم الإنفاق العام ،وبيان النمو الحقيقي .[3]

ثانيا :اختلاف الطرق المحاسبية العامة المستخدمة "الفن المالي " :

1) قد يحدث أن تعود الزيادة في النفقات العامة ،إلى اختلاف الفن المالي ،وخاصة إلى اختلاف طريقة قيد الحسابات،وذلك كما لو حدث وكان من المسموح به لبعض الهيئات العامة أن تستنزل من نفقاتها ما تحصل عليه من إيرادات ،بحيث لا يدخل في الميزانية العامة إلا صافي النفقات عن الإيرادات ،وهو ما يعرف بظاهرة " تخصيص الإيرادات العامة " لنفقات معينة .

---

[1] . خبانة عبد الله ،**"أساسيات في اقتصاد المالية العامة"** ،مؤسسة شباب الجامعة للنشر ،بدون طبعة ،الإسكندرية ،2009 ،ص :89 . 91 .

[2] . عبد المجيد قدي ،مرجع سبق ذكره ،ص :190 .

[3] . محمود حسين الوادي ،مرجع سبق ذكره ،ص :118 .

2) ويعتبر من أهم حالات اختلاف الفن المالي ،التغير الذي يطرأ على مضمون النفقات العامة ،إن التغير في مضمون النفقات العامة يشكل اختلافا في الفن المالي ،وهذا أدى إلى زيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية في جزء منها ،ذلك أن هذا التغيير قد نقل المصروفات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات التابعة للمؤسسات العامة من منطلق الإنفاق .

3) وقد تعود الزيادة الظاهرية في النفقات العامة إلى زيادة المدة موضوع التقدير ،عن المدة المعتادة (وهي سنة) وهو ما يحدث عادة عند تعديل بدء السنة المالية .

4) ومن الملاحظ أيضا أن الالتجاء إلى التكرار في حساب الإنفاق العام في الميزانية ،في بعض السنوات مع سبق استبعاده في سنوات أخرى يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام زيادة ظاهرية .

5) و بالإضافة إلى أثر اختلاف الفن المالي في خلق زيادة ظاهرية في الإنفاق العام ،فإن اختلاف الفن الإحصائي قد يؤدي إلى ذلك أيضاً .[1]

ثالثا :اتساع إقليم الدولة وزيادة عدد السكان : تقوده زيادة مساحة الأرض التي تبسط الدولة عليها سلطتها الحكومية ،وكذلك زيادة عدد السكان إلى تحقيق زيادة ظاهرية في النفقات العامة .ويمكن القول بأن الزيادة في النفقات العامة لا تتأثر نتيجة الزيادة المطلقة في حجم السكان فقط ،بل بالتغيرات في هيكل السكان فارتفاع عدد الأطفال في سن التعليم يقود إلى زيادة في الإنفاق العام .لهذا عادة ما تؤدي الزيادة في عدد السكان إلى امتصاص الزيادة في النفقات العامة ،مما ينعكس على مستوى الخدمات المقدمة للأفراد باتجاه تدهورها ،على الرغم من أن الحكومة تسعى لإشباع هذه الخدمات.[2]

إن الفرضيات التي تفسر سلوك الإنفاق العام عبر الزمن يمكن أن تكمل بعضها البعض الآخر ،فقانون "واجنر "يمكن أن يفسر زيادة الانفاق بصورة جيدة في الأوقات العادية بينما يصاح استخدام فرضية "بيكوك وايزمان" في تفسير التغيرات في الانفاق العام ،أوقات القلائل الاجتماعية والسياسية ،وما بعدها مباشرة وفي جميع الأوقات تلعب الاعتبارات السياسية دورا هاما في تحديد حجم الإنفاق العام وفي تحديد معدل نموه " أنه كما تعرف اقتصادي سياسي " .[3]

المطلب الثاني :الآثار الاقتصادية للنفقات العامة .

انطلاقا من المفهوم الحديث للنفقات العامة ،فإن أي نفقة حكومية ومهما كان تصنيفها (رأسمالية ،جارية أو حقيقية،تحويلية) سوف يترتب عليها العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .[4]

---

[1] . رفعت المحجوب ،**المالية العامة "النفقات العامة والإيرادات العامة "** ،دار النهضة العربية ،بدون طبعة ،القاهرة ،1979 ،ص ص :73 ،74.

[2] . نوزاد عبد الرحمن الهيتي ،مرجع سبق ذكره ،ص :56 .

[3] . المرسي السيد حجازي ،**مبادئ الاقتصاد العام "النفقات والقروض العامة "** الكتاب الأول ،الدار الجامعية ،بدون طبعة ،الإسكندرية ،2000 ، ص :80 .

[4] . سعيد عبد العزيز عثمان ،**المالية العامة " مدخل تحليل معاصر "** ،الدار الجامعية ،بدون طبعة ،الإسكندرية ،2011 ،ص :493 .

يؤثر الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي في المجتمع كله ،ففي إطار أنه يستخدم جزء من الموارد الاقتصادية فإن ذلك ينعكس على الكميات الاقتصادية ،أي المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج القومي (الدخل القومي) ومن ثم على الاستهلاك القومي ،والادخار القومي ،بصورة مباشرة وغير مباشرة .ومن ناحية أخرى ،هناك تأثير للإنفاق العام على توزيع الدخل ونمطه وهيكله و هذا بالإضافة إلى تأثر معدلات النمو الاقتصادي وغيرها من الآثار التي يمكن تناولها في هذا المطلب .[1]

الفرع الأول :الآثار المباشرة للنفقات العامة :

أولا :أثر النفقات العامة على الناتج الوطني ،توزيع الدخل الوطني ،الاستهلاك :

1) على الناتج الوطني :يحقق الإنفاق العام آثار على الإنتاج عن طريق التأثير على الإنفاق القومي ،ويكون التأثير على حجم وهيكل القومي عن طريق التغيير في الإنفاق العام عل الاستهلاك ،أو على الاستثمار أو على معاً .وتعتمد فعالية الوظيفة التعويضية للإنفاق العام على طبيعة الجهاز الإنتاجي القائم ،حيث يتوافر جهاز إنتاجي قوي مرن،يستطيع إنتاج كميات ضخمة من المنتجات قد يقتصر الطلب الكلي الفعال على استيعابها ،فيؤدي نقص الطلب على مستوى التشغيل الكامل ،إلى تدهور الإنتاج و انتشار البطالة في محيط ،وذلك من وفرة الموارد الإنتاجية وقردة الجهاز الإنتاجي على تشغيلها ،كنا تؤدي زيادة الطلب زيادة تفوق قدرة الاقتصاد على الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل من جهة أخرى إلى التضخم .أما في الاقتصاديات المتخلفة التي تفتقر إلى جهاز إنتاجي قوي،يتمتع بالكفاءة والمرونة والقدرة على تشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة ،فان أي توسع في الطلب النقدي لن يؤدي إلا إلى ارتفاع تضخمي في الأسعار ،وهذا في المدى القصير .وفيما يتعلق بالمدى الطويل تختلف أثار الإنفاق العام على الإنتاج،والدخل تبعاً لطبيعة هذا الإنفاق .

و كذلك يلعب الإنفاق العام دورا فعالا في توجيه الموارد الإنتاجية المتاحة ،إلى فروع النشاط المرغوبة عن طريق التأثير على معدلات الربح فيها بضمان حد أدنى من الأرباح أو سد العجز في ميزانية المشروع خلال فترة معينة،وتقديم بعض الإعانات المالية .[2]

2) أثر النفقات العامة على توزيع الدخل القومي:يتعرض الدخل القومي إلى نوعين من التوزيع وهما :[3]

- التوزيع الأولي أو توزيع الدخل بين المنتجين أي بين من ساهموا في العملية الإنتاجية ،في صورة مكافأة لعوامل الإنتاج في شكل أجور وفوائد وربح وريع .

[1] . عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سبق ذكره ،ص :443 .

[2] . عبد الحميد محمد القاضي ،**مبادئ المالية العامة "دراسة في الاقتصاد العام "**،دار الجامعة المصرية ،بدون طبعة ،مصر ،1974 ،ص ص :189 ،192.

[3]- عادل فليح العلي ،مرجع سبق ذكره ،ص ص :74، 75.

- إعادة توزيع الدخل القومي أو التوزيعة الثانية وهو إعادة توزيع الدخل بين المستهلكين ،ونقصد به الدولة ونظراً لعدم عدالة التوزيع الأولي للدخل تتحقق العدالة الاجتماعية ،أو تتحقق أهداف اقتصادية برفع الطلب الفعلي .

و من خلال التوزيعين يكون للإنفاق العام دور مهم نوضحه في الآتي :

أ) دور النفقات العامة في توزيع الدخل :تمارس الدولة في توزيع والتأثير فيه عن طريق تدخلها في تحديد الائتمان ،أو مكافأة عوامل الإنتاج .

ب) دور النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل القومي :حيث يمكن التعرف على دور النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل القومي من خلال :

- يترتب على لنفقات التمويلية الاجتماعية المتمثلة بالنفقات التعليمية ،والصحية والثقافية ،والتي يتم توزيعها مجاناً أو بأسعار تقل عن تكلفة إنتاجها ،إعادة لتوزيع الدخل القومي للفئات المستفيدة ،وهي الفئات ذات الدخل المحدود.
- يترتب على النفقات التحويلية العينية المتمثلة بالإعانات الاقتصادية ،والمالية المدفوعة لبعض المشروعات بقصد خفض أو تثبيت أسعارها ،إعادة لتوزيع الدخل في مصلحة الأفراد المستهلكين لهذه السلعة .

3) أثر النفقات العامة على الاستهلاك :تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة ،فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي أو العام من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص بنسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد ،وسنتناول كل نوع من هذه النفقات على حدة .[1]

- ✓ نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام :هو نوع من الإنفاق العام يتضمن مشتريات الدولة ،من سلع استهلاكية مثل الأدوات الكتابية والوقود ونفقات الإنارة ونفقات المياه ،ومشتريات الدولة من خدمات استهلاكية مثل مرتبات موظفي وعمال الإدارات والمصالح الحكومية ، ومشتريات الدولة من خدمات إنتاجية مثل الآلات والمعدات و إنشاء السدود نفقات التشييد ،ومشتريات الدولة من خدمات إنتاجية مثل مرتبات أعضاء هيئات التدريب بكافة مستوياتها والمدربين والخبراء ونفقات الأبحاث .[2]
- ✓ نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد :قيام الدولة بتوزيع الدخول ،حيث تدفع الدولة المرتبات والأجور والمكافآت لموظفيها وعمالها ،مقابل ما يقدمونه من خدمات ،أو في شكل منح ومعاشات لفئات معينة ،فان الجزء الأكبر منها خصص للاستهلاك ويزيد من درجة الإشباع مما يرفع من مستوى الاستهلاك .[3]

[1] . سوزي عدلي ناشد ،مرجع سبق ذكره ،ص :76 .

[2] . يونس أحمد البطريق ،مرجع سبق ذكره ،ص :211 .

[3] . نوزاد عبد الرحمن الهيتي ،مرجع سبق ذكره ،ص :64 .

ثانيا:أثر النفقات العامة على الأسعار ،الادخار ،وعلى الاستثمار :

1. أثر النفقات العامة على الأسعار :يؤثر الإنفاق العام على الأسعار على النحو التالي :

- عن طريق تأثيره على قوى العرض والطلب للسلع والخدمات ،التي يتم تبادلها في الأسواق المحلية ،زيادة العرض مثلاً.
- من خلال الإجراءات التنظيمية التي تتخذها الدولة ،في هذا الخصوص كسياسة مالية أحيانا ،فان كان أثر الإنفاق على زيادة عرض السلع والخدمات أكبر من الأثر على زيادة الطلب الكلي تكون النتيجة انخفاض مستوى الأسعار وذلك لزيادة العرض أكثر من الطلب .

أما إذا زاد الطلب الكلي بمقدار أكبر من العرض فان مستوى الأسعار سوف يتغير وترتفع .الإنفاق العام يؤثر على مستوى الأسعار إما يخفضها أو يرفعها ...،وهناك إمكانية لتثبيت المستوى العام لأسعار السلع والخدمات .

2. أثر النفقات العامة على الادخار : يرتبط الادخار طرديا بمستوى الدخل كلما ارتفع مستوى الدخل زادت المدخرات.الإنفاق العام يؤثر على مستوى الادخار عن طريق تأثيره على مستوى الدخل ،ومن ثم على الميل الحدي للادخار.

مدى تأثير الإنفاق العام على مستوى الادخار يتوقف على كيفية توزيع الدخل والثروة ،بين أفراد المجتمع ،وأن أثر الإنفاق على الادخار يكون كبيراً إذا استفاد من الإنفاق العام أصحاب الدخول المرتفعة لأن ميلهم الحدي للادخار مرتفع .[1]

3. أثر النفقات العامة على الاستثمار : تزيد النفقات العامة قدرة الأفراد على الاستثمار ،إذا وضعت تلك المدخرات القابلة للاستثمار في أيدي الهيئات العامة أو الخاصة ،التي تعمل في ميدان الاستثمار مثل إنشاء المصانع وبناء الخزانات ومحطات توليد الطاقة ،..الخ

و كذلك المبالغ التي تقرضها الدولة للمشروعات الإنتاجية الخاصة و الإعانات المتقدمة لها .

إن النفقات العامة يهيئ للأفراد من رفع للروح المعنوية ،مما يزيد الرغبة في الاستثمار ،ومن ثم تجعل الأفراد يقومون على الاستثمار مدخراتهم بنظرة متفائلة ،و مما يؤدي وبالتالي إلى زيادة الإنتاج القومي .[2]

[1] . محمود حسين الوادي ،مرجع سبق ذكره ،ص :134 .

[2] . خالد شحادة الخطيب ،أحمد زهير شامية ،مرجع سبق ذكره ،ص ص :92 ،93 .

الفرع الثاني :الآثار الغير مباشرة للنفقات العامة :

بعد أن تعرضنا للآثار المباشرة للنفقات العامة على الإنتاج ،الدخل ،الأسعار...وغيرها،سنعرض الآثار غير المباشرة وهي:

أولاً :أثر النفقات العامة على المضاعف :فكرة المضاعف هي أن الزيادة الأولية في الإنفاق الحكومي تولد زيادات متوالية في الدخل و الإنفاق ،ويظهر المضاعف عدد المرات التي يزيد بها الدخل القومي على أثر القيام بالإنفاق الحكومي[1]،و لاشتقاق المضاعف جبرياً نعرض النموذج الذي يأخذ الشكل التالي :

$$\frac{1}{1-\text{الميل الحدي للاستهلاك}} \quad \text{أو} \quad \frac{1}{\text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

يمثل المضاعف النسبة بين الزيادة الإجمالية في الدخل والزيادة الأولية في الإنفاق ،فالمضاعف يرتبط ارتباطا طرديا بالميل الحدي للاستهلاك ،وارتباطا عكسيا بالميل الحدي للادخار ،فهو يزيد بازدياد الميل الحدي للاستهلاك ،وينخفض بانخفاضه ،والعكس فيما يتعلق بعلاقته بالميل الحدي للادخار .[2]

أن الأثر الذي يحدثه المضاعف يرتبط بمدى مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي ،وهذا يرتبط بدوره في بدرجة التقدم الاقتصادي ،ففي ظل الدولة المتقدمة حيث الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على التجاوب مع الزيادات في الاستهلاك ،فالمضاعف ينتج أثره على بشكل ملموس ،أما في الدول النامية ،و بالرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك يكون أثر المضاعف ضعيف ،نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وانعدام قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك .

ثانيا :أثر النفقات العامة على المعجل : لا تقتصر الآثار غير المباشرة على التي يتركها الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي ،على الزيادات المتتالية في الاستهلاك المولدة من الإنفاق الأولي ،و إنما هناك بالإضافة إلى ذلك آثار أخرى غير مباشرة تتركها هذه النفقات في الطلب على أموال الاستثمار ،والتي تعرف بالاستثمار المولد أي ذلك الاستثمار الذي يشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية .بمعنى أن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية بفعل زيادة الإنفاق العام سيترتب عليه تغيراً أكبر في الإنفاق الاستثماري ،من خلال زيادة الطلب على وسائل الإنتاج الثابتة ،من قبل المشروعات التي زاد الطلب على منتجاتها ،ويطلق مع هذه العلاقة بمبدأ المعجل .[3]

[1] . المرسي السيد حجازي ،مرجع سبق ذكره ،ص :181 .

[2] . زينب حسين عوض الله ،مرجع سبق ذكره ،ص :77 .

[3] . المرسي السيد حجازي ،المرجع السابق ،ص :186 .

الفرع الثالث :المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للنفقات العامة :

لقياس الآثار الاقتصادية للنفقات العامة يستعان بالمؤشرات الآتية :[1]

1) الميل المتوسط للنفقات العامة :يعبر هذا المؤشر عن نسبة النفقات العامة ،إلى الدخل القومي ،ويصاغ بالشكل الميل المتوسط المتوسط للنفقات العامة :النفقات العامة لسنة ما / الدخل القومي للسنة نفسها .

ويعبر هذا المؤشر عن درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ،فكلما ارتفعت قيمته دلت على زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ،وبالتالي زيادة مسؤوليتها في هذا المجال .

2) الميل الحدي للإنفاق العام :يوضح الميل الحدي للإنفاق العام ذلك الجزء من الزيادة في الدخل القومي ،الذي يذهب إلى الدولة لتستخدمه لإشباع الحاجات العامة ،ويمكن احتساب هذا المؤشر باستخدام الصيغة التالية :

الميل الحدي للإنفاق العام :التغير في النفقات العامة / التغير في الدخل القومي .

تكون قيمة الميل الحدي للإنفاق العام ما بين الصفر والواحد الصحيح .وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دل على تزايد اهتمام الدولة في إشباع الحاجات العامة ،لأنها تخصص لها نسبة مرتفعة من كل زيادة في الدخل القومي .

3) المرونة الدخلية للنفقات العامة :يقيس هذا المؤشر مدى استجابة النفقات العامة ،للتغيرات في الدخل القومي،ويحتسب على وفق الصيغة التالية :

المرونة الداخلية للنفقات العامة = التغير النسبي في النفقات العامة / التغير النسبي في الدخل القومي.ويمكن التعبير عن هذا المؤشر:الميل الحدي للنفقات العامة / الميل المتوسط للنفقات العامة.إن القيمة العددية لمعامل المرونة الداخلية يعبر عن مدى استجابة النفقات العامة ،للتغيرات في الدخل القومي ،فإذا كانت قيمته أكبر من الواحد الصحيح دل ذلك على أن الاستجابة عالية ،في حين تكون الاستجابة ضعيفة إذا كانت القيمة أقل من الواحد الصحيح .

4) نصيب الفرد من النفقات العامة :يدل هذا المؤشر على نصيب كل فرد من السكان من النفقات العامة ،ويحسب على وفق الصيغة التالية :نصيب الفرد من النفقات العامة = النفقات العامة / عدد السكان .

الشكل رقم (1 . 1) :يبين نصيب الفرد من النفقات العامة . حجم النفقات العامة

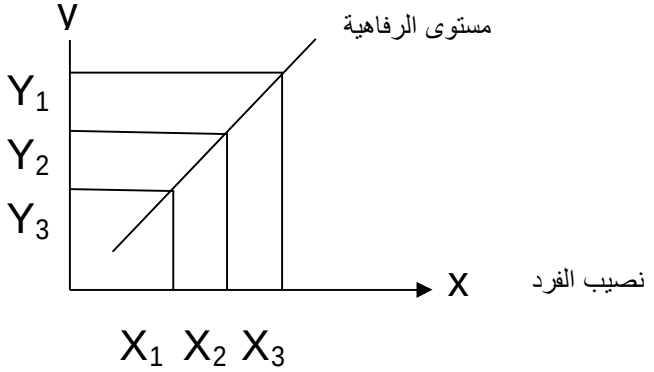

المصدر: سعيد علي محمد العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة،دار الدجلة للنشر والتوزيع ،ط 1،الأردن، 2011، ص: 104.

[1] . سعيد علي محمد العبيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 102، 104.

نلاحظ من هذا الشكل أنه كلما زاد نصيب الفرد من النفقات العامة ،ارتفع مستوى الرفاهية التي يتمتع بها .[1]

المطلب الثالث :ترشيد النفقات العامة .

يأخذ اصطلاح ترشيد الإنفاق معناه من اصطلاح " الرشد " بمعناه الاقتصادي ،والذي يعني التصرف بالأموال و إنفاقها بعقلانية وحكمة ،وعلى أساس رشيد وطبقا لما يمليه العقل ويتضمن ترشيد الإنفاق ،ضبط النفقات و إحكام الرقابة عليها و الوصول بالتبذير و الإسراف إلى الحد الأدنى ،و تلافي النفقات غير الضرورية ،و محاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة .[2]

الفرع الأول :تعريف ترشيد الإنفاق و العوامل الموضوعية لنجاحه :

- ✓ يعرف ترشيد الإنفاق العام على انه تحقيق أكبر نفع للمجتمع ،عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة ،وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة .
- ✓ هناك عوامل موضوعية من شأنها المساعدة على نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام ،مما يستدعي تضافر الجهود من كل الجهات والنواحي لتجسيدها على الواقع ،ويمكن إيجازها فيما يلي :

- تحديد الأهداف بدقة :يتم تقرير وتحديد الأهداف طويلة الأجل ومتوسطة الأجل من خلال حصر الاختصاصات الرئيسية ،التي من أجلها تطلب الأموال كما أن طبيعة الأهداف تحدد طبيعته وحجم الوظيفة أو الوظائف المتعددة .

التي يتم تنفيذها من أجل تحقيق الأهداف سواء المتعلقة بالمجتمع ككل أو بالوحدات التنظيمية .

- تحديد الأولويات :تعتبر عملية تحديد الأولويات من أهم العمليات الفرعية في منظومة التخطيط ،و أن احترام هذا المبدأ ضروري لحفظ المال العام من الضياع و تعظيم منفعة استخدامه ،وتحديد الأولوية يعني تحديد درجة أهمية البرنامج أو المشروع الذي تريد الهيئة العمومية تنفيذه ،ومدى قدرته على إشباع حاجات سكانية متزايدة .
- القياس الدوري لأداء برامج الإنفاق العام :يقصد بقياس أداء برامج الإنفاق العام تقييم مدى كفاءة و فعالية أداء الوحدات و الأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج المختلفة الموكلة اليها ،وذلك أن الوحدات الحكومية يجب أن تخضع للمساءلة عن الاستخدام الأمثل للموارد العامة ،عند تقييم الخدمات والبرامج للمواطنين .[3]

---

1. سعيد علي محمود العبيدي ،مرجع سبق ذكره ،ص ص :102، 103

[2] - جمال خنشور ،حمزة عوادي ،مجلة الاستراتجية والتنمية ،كلية العلوم الاقتصادية ،بعنوان :المراجعة والرقابة على المال العام في المؤسسات الإدارية العمومية كأداة لإصلاح وترشيد عمليات الإنفاق الحكومي (العدد السابع . جامعة مستغانم . الجزائر . 2014) ص :239 .

[3] . بن عزة محمد ،مرجع سبق ذكره ،ص 56 .

- عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف :تهدف دراسة علاقة الإنفاق العام ،إلى تبيان مدى ملائمته لحاجات الفئات الأكثر فقراً في المجتمع ،ومراعاة حصة كل فئة من الإنفاق العام ومدى استخدامها .
- تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة :ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق التخطيط له،على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الانجاز ،مع تطوير مفهوم الرقابة .[1]

الفرع الثاني :المجالات الأساسية لترشيد الإنفاق العام :

نقترح التفرقة بين ثلاثة مجالات لترشيد الإنفاق العام :مجال الخدمات العامة الأشغال العامة المشروعات العامة التجارية

أولاً :مجال الخدمات العامة :يتوقف حجم الخدمات العامة على الفلسفة المذهبية والأيديولوجية السائدة في الدولة .إن تحديد حجم الخدمات العامة هو أمر سياسي في الدرجة الأولى ،وتقديرها للمنافع العامة لهذه الخدمات من جهة أخرى على أنه حتى قررت هذه السلطة القيام بمجموعة معينة من الخدمات فإن ما يثور من مشاكل بصدد تنظيمها يدخل في نطاق الدراسة الاقتصادية ويخضع من ثم لقواعد ترشيد الإنفاق العام .والقاعدة الأساسية التي يجب إتباعها في هذا المجال تتلخص في وجوب اقتصاد النفقة بقدر الإمكان.

ثانياً :مجال الأشغال العامة الإنشائية :تواجه الحكومة عند وضع برنامج لمشروعات الأشغال العامة الإنشائية التي ستنفذها في المستقبل بأعداد كبيرة من المشروعات التي تعتقد أن من واجبها الاطلاع بتنفيذها إلا أن قلة المتاح لها من موارد عامة يضطرها للمفاضلة بينها واختيار البعض منها لتنفيذه فورا و تأجيل ما تبقى لوقت لاحق ،والقاعدة الواجب إتباعها هي أن الإنفاق الأمثل يتحقق بتساوي المنفعة الحدية الاجتماعية في كل أوجه الإنفاق مع التكلفة الحدية .

ثالثا :مجال المشروعات العامة التجارية والصناعية : من السهل في الكثير من الأحوال قياس إنتاجية النفقة في حالة المشروعات العامة التجارية والصناعية على ضوء معايير واضحة ومحددة ،مثل معيار الربح التجاري .

و كقاعدة عامة فانه من الممكن تنظيم الإنفاق العام المتعلق بهذه المشروعات على أساس الأساليب المتبعة في المشروعات الخاصة ،مع مراعاة أن الاستعانة بكل من جهاز السوق والحوافز الفردية تعرضه بعض العقبات .

و بوجه عام فإن ترشيد الإنفاق العام في هذا المجال يتطلب إتباع الأساليب التنظيمية المطبقة ،في المشروعات الخاصة مع مراعاة منح المشروعات ذات الأغراض الاجتماعية إعانات محددة مباشرة يتم تقديرها على ضوء العائد الاجتماعي لكل منها ،ويبدوا لنا من الأفضل الابتعاد عن الإعانات غير المباشرة لأنها لا تسمح بمراقبة إنتاجية المشروع العام .[2]

---

[1] . بن عزة محمد ،مرجع سبق ذكره ،ص ص :56. 61 .

[2] . مجدي شهاب ،**أصول الاقتصاد العام "المالية العامة "** ،دار الجامعية الجديدة ،بدون طبعة ،الإسكندرية ،2004 ،ص ص :229 -239.

المبحث الثالث :فعالية سياسة الإنفاق العام .

إن الجدل القائم حول مدى تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بشكل ايجابي يعتبر انعكاسا واضحا للجدل القائم حول تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من عدمه ،وبرزت الدولة من خلال الإنفاق العام .

المطلب الأول:إنتاجية الإنفاق العام :

إن إنتاجية الإنفاق العام ،تعتبر أمرا بالغا الأهمية ومحل عديد الدراسات الاقتصادية ،بحكم أنها تبرز إلى حد ما جدوى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ،ومنه يمكن تقسيم إنتاجية الإنفاق العام إلى ما يلي :

الفرع الأول :استثمارات البنى التحتية :

يعرف المفهوم الواسع للبنية التحتية بأنه مجموع الخدمات التي تتولى الدولة تقديمها ،والمنشآت التي تتولى تشيدها،إضافة إلى الخدمات التي تعتمد على العمالة الكثيفة ،كجمع النفايات وتقديم خدمات النقل العام ،وتتشكل البنية التحتية من الطرق والمطارات والموانئ وخدمات الصحة ...وغيرها .تشير بعض الدراسات إلى أن من بين أهم أسباب انخفاض الإنتاج في اقتصاديات الدول على اختلاف مستوياتها ،هو انخفاض الاستثمارات في البنية التحتية .لأنه علوت على تأثيره المباشر على الناتج المحلي من خلال آلية المضاعف ،فإنه يساهم في تطوير رفع إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل حركة السلع والخدمات الوسيطية و إشغال عوامل الإنتاج ،ومن ثم تحقيق أثر زيادة الاستثمار العام .[1]

يعرف" بيهل" 1980 البنى التحتية العامة بأنها تتميز بالخصائص التالية :

- الثبات :وهي أهم خاصية يستند إليها في تقدير الدور الإنتاجي لرأس المال العام ،مقارنة برأس المال الخاص الذي يتميز بعدم الثبات والحركية ،أينما كان هناك ربح بعكس البنى التحتية العامة التي تهدف لتحقيق المصلحة العامة .[2]
- عدم القابلية للتجزئة :وهذا يعني أن تكلفة الفصل بين رؤوس الأموال العمومية مرتفعة جدا ،وهذا ما يطرح مشكلة عدم استغلالها بشكل كامل ،وهذا ما يفسر لجوء عدد من البلدان إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص في إنشائها .
- عدم القابلية للإحلال :وذلك يعني ارتفاع تكاليف تمويل أو إحلال هذه البنى التحتية إلى استعمالات أخرى .

---

[1] . مشتقة كريمة ،**"أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001 . 2014)"** ،مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة بسكرة . الجزائر . ،السنة الجامعية :2014 . 2015 ،ص ص :18 ،19.

[2] . بودخدع كريم ،**"اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001 . 2009)** "،مذكرة شهادة الماجستير في علوم التسيير،جامعة الجزائر ،السنة الجامعية :2009 . 2010 ،ص :171 .

الفرع الثاني :الإنفاق الاستهلاكي و الإنفاق العسكري :

أولا :الإنفاق الاستهلاكي :حيث يساهم الاستهلاك العام في رفع الإنتاجية وذلك تبعاً لقرارات الأفراد فيما يخص الادخار ،ومدى إمكانية الإحلال بين الاستهلاك العام والخاص ،حيث أنه كان هناك إمكانية إحلال بين الاستهلاك العام والخاص فذلك يجعل الاستهلاك العام مجرد تبذير للموارد الاقتصادية ،لا يكون له أي أثر على إنتاجية في الاقتصاد،ومن ثم فإن الإنتاجية الإنفاق الاستهلاكي تتوقف على مدى إمكانية الإحلال بين الاستهلاك العام والخاص .

ثانيا :الإنفاق العسكري : يتميز الإنفاق العسكري بخصائص عديدة تجعله يساهم في رفع إنتاجية الاقتصاد المحلي وأهمها أنه في كل الحالات فهو لا يعتبر تبذيرا ،إذ أن رفعه يسمح بخلق وظائف دائمة ومن ثم دخول جديدة دائمة في الاقتصاد،كما أن الرفع منه يواجه دائما باستجابة من طرف المنتجين ،وذلك بحكم أنه قرار سيادي يمثل أمن الدولة ومن ثم فإن مرونة العرض بالنسبة للإنفاق العسكري ترفع دائما .[1]

المطلب الثاني :سياسة الإنفاق العام :

الفرع الأول :أدوات سياسة الإنفاق العام :تتمثل أدوات سياسة الإنفاق العام فيما يلي :

أولا :تخفيض أو زيادة الإنفاق العام :وهذا لكون استخدام حجم النفقات العامة يرتبط بحجم المشاكل التي يعرفها الاقتصاد القومي من جهة ،وبالقيود المالية التي تعرفها الدولة من جهة أخرى .وهي بهذا يمكن أن تكون توسعية أو تقليدية . إلا أنه من المفيد جدا إدراك أن الدولة لا يمكنها الذهاب في زيادة الإنفاق العام ،بلا حدود لما يمكن أن يحدثه من آثار سلبية كالتضخم ولعدم قدرة الدولة دائما على تغطيته .ويجب أن ندرك بأن زيادة الإنفاق العام ،قد تكون لا إرادية تفرضها الأوضاع القائمة كالحروب العسكرية والأزمات والنكبات ،فإذا تورطت دولة ما في حرب من الحروب فمن الصعب جدا التحكم في الإنفاق العسكري الذي تحدده متطلبات الحرب .ونفس الأمر يقال عن التخفيض ،فالدولة لا يمكنها أن تخفض النفقات العامة بلا حدود ،اعتبارا لوجود بعض الحاجات الاجتماعية غير القابلة للضغط من جهة ،ولما يمكن أن يولده ضغطها من ردود فعل متباينة الطبيعة .[2]

ثانيا :إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام :

وهذا من خلال مراجعة الأولويات التي تقوم بها الحكومات ،فعادة ما تتم هيكلة النفقات العامة على النحو التالي:نفقات الخدمات العامة ،نفقات الأمن والدفاع ،نفقات الخدمات الاجتماعية ،نفقات الشؤون الاقتصادية ،نفقات أخرى .

[1] . مشتقة كريمة ،مرجع سابق ،ص :19 .

[2] .عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره ، ص:190.

ويتم التعبير عن هذه البنية بالنسب المئوية من إجمالي الإنفاق العام ،ويحدث هذا التغيير تبعاً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة من جهة ،وتبعا لرغبة السلطات في تغييرها .فزيادة النفقات العسكرية يمكن أن يؤدي إلى حدوث آثار تضخمية نتيجة انخفاض الإنتاج المدني ومنه زيادة أسعاره ،وهذا دون أن يعني ذلك أنها لا تفيد الإنتاج القومي،فكثيرا ما تفيد في تطوير فنون الإنتاج وتطوير الهياكل القاعدية ....الخ .[1]

الفرع الثاني :سياسة الإنفاق العام والسياسة الضريبية :

تظهر سياسة الإنفاق العام في التحليل الكنزي ،عل انها السياسة الأكثر فعالية في تحفيز النشاط الاقتصادي ،ومن ثم في رفع معدل النمو الاقتصادي مقارنة بالسياسة الضريبية ،وذلك راجع بالأساس إلى ارتفاع مضاعف الإنفاق العام عن مضاعف السياسة الضريبية ،حيث أن الزيادة في الإنفاق العام توجه مباشرة إلى الاستهلاك بالكامل ،في حين أن خفض الضرائب الذي ينتج عنه زيادة في الدخل لا يواجه بالكامل إلى الاستهلاك ،وإنما يقطع جزء منه كادخار مشكلا توجه جزء من الدخل خارج دائرة الطلب الكلي ،وهذا ما يضعف من أثر خفض الضرائب على النمو الاقتصادي .

هناك تكاليف تؤدي إلى الحد من فعالية سياسة الإنفاق العام ،وتؤدي في كثير من الحالات إلى تجاوزه للفوائد وهذا ما يجعل من سياسة الإنفاق العام سياسة عديمة الجدوى ،وأكثر تلك التكاليف المؤثرة سلبا على النشاط الاقتصادي هو إزاحة القطاع الخاص الذي يعتبر الركيزة الأساسية لأي اقتصاد .

ومن هذا المنطلق قد تبرز سياسة خفض الضرائب كسياسة أكثر فعالية مقارنة بسياسة الإنفاق العام ،لأنه لا يمكن الاستمرار طول الوقت في بناء الجسور و الأنفاق ،أو كما يشير "كينز" إلى هدم الجسور و إعادة بنائها إذ لم يكن هناك مشروع ضروري يكون الاقتصاد بحاجة إليه ،يتم الإنفاق عليه ،إذ أن الإنفاق العام له مبرر إذا كان الاقتصاد فعلا بحاجة إلى مشاريع تجسد كبنى تحتية لتطوير النشاط الاقتصادي ،أما غير ذلك فيؤدي إلى هدر الموارد ونقلها من قطاع خاص كفء إلى قطاع عام غير كفء ،ومن هذا المنطلق فان سياسة خفض الضرائب في هذه الحالة تكون أكثر فعالية مقارنة بسياسة رفع الإنفاق العام ،وذلك لأن خفض الضرائب وبالتالي زيادة دخول الأفراد والمؤسسات تجعل قراراتهم صائبة ، وتكون هناك كفاءة في إدارة تلك الموارد بشكل أفضل من الحكومة وسلطتها التشريعية ،التي تتولى تشريع و إقرار الزيادة في الإنفاق العام ،والتي يكون في الغالب من ورائها إلا التبذير وهدر الموارد الاقتصادية .

و بالتالي فإنه لا يمكن الإقرار بصفة مطلقة بان سياسة الإنفاق العام ،بحكم أن مضاعف الإنفاق العام نظريا يفوق الواحد هي الأكثر فاعلية من السياسة الضريبية .[2]

[1] . عبد الحميد قدي ،مرجع سبق ذكره ،ص :191 .

[2] . بودخدخ كريم ،مرجع سبق ذكره ،ص ص:176،177.

المطلب الثالث :طرق تمويل الإنفاق العام .

لقد بات واجبا على الحكومة أن تتدخل لتعالج وتعدل وتوجه بل وتقرر استخدامات الموارد الاقتصادية ،تحقيقا لصالح المجتمع ،ولكي تقوم الدولة بتأدية هذه الوظائف فانه يتعين عليها الحصول على ما يلزمها من موارد اقتصادية . وللحكومات بما لها من سلطة السيادة أن تحصل على هذه الموارد الاقتصادية جبرا وبدون مقابل ،فتأمر العمال والمنظمين " الموارد البشرية " بتقديم خدماتهم إجباريا للدولة ،وتستولي على ما يلزمها من أراضي ورؤوس أموال دون مقابل .[1]

الفرع الأول:الضرائب والرسوم و الإصدار النقدي :

أولا :الضرائب :قبل أن نتحدث عن تمويل النفقات عن طريق الضرائب ،سوف نتطرق إلى مفهوم الضريبة وخصائصها.

1) مفهوم الضريبة :تعرف الضريبة " بأنها اقتطاع مالي في شكل مساهمة نقدية إجبارية من الأفراد ،في أعباء الخدمات العامة ،تبعا لمقدرتهم على الدفع ودون النظر إلى تحقيق نفع خاص ،يعود عليهم من هذه الخدمات وتستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية وغيرها ،وتقوم الدولة بتحصيلها لذلك ".[2]

2) خصائص الضريبة :الضريبة تأدية نقدية ،وليست بدلا يدفع عينا أو خدمة شخصية يؤديها الملتزم بها ،الضريبة طابع جبري ،إكراهي فالمكلف ملزم بأدائها ،وليس له أي خيار في أدائها أو عدمه .

تؤدي الضريبة دون أي مقابل فالضريبة لا تستوجب تقديم أية خدمة مقابلة ،مباشرة من قبل الدولة .

للضريبة صفة نهائية أي أن المكلف لا يمكنه استرداد المال الذي يدفعه على سبيل الضريبة ،بأي شكل من الإشكال وعاء الضريبة أو مطروح الضريبة هو المادة أو الموضوع الذي يفرض عليه الضريبة .

تقوم فكرة الضريبة على عدة عناصر هي :الضريبة مبلغ من النقود ،الضريبة تفرض و تدفع جبراً ،الضريبة تدفع بصفة نهائية ،الضريبة ليس لها مقابل معين ،الضريبة تجرى طبقا لقواعد مقررة ،الضريبة غرضها تحقيق منفعة عامة .[3]

3) أهداف الضريبة :اعتبرت النظرية التقليدية أن هدف الضريبة الوحيد هو التمويل ،ذلك لأن هذه النظرية قد قصرت تدخل الدولة على وظائفها الضرورية ولا تسمح لها بالتدخل في غيرها ،ولذلك لم يكن جائزا أن يكون للضريبة أهداف اجتماعية واقتصادية .

ولكن النظرية الحديثة رأت بأنه يمكن أن تكون للضريبة أثار اقتصادية واجتماعية ...الخ ،من بين هذه الآثار يوكل للضريبة أهم دور في النشاط الاقتصادي وهو قدرتها في امتصاص القوة الشرائية الزائدة .[4]

---

[1] . عبد الكريم صادق بركات،حامد عبد المجيد دراز ،**"علم المالية العامة ،ج 2"** ،مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع،بدون طبعة،مصر،1971 ،ص :352

[2] . عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سبق ذكره ،ص :450 .

[3] . زغدود علي ،مرجع سبق ذكره ،ص : 178 .

[4] . فتحي أحمد عواد ذياب ،مرجع سبق ذكره ،ص 125 .

و محاربة الاتجاهات التضخمية،إن الإجراءات الضريبية قد ساهمت بطريقة فعالة بتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق زيادة القوة الشرائية الحقيقية لأصحاب الدخول المحدودة ،و الحد من تلك التي يتمتع بها أصحاب الدخول المرتفعة،الحد من استهلاك بعض السلع الضارة ....الخ .[1]

- تمويل النفقات العامة عن طريق الضرائب :تمثل الضرائب أهم مصادر التمويل التي تستخدمها الحكومة لتمويل برامجها الانفاقية ،حيث تشكل أعلى وزن نسبي في هيكل التمويل الحكومي لمعظم دول العالم ،وبدون وجود ضرائب لا تستطيع أي حكومة تنفيذه برامجها ،إذ لن يكون في مقدورها إشباع الحاجات الاجتماعية ،كالدفاع والأمن والعدالة ،والحاجات المستحقة كالتعليم و الصحة وبدون وجود ضرائب أيضا لن تستطيع الحكومة من تحقيق أهدافها فيما يتعلق باعتبارات العدالة في توزيع الدخول والكفاءة والاستقرار الاقتصادي .

وبخلاف معظم التحويلات بين الأفراد التي تتم بشكل طوعي ،فان عملية فرض الضرائب باعتبارها آلية لتحويل الموارد من الاستخدام الخاص إلى الاستخدام العام ،يجب أن تكون إجبارية نتيجة لأن تمويل توفير السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الاجتماعية ،يتعذر من خلال الموارد التلقائية بسبب مشكلة المستفيد المجاني،حيث لا يكون لدى الأفراد أي حافز في المشاركة في التمويل .[2]

ثانيا :الرسوم : تستعين الدولة بحصيلة الرسوم لتأدية نوع من الخدمات التي تغلب فيه المنفعة العامة على المنفعة الخاصة،ولكن يسهل في نفس الوقت تحديد المنفعة الخاصة والتعرف على المنتفع بها ،"فالرسم إذن مبلغ من المال تحدده الدولة ويدفعه الفرد في كل مرة تؤديه خدمة معينة تعود عليه بنفع خاص ،وتنطوي في نفس الوقت على منفعة عامة ".

ولا يعني ذلك أن تتخذ قيمة هذه المنفعة الخاصة أساسا لتحديد قيمة الرسم ،حقا أن لهذه الخدمات العامة منافع خاصة،ومع ذلك فهذه المنافع يصعب في كثير من الأحيان قياسها كميا وتقويميا ماليا ،مثال :كيف نقيم المنافع الخاصة التي تعود على كل طالب من وراء إتمامه لمرحلة ما من مراحل التعليم ؟

وإن كان الأصل في الرسم أن يتناسب مع تكاليف الخدمة المفروضة عليها ،إلا أنه يجب ألا يغيب عن الأذهان أن هناك فارق كبير بين أن يتناسب الرسم مع تكاليف الخدمة وبين أن تتخذ تكاليف إنتاج الخدمة فيصلا لتحديد الرسم.تتضح ضرورة تحديد قيمة الرسم على أساس من نسبة المنفعة العامة إلى المنفعة الخاصة في الخدمة ،فنجد في الحالة الأولى (التعليم) أن حصيلة الرسم سوف تنقص كثيرا عن تكاليف إنتاج الخدمة وتقوم الدولة بتغطية العجز من حصيلة الضرائب.[3]

---

[1] . فتحي أحمد ذياب عواد ،مرجع سبق ذكره ،ص ص :125، 127 .

[2] . عاطف وليم أندراوس ،مرجع سبق ذكره ،ص :162 .

[3] . عبد الكريم صادق بركات ،مرجع سبق ذكره ،ص 355 .

وكلما زادت المنفعة العامة للخدمة على المنفعة الخاصة كلما كانت رسوم الخدمة منخفضة وبالتالي كان العجز الذي تغطيه الدولة من حصيلة الضرائب كبيرا ،أما في الحالة الثانية (إصدار بعض أنواع الرخص) فإننا سنجد أن حصيلة الرسوم تزيد عن تكاليف إنتاج الخدمة ،وتكون الزيادة في هذه الحالة ليست رسما وإنما بمثابة ضريبة خاصة على المنتفعين بهذه الخدمة . أن أساس الرسم هو مقابل لخدمة تؤديها الدولة وتعود بنفع خاص على بعض الأفراد ،ولكن نفعها العام للمجتمع يفوق ذلك النفع الخاص ،فتفوق المنفعة العامة على المنفعة الخاصة ،وقابلية المنفعة الخاصة لمبدأ الاستيعاب شرطان متلازمان في تعريف الرسم .[1]

ثالثا :الإصدار النقدي :وهو قيام الدولة من أجل تمويل النفقات العامة بالإصدار النقدي الجديد ،وهو ما يعرف بدية عجز الموازنة العامة للدولة،وهو عبارة عن صورة من صور فرض الضرائب ،إضافة حيث أن الحكومة يمكن لها أن تستخدم عملية الإصدار النقدي الجديد (طلب نقود جديدة) .وذلك من أجل تأمين إيرادات إضافية للميزانية العامة ،حيث يعرف هذا المبدأ في الحصول على الإرادات من أجل تغطية النفقات بمبدأ السيادة ،حيث أن الحكومة لها الحق في زيادة إيراداتها ،وذلك بواسطة سيادتها وحقها في خلق النقود .[2]

الفرع الثاني :الثمن العام ،القروض العامة ،والهبات والهدايا :

أولا :الثمن العام :إن جميع المنتجات من السلع والخدمات تعود على الأفراد بمنفعة خاصة ،يمكن تقييمها وتحديد المنتفع بها كما أنها تخضع جميعا لمبدأ الاستبعاد ،حيث لا تعدوا أن تكون من وجهة نظر المستهلك سلعة خاصة شأنها شأن بقية السلع والخدمات الأخرى ،التي يقوم بإنتاجها القطاع الخاص ،ولهذا فان الدولة عندما تمارس هذه الأعمال التجارية فإنها تحصل نظير ذلك على ثمن يطلق عليه علماء المالية لفظ الثمن العام تمييزا له عن الثمن الخاص ، " فالثمن العام إذن هو المقابل الذي تتقاضاه الدولة نظير قيامها بإنتاج أو بيع السلع والخدمات الصناعية والتجارية والمالية .

ترتكز أسس تحديد الثمن العام على عدة عناصر أهمها :الهدف الذي من أجله تقرر الدولة دخولها مجال إنتاج السلعة، درجة المنافسة التي ستسمح الحكومة باستمرارها بعد دخول الدولة مجال إنتاج السلعة .ففي حين لا يهدف المنتج إلا إلى تحقيق أكبر ربح ممكن في الأجل الطويل ،تعددت الأهداف التي من أجلها تدخل الحكومات مجال الإنتاج والتجارة،كتدخل الحكومة في هذا المجال بغية تحقيق الربح وزيادة مواردها المالية ،أو تدخل الدولة في مجال الإنتاج والتجارة لتخفيض ثمن بيع السلعة للمستهلكين حتى تصبح في متناول فئات الشعب المختلفة ،مثل التأمين العلاجي في انجلترا...وغيرها .[3]

[1] . عبد الكريم صادق بركات ،مرجع سبق ذكره ،ص :355 . 357 .

[2] . مشتقة كريمة ،مرجع سبق ذكره ،ص :21 .

[3] . عبد الكريم صادق بركات ،المرجع السابق ،ص 360 .

تختلف أيضا درجة المنافسة التي يمكن أن تواجهها الدولة ،فقد تدخل الحكومة كمنتج لسلعة يساهم في إنتاجها وبيعها عدد كبير من منتجي القطاع الخاص ،وقد تدخل الدولة كمحتكرة لإنتاج السلعة ...وغيرها ،ولذلك فإن على الحكومة أن تراعي عند تحديد الثمن العام درجة المنافسة في إنتاج هذه السلعة ومدى إمكانية تعديل هذه الدرجة من المنافسة دون أن يتعارض ذلك مع أيديولوجيات المجتمع .[1]

ثانيا :القروض العامة :يقصد بالقروض العامة المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة أو أي شخص معنوي عام من الأفراد أو الأشخاص الخاصة أو العامة الوطنية ،أو الأجنبية أو من الدول الأخرى ،والمؤسسات الدولية مع العهد بردها ،ويدفع فائدة عنها ،وذلك وفق لشروط عقد القرض ويختلف القرض عن الضريبة من عدة وجوه . فهو اختياري ويخصص لغرض معين يحدده القانون الذي يصدره كما أنه واجب الرد ويعطي فائدة ؛ومعظم الدول تلجأ إلى الإقراض لتمويل نفقاتها العامة سواء من الداخل أو الخارج ،ويستند البعض في تبرير اللجوء إلى الاقتراض العام إلى نظرية الاستهلاك الذاتي للقروض ،التي مفادها أن القروض تمحو نفسها بمرور الزمن نظرا لكون العبء الحقيقي للقرض يتناقص بصفة مستمرة بسبب الزيادة المضطربة في عدد السكان ،وفي حجم الثروة الوطنية أيضا بسبب تدهور قيمة النقود .

ولكن الاعتماد على القروض العامة في تمويل النفقات له حدود فلا يمكن للدولة أن تقترض مبالغ كبيرة بدون دراسته مدى تأثير هذا الاقتراض على الاقتصاد الوطني ،وكذا على ميزانيتها ،لأن هذه القروض ستتحول إلى نفقات عندما يحين تاريخ استحقاقها . وبالتالي تزيد النفقات العامة ويتحقق عجز في الميزانية ،كما أن زيادة الاقتراض من طرف الدولة لأجل تمويل النفقات العامة يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما يضعف الاستثمار الخاص .[2]

ثالثا :الهبات والهدايا :وقد تتلقى بعض الحكومات من حين لآخر بعض الهدايا والتبرعات من مواطنيها ،بغية المساعدة في تمويل النفقات العامة ،وينظر كثير من علماء المالية العامة إلى هذه التبرعات والهدايا على أنها ضرائب كانت أصلا مستحقة على الممول ولكنه بطريقة أخرى استطاع أن يهرب من أدائها في حينها ،فلما تيقظ ضميره سارع بإرسالها في صورة تبرعات أو هدايا للحكومة ،أو إحدى هيئاتها العامة .

ومن الطبيعي أن تتميز الهبات والهدايا بضآلة الحصيلة وعدم ضمان دوريتها ،الأمر الذي يجعل من الصعب الاستناد إليها كمصدر من المصادر الأصلية في تمويل النفقات العامة ،وان كان هذا لا ينفي قيام حصيلة التبرعات والهدايا في بعض الدول بدور هام في تغطية جانب كبير من النفقات العامة ،وخاصة بالنسبة إلى المستشفيات ودور التعليم ،ففي انجلترا مثلا تبلغ قيمة التبرعات والهدايا التي تستلمها مستشفياتها ما يزيد على ثلاثة مليون جنيه سنويا .[3]

---

[1] . عبد الكريم صادق بركات ،مرجع سبق ذكره ،ص ص :360، 362.

[2] . مشتقة كريمة ،مرجع سبق ذكره ،ص ص :20 ،21 .

[3] . عبد الكريم صادق بركات ،مرجع سبق ذكره ،ص :364 .

خلاصة الفصل :

نستنتج من خلال هذا الفصل أن النفقات العامة تعتبر وسيلة تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها ،تسعى الدولة من خلال تسيير نفقاتها العامة على اختلاف أنواعها وتقسيماتها إلى تحقيق النفع العام ،و إشباع حاجات المواطنين ،ولو بالحد الأدنى الذي يضمن بقاء هذه الدولة ،نجد أن تزايد حجم النفقات العامة بشكل ملفت للنظر الأمر الذي يستوجب ضرورة ضبطها باستخدام جملة من القواعد تسمح بكفاءة عن استخدام الأموال العامة لتحقيق أكبر منفعة بأقل قدر ممكن من الإنفاق ،وكذلك تسعى الدولة إلى ترشيد الإنفاق وزيادة فعاليته .

نجد أيضا أن السياسة الاتفاقية يمكن تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع ،فضلا عن قدرتها على استخدام أموال عامة ،وتحقيق أقصى إنتاجية من هذه الأموال وأن الدولة تستخدم النفقات العامة لتحقيق أهدافها النهائية ،وذلك عن طريق كيفية تمويل النفقات العامة .

الفصل الثاني :الاطار النظري للنمو الاقتصادي

تمهيد

لقد تعزز الاهتمام بالنمو الاقتصادي مؤخرا بحيث استحوذ اهتمامات العديد من الاقتصاديين والسياسيين في مختلف البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية، فاخذ مكان وحيز كبير بين الدراسات السابقة ،ذلك لألن النمو الاقتصادي يعتبر أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية مهما كانت ،كونه اقرب مؤشر لإعطاء صورة حقيقية للأداء الاقتصادي ،والمحرك الذي يعمل على تحسين مستوى المعيشة و المزيد من الرفاهية ، لهذا كان من الضروري التعرض لظاهرة النمو الاقتصادي بهدف البحث في محدداته ، وتكاليفه وأهميته وعلاقته بالإنفاق العام.

كان الاقتصاديون الكلاسيك من الأوائل الذين تطرقوا لهذا الموضوع ، من خلال نظريات كل من "ادم سميث" ، "دافيد ريكاردو"... وغيرهم ثم جاء بعدهم النيو كلاسيك والكنزيين . بعد ذلك ظهرت نظرية النمو الداخلي "الذاتي" بفكرة جديدة ، وذلك بالاستناد إلى مجموعة من النتائج "كاهارود دومار" و "بارو" .

لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية تتمثل في:

المبحث الأول: أسس ومفاهيم حول النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي.

المبحث الأول:أسس ومفاهيم حول النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي أهم أهداف أي سياسة اقتصادية ومن الضروري تحديد بعض المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالنمو الاقتصادي ، قبل القيام بأي دراسات حوله، مع ذكر الاختلاف بينه وبين التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي:

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي:

يقصد بالنمو الاقتصادي " أنه عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة ." ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة والإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الإنتاجية، كلما ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي والعكس صحيح كلما قلت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية كلما انخفضت معدلات النمو في الدخل القومي . [1]

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وبالتعمق في هذا المفهوم فانه يتعين التأكيد على:

- إن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي؛ بل لا بد وان يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي.

- إن الزيادة التي تحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب ؛بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية. [2]

يهتم النمو الاقتصادي بتزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة ، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محليا أو خارجيا. [3]

الفرع الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي:

يقاس النمو الاقتصادي عادة من خلال الزيادة الحقيقية لإجمالي الناتج المحلي على مر الزمن ، أو زيادة إجمالي الناتج المحلي للفرد على مر الزمن. والمقياس الأخير يربط الزيادات في الإنتاج المحلي بتغيرات عدد السكان ، وهكذا إذا ارتفع الإنتاج المحلي بمقدار يقل بقليل عن زيادة عدد السكان ، يكون هناك تحسن ضئيل فحسب في مستويات المعيشة.[4]

توجد ثلاثة معايير رئيسية لقياس النمو وهي:

---

[1]. حربي محمد موسى عريقات ، **"مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي"** ، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، بدون طبعة ، عمان الأردن ،1997 ،ص:67 .

[2]- محمد عبد العزيز عجيمة ، وآخرون، **"التنمية الاقتصادية:دراسات نظرية وتطبيقية"** ، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية مصر، 2006 ،ص ص:73-75

[3]. هوشيار معروف ،" **تحليل الاقتصاد الكلي"** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان الأردن ، 2005 ،ص ص: 347، 348.

[4]. بسام الحجار، **"علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي"** ، دار المنهل اللبناني ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 2010 ، ص: 197.

أولا: معايير الدخل تعتبر معايير الدخل التي سنذكرها ونناقشها أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي.[1]

1. الدخل القومي الحقيقي: يشير إلى الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة ، وهو أساس القياس لمعدل النمو الاقتصادي. إلا أن هذا المقياس رفضه البعض ، ذلك لان زيادة الدخل(أو نقصه) قد يؤدي إلى بلوغ نتائج ايجابية (أو سلبية) ، فزيادة الدخل القومي لا يعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل اكبر ، ونقصه لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل اكبر.[2]

2. الدخل القومي الكلي الحقيقي: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي؛ فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة فنية كما يتوافر لها الإمكانيات المختلفة لإفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني.

3. معيار متوسط الدخل: يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والإفراد.

هناك طريقتين لقياس معدل النمو على المستوى الفردي وهما:[3]

معدل النمو البسيط: يقيس معدل التغير في المتوسط الدخل الحقيقي من سنة إلى أخرى وتتمثل صيغته فيما يلي:

$$CMs=(Y_t-Y_{t-1}/Y_{t-1}).100$$

حيث: CM_s:معدل النمو البسيط.

Y_t:متوسط الدخل الحقيقي في السنة t.

Y_{t-1}:متوسط الدخل الحقيقي في السنة t-1.

معدل النمو المركب:يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، وتوجد طريقتين لحسابه:طريقة النقطتين:

$$CM_c=N\,(Y_n/Y_0)^{1/2}-1$$

$$Y_n=(1+CM_c)^n$$

حيث: CM_c:معدل النمو المركب .

N:فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة.

Y_0:الدخل الحقيقي لسنة الأساس .

---

[5]- محمد عبد العزيز عجيمة ، وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص: 89.

[1]- فتيحة بنابي، **"السياسة النقدية والنمو الاقتصادي:دراسة نظرية"** ، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بوقرة بومرداس ، الجزائر ، السنة الجامعية : 2009/2008 ، ص:5.

[3]. فتيحة بنابي ،مرجع سابق ،ص: 6،7.

Y_n:الدخل الحقيقي لآخر الفترة(N).

طريقة الانحدار: $Ln\ y_t = A + CM_{ct}$

$CM_{ct} = Ln\ y_t - A$

حيث: $Ln\ y_t$:اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة t.

A:ثابت. t:الزمن

CM_{ct}:معدل النمو المركب في السنةt.

4. معادلة سنجر للنمو الاقتصادي: وضعها في عام 1952 ،وعبر عنها بأنها دالة لثلاثة عوامل: $D = SP - R$

D:معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

S:معدل الادخار الصافي.

P:إنتاجية رأس المال.

R:معدل نمو السكان السنوي.[1]

ثانيا: المعايير الاجتماعية: ظهرت الأصوات المنادية باستعمال المؤشرات الاجتماعية كمؤشرات معبرة عن مستوى النمو الاقتصادي بين البلدان ومقياسا لدرجة التطور الحاصلة في أواخر الستينات ، وكان الهدف منها هو معالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية ، الاقتصادية من خلال طابع الشمولية الذي اتخذته معظم التحليلات الإحصائية الاقتصادية ليتوسع إلى حزمة واسعة من القضايا الاجتماعية، والتي نجد منها ، المعايير الصحية، معيار نوعية الحياة، ودليل التنمية البشرية.[2]

ثالثا: المعايير الهيكلية: إن من أهم المؤشرات الناجمة عن التغيير في الهيكل والبنيان الاقتصادي ، التي يمكن استخدامها كمقياس للتقدم والنمو الاقتصادي في الدولة يتمثل في: الوزن النسبي لإنتاج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية، نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.[3]

---

[1]. محمد عبد العزيز عجيمة ، وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص: 98.

[2]. عبد الغفار غطاس،**"اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي"** ، مذكرة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر ، السنة الجامعية :2010/2009، ص: 31.

[3]. محمد عبد العزيز عجيمة ، وآخرون، مرجع سابق ، ص ص : 106-111.

❖ يمكن تصنيف النمو الاقتصادي إلى صنفين، النمو الاقتصادي الموسع الذي يتمثل في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان ، النمو الاقتصادي المكثف الذي يتمثل في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فان نمو الدخل الفردي يرتفع.وعليه المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب ن أين المجتمع يتحول تماما والظروف الاجتماعية تتحسن.[1]

الفرع الثالث: محددات وتكاليف النمو الاقتصادي:

أولا: محددات النمو الاقتصادي:هناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي ويمكن إيجازها في ما يلي:

- كمية ونوعية الموارد البشرية: يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بطريقة معدل الدخل الفردي الحقيقي ، ومعدل الدخل الحقيقي للفرد يساوي الناتج القومي الإجمالي على عدد السكان. فكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي اكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل القومي الحقيقي اكبر،وبالتالي تحقيق زيادة اكبر في معدل النمو الاقتصادي أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي ورافق ذلك زيادة في عدد السكان إلى الضعف أيضا فمعنى هذا أن الدخل الفردي الحقيقي سوف لا يتغير.

  إن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة أي بزيادة عدد السكان القادرين والراغبين في العمل . كما وتؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي حيث يستخدم عادة مؤشرا لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى السلع والخدمات.

  إن معدل الدخل الفردي الحقيقي ينمو بنسبة اقل من معدل الطاقة الإنتاجية للفرد يرجع السبب إلى أن الأفراد يميلون عادة إلى الاشتغال ساعات عمل اقل مهما تحسن مستواهم المعيشي.

- كمية ونوعية الموارد الطبيعية: يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية مثل درجة خصوبة التربة، وفرة المعادن ، المياه، الغابات،...الخ

  فالإنسان يستغل الموارد الطبيعية لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وان كمية ونوعية الموارد الطبيعية لبلد معين ليست بالضرورة ثابتة.فمن الممكن لمجتمع إن يكتشف أو يطور موارد طبيعية جديدة بحيث تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل،تحويل جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة نحو مجالات الأبحاث.[2]

---

[1]. د.شعيب بونوة ، زهرة بن يخلف ، **"مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي"** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بدون طبعة ، الجزائر ، 2010، ص: 62.

[2]. حربي محمد عريقات ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 68 ،69.

- تراكم رأس المال: يعتبر العديد من الاقتصاديين أن الاستثمار وتراكم رأس المال عنصران أساسيان وضروريان للنمو الاقتصادي،كما تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القوية بين معدل تراكم رأس المال المادي ومعدل النمو الاقتصادي أي أن رأس المال أصبح يمثل المتغير الاستراتيجي المهيمن على تحقيق كل من النمو والتنمية الاقتصادية، وان توفر اكبر حجم من الموارد الادخارية واستثمارها يمكن البلدان النامية من كسر حواجز التخلف الاقتصادي و الانطلاق نحو النمو الاقتصادي.[1]
- التخصص والإنتاج الواسع الكبير: أوضح آدم سميث أن التحسن في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يعزي إلى تقسيم العمل يحدد بحجم السوق ،فإذا كان حجم السوق ،فإذا كان حجم السوق صغيرا كما هو في الحال في معظم الأقطار النامية فان تقسيم العمل سيكون اقل بالتالي يقل حجم العمليات الإنتاجية وبعد زيادة حجم السوق يزداد التقدم التكنولوجي عندئذ يزداد التخصص في العمليات الإنتاجية الذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج وتقليل التكاليف.
- معدل التقدم التقني: يعتبر هذا المعامل أيضا من أهم العوامل التي تسهم في تحديد النمو الاقتصادي ، فالسرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة مستوى المعيشة للسكان. وان التقدم التكنولوجي يشكل أكثر من مجرد ظهور للمخترعات ، فانه يعني الجهود المستمرة التي يبلغها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.
- عوامل بيئية:النمو الاقتصادي يتطلب توفير مجموعة من العوامل المشجعة : السياسية ، الاجتماعية ، الثقافية، والاقتصادية، فوجود استقرار سياسي وقطاع مصرفي متطور تعتبر من متطلبات النمو الاقتصادي مما يدعم التقدم الاقتصادي.[2]

ثانيا: تكاليف النمو الاقتصادي : في عالم يسوده قانون الندرة الاقتصادية تظهر الحاجة إلى الاختيار ويترتب على ذلك تضحية (تكلفة) ، فالنمو الاقتصادي يتطلب استثمارات وادخارات ضخمة في مجالات السلع الإنتاجية ، الصحة والتعليم ، وغالبا فان مردود هذه الاستثمارات لا يكون فوري ويتطلب مرور وقت قبل إن ينعكس في زيادة السلع والخدمات الاستهلاكية.

على الصعيد الفردي فان تسارع معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى تكاليف سريعة في تكنولوجيا وطرق الإنتاج ، وذلك يتطلب تغييرا مستمرا في وسئل الإنتاج من آلات ومعدات كفاءات ومهارات ،الأمر الذي قد يجد فيه بعض الأفراد أن كفاءتهم وقدراتهم أصبحت غير مناسبة وغير مطلوبة ، بالطبع مثل هؤلاء الإفراد سيعانون من وقت لآخر من النمو الاقتصادي.[3]

---

[1]. دليلة طالب، **"الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر"** ، أطروحة شهادة الدكتوراه ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر ، السنة الجامعية: 2015/2014، ص: 53.

[2]. حربي محمد عريقات ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 69 ،70.

[3]. طالب محمد عوض ، **"مدخل إلى الاقتصاد الكلي "**، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية ، بدون طبعة ، عمان الأردن ، 2004 ،ص: 182.

تعتبر تكاليف النمو الاقتصادي الثمن أو التضحيات التي يتحملها المجتمع مقابل تحقيق معدلات عالية للنمو ولعل أهم هذه التضحيات هي:

1. التضحية بالراحة الآنية: يمكن زيادة النمو الاقتصادي باستغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع استغلالا كاملا . وان كلفة هذه الزيادة في الإنتاج لا بد أن تقاس بدرجة التضحية أو المتعة التي كان يمكن لأفراد المجتمع التمتع بها. ولا يقصد بالراحة هنا الكسل وإنما يقصد بها اختيار بين الاشتغال في أيام الأسبوع كلها أو تفضيل الراحة ليوم أو يومين مثلا من كل أسبوع.

2. التضحية بالاستهلاك: كلما زاد معدل النمو الاقتصادي كلما زادت الحاجة إلى زيادة إنتاج السلع الرأسمالية وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها ، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب ، وهذا معناه التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من اجل زيادة الإنتاج في المستقبل.[1]

3. تردي البيئة : إن النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة ، بل وحتى النامية ، أدى إلى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن.

4. التكاليف الإنسانية: إن المبالغة في توسيع الانجازات المالية في المجتمعات الغربية المتقدمة، أدت إلى ظهور موجة انتقادات من قبل المعنيين الحياة العامة والتي أخذت تتردى في المدن الكبرى ، وكذلك على نفسية الإفراد وعلاقاتهم الاجتماعية، فالنمو الاقتصادي والتوسع فيه بشكل كبير أدى إلى تهميش فئة من المجتمع.[2]

5. عدم الاستقرار الاقتصادي: إن الأقطار الرأسمالية تعاني من مشكلة معقدة وهي عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يأخذ أشكالا عديدة منها التقلبات في الفعاليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية والتكنولوجيا...الخ، وتعزى السبب في ذلك إلى أن عملية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير منتظمة وغير مستقرة.[3]

الفرع الرابع : خصائص ، أهداف ،وأهمية النمو الاقتصادي:

أولا :خصائص النمو الاقتصادي:

حدد "سيمون كزنتس" الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971 ستة خصائص للنمو الاقتصادي وأشار بالتحديد إلى الدول المتقدمة وهي:[4]

- المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني .
- المعدلات المرتفعة لإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.

---

[1]- محمد حربي عريقات ،مرجع سبق ذكره ، ص ص : 71 ،72.

[2]. علي العمري ، **"دراسة تأثير أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970-2006)"** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية: 2008/2007 ، ص ص : 46 ،47.

[3]. محمد حربي عريقات ، مرجع سابق ، ص :72.

[4]- ميشيل تودارو ،ترجمة:محمود **"حسين الوادي وآخرون، "التنمية الاقتصادية"** ، دار المريخ للنشر بدون طبعة ، الرياض ، 2006 ، ص: 175.

- المعدلات المرتفعة للتحول الهيكلي في الاقتصاد.
- المعدلات المرتفعة للتحول الإيديولوجي والاجتماعي.
- ميل اقتصاديات الدول المتقدمة للوصول إلى سيطرتها على الأسواق العالمية والمواد الخام.
- يقتصر انتشار النمو الاقتصادي على العالم المتقدم الذي يعادل نحو ثلث سكان العالم.[1]
- انخفاض الادخار والاستثمار ، حيث تتصف الدول النامية بانخفاض الادخار الإجمالي أي الجزء المدخر من الناتج القومي.فعندما يكون الدخل الفردي منخفضا يصعب الادخار منه لعدم كفاية الدخل لتغطية الاحتياجات الأساسية للإنسان وبالتالي فان انخفاض الادخار لا يعود لعدم الرغبة في الادخار بقدر مايرتبط بعدم إمكانية الادخار والاستثمار. وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى صعوبة تراكم رأس المال والذي له أهمية في تحقيق النمو الاقتصادي.[2]

ثانيا : أهداف النمو الاقتصادي: أن تحقيق أهداف النمو الاقتصادي في أي البلدان النامية ، ليس فقط بالتوسع الأفقي في الإنتاج عن طريق زيادة عدد المصانع وتنويعها ، وحشد اكبر عدد ممكن من الفنيين والإمكانيات الرأسمالية ، بل إن هناك طريقا آخر مكملا لهذا ألا وهو التوسع في الإنتاج. وذلك برفع مستوى الكفاية الإنتاجية في هذه المصانع بواسطة الاستثمار الجيد لعوامل الإنتاج المتوفرة ، وبأساليب رشيدة ولعل أهمها هو توفر اليد العاملة.[3]

إن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات الأمر الذي يعتبر المحرك الرئيسي لتحسين مستويات المعيشة عبر الزمن ، وتتحول المكاسب المادية للأفراد بدرجات متفاوتة من خلال ما يحدثه النمو من ارتفاع في معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى. ولكن يمكن القول بان معدلات النمو المرتفعة تخفف من مشكلة البطالة إذا ما صاحبها سياسات حكومية هادفة للتخفيف عن مشكلة عدم العدالة في التوزيع .كذلك فان النمو الاقتصادي يؤثر في المدى البعيد على أنماط وعادات الاستهلاك في المجتمع ويؤدي إلى ظهور حاجات استهلاكية متقدمة ومتنوعة .بالإضافة إلى ذلك فان التوسع في الدخول نتيجة النمو الاقتصادي يدفع الحكومات إلى مجاراة حاجات الأفراد الاستهلاكية المتطورة من خلال تطوير المرافق العامة وتوفير الخدمات الترفيهية.[4]

---

[1]. ميشيل تودارو ،ترجمة:محمود حسين الوادي وآخرون، **"التنمية الاقتصادية"** ، دار المريخ للنشر بدون طبعة ، الرياض ، 2006 ، ص: 175.

[2]. نزار سعد الدين عيسى، **"مبادئ الاقتصاد الكلي"** ، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2001 ، ص: 374.

[3]. زهية بحري ، **"العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1970-2015)"** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة البويرة الجزائر ، السنة الجامعية: 2017-2018) ، ص: 69.

[4]. طالب محمد عوض ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 181 ،182.

ثالثا: أهمية النمو الاقتصادي:إن الهدف الأساسي للنمو الاقتصادي هو زيادة رفاه الشعب ، وتجنب القدرة المتزايدة على الإنتاج هذا الهدف بطرقتين رئيسيتين: فهي تؤدي ن من ناحية إلى زيادة كمية البضائع والخدمات المتوافرة للمستهلك لاستعماله الخاص، وهي تقدم ، من ناحية ثانية ، الموارد اللازمة التي تسمح الحكومة على جميع مستوياتها ، بالاضطلاع بمسؤوليتها المتزايدة باستمرار ، دون أن تترك أثرا سلبيا على مستويات الاستهلاك الخاصة.[1]

إن أثر النمو على الثروة في المجتمع يعتمد على النتيجة الصافية لكل نتيجة ، من معدل التبادل التجاري وحيث أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة ثروة المجتمع وذلك نتيجة لنمو عنصر رأس المال في الدولة، مع ملاحظة انه بمرور الزمن من المحتمل أن ينمو الاقتصاد في الدولة وكذلك ممكن أن تتغير أذواق الناس في المجتمع .[2]

- تعاني الدول النامية من العديد من العقبات والصعوبات التي تشكل قيودا على التنمية والنمو الاقتصادي من أهمها ضعف الادخار ، فإذا كان الادخار ضعيفا فان الاستثمار يكون ضعيفا، وهذا يحد من عملية النمو الاقتصادي ويجعله بطيئا وضعيفا ؛ حيث يؤدي ضعف مناخ الاستثمار إلى إبطاء حركة الاستثمارات الخاصة في البلد وضعف تدفق رأس المال من الخارج وهروب رأس المال الخاص إلى الخارج.إضافة إلى زيادة تكاليف الإنتاج ، وهذا الأمر يحد من وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي ويضعف عملية تكوين رأس المال ؛ قلة الموارد الطبيعية وندرتها؛ ضعف تأهيل العنصر البشري، إن ارتفاع نسبة الأمية وانتشارها إضافة إلى ضعف برامج التأهيل والتدريب والتعليم الأمر الذي يسبب ضعف إنتاجية عنصر العمل ، وبالتالي ضعف وتيرة النمو.[3]

المطلب الثاني:النمو والتنمية الاقتصادية:

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية :هي الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشائها .[4]

تتمثل التنمية الاقتصادية في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه ؛ هذا فضلا عن إجراء العديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة؛ إضافة إلى تحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخل القومي ؛ أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل القومي لصالح الفقراء .[5]

---

[1]. والارس بيترسون، ترجمة :صلاح دباغ ،**"الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي ج2"**، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بدون طبعة، بيروت، 1968، ص: 318.

[2]. علي عبد الفتاح أبو شرار، **"الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات "** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن ، 2007 ، ص ص: 166 ،174.

[3]. محمد احمد الأفندي ، **"مبادئ الاقتصاد الكلي"** ، جامعة العلوم والتكنولوجيا للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، صنعاء ، 2012 ، ص ص: 323، 324.

[4]. علاء فرج الطاهر ، **"التخطيط الاقتصادي"** ، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان الأردن، 2011، ص: 109.

[5]. مصطفى أحمد حامد رضوان ، **"التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم"** ، الدار الجامعية ، الطبعة الأولى، الإسكندرية مصر ، 2011 ، ص : 157.

فيما يخص التنمية الاقتصادية فإنها ترتبط بالتغيرات التي تحدث في النسب (والعلاقات) فيما بين المؤسسات للاقتصاد المعني ، وفي هذا السبيل يجري التركيز على ما يأتي: العلاقات بين عناصر الإنتاج (المدخلات الأولية للإنتاج)، العلاقات ما بين قطاعات الإنتاج. العلاقات الخاصة بتوزيع الدخل وبتخصيص الإنفاق، العلاقات ما بين القطاعين العام والخاص، وما بين القطاعين المحلي والخارجي،العلاقات ما بين الوحدات المختلفة للإنتاج. العلاقات ما بين الواقع والأقاليم .[1]

الفرع الثاني : النمو والتنمية:

على الرغم من أن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية قد يفهمان كونهما يعبران عن الشيء نفسه ، فإنهما لا يتشابهان.يقترح "ثومبسون" 1965 ثلاثة أهداف للاقتصاديات المحلية: الرفاهة ، العدالة، والاستقرارية بحيث أن النمو الاقتصادي الكلي هو عملية أكثر مما هو هدف وهو إستراتيجية أكثر مما هو هدف ووسيلة أكثر من كونه غاية.تشير التنمية الاقتصادية إلى تحسين في نوعية الحياة المرافقة للتغيرات فهي عملية تغيير هيكلي.[2]

تؤكد السيدة "هيكس " (Mr Hicks) بان التنمية تشير إلى البلدان النامية والنمو يشير إلى البلدان المتقدمة .كما يفرق (Schumpeter) بين الاثنين بالقول أن التنمية هي تغير غير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة، بينما أن النمو هو تغير تدريجي ومستقر في الأمد الطويل ، ولهذا فان التنمية أشمل وأعم من النمو. [3]

من الممكن أن يتحقق نمو اقتصادي سريع بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية،وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية.ومن الجائز أن يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية عندما ينشأ عدم توازن بين تطور الاقتصاد واحتياجات المجتمع متمثلا في تزايد الاختلالات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كتزايد الخلل في التكوين القطاعي للناتج القومي الإجمالي.تتطلب التنمية إشراك المواطنين على أوسع نطاق في صناعة السياسات القومية والمحلية،كهدف في حد ذاته من أجل تحقيق الذات،وكوسيلة لاستقطاب جهودهم .[4]

يقال أن التنمية لا تتحقق حتى عندما يرتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة إذا كان ذلك النمو مصحوبا أو متبوعا بزيادة درجة الاعتماد على الخارج ، بينما تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا النظام والتحرر من قيود التبعية له وزيادة درجة الاعتماد على الذات في سعي المجتمع لتحقيق أهدافه المختلفة. إن النمو الاقتصادي عفوي تلقائي ، ولكن التنمية جهد قصدي ، فهي توجيه وتدخل من قبل الدولة والشعب. إن النمو يحصل حتى في ظل الاحتكار أو الاستعمار ، أما التنمية فلا حدوث لها في ظل الاحتلال أو الاستعمار.

---

[1]. معروف هوشيار ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 350-354.

[2]. محمد صالح تركي القريشي ، **"علم اقتصاد التنمية"** ، دار النشر للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن ، 2010 ،ص ص: 40، 41.

[3]. مدحت القريشي ،**" التنمية الاقتصادية"** ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، أردن عمان ، 2011 ، ص: 125.

[4]- جمال حلاوة ، **"مدخل إلى علم التنمية"** ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن ، 2010 ، ص ص: 31، 32.

الفرع الثالث: التنمية المستدامة:

أولا: مفهوم التنمية المستدامة: تعرف التنمية المستدامة بأنها: عملية التنمية الاقتصادية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخاطر .كما تعرف على أنها تحسين في نوعية الحياة الإنسانية وقدرتها على تحمل الأنظمة البيئية. وكذلك تعرف على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها ، والتي تركز على تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين في الأرض . [1]

تركز التنمية المستدامة على المواءمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية ،إذا تعرف بأنها " التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية". والسبب هنا هو أن السكان في تزايد مستمر بينما الموارد الطبيعية تتناقص بشكل فضيع.[2]

إن التعريف الاقتصادي للتنمية المستدامة يختلف حسب طبيعة الدولة (نامية ، متقدمة) : حيث بالنسبة للدول النامية تعني التنمية المستدامة توظيف للموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا في الجنوب. في حيث تمثل التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة ؛ إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية؛ وإجراء تحويلات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة؛ واقتناءها بتصدير النمط التنموي الصناعي عالميا.[3]

ثانيا: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة:

1. مبادئ التنمية المستدامة: تستمد التنمية المستدامة قوتها من العلاقة التكاملية بين النمو والترشيد في استغلال الموارد ، والمحافظة على البيئة ، من خلال التنسيق الفعال ضمن برنامج معين يعتمد حماية البيئة ، الموارد ، واحتياجات المجتمع معا، بشرط عدم استنزاف الموارد والمحافظة على استمراريتها .[4] استخدام أسلوب النظم عند إعداد الخطط وتنفيذها و المشاركة الشعبية.
2. أهداف التنمية المستدامة:الهدف من التنمية المستدامة هو الوصول إلى معدل نمو للسكان ثابت على مستوى العالم وذلك لمنع استنزاف الموارد الطبيعية وزيادة تلوث البيئة وهدر الطاقات. وتعالج التنمية المستدامة مشكلة الفقر المتعلقة بالسكان لأن العيش في وسط من الفقر والحرمان يؤدي إلى استنزاف الموارد وتلوث البيئة.[5]

يمكن القول أن للتنمية المستدامة عدة أهداف أهمها ارتقاء الإنسان وسد احتياجاته ، من صحة ، تعليم ، إسكان، معاملة ، بنية تحتية ،حرية رأي ، نوعية حياة ، والتسهيلات المتوخاة من الحكومة والشعب ، مع المحافظة على حقوق وموارد الأجيال القادمة في التنمية ، وألا تتعرض حياتهم للخطر ، من خلال تدمير أو استهلاك موارد وخيرات الأرض.

---

[1]. جمال حلاوة ، **"مدخل إلى علم التنمية"** ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن ، 2010 ، ص : 32-131.

[2]. مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 128.

[3]. مصطفى أحمد حامد رضوان ، مرجع سبق ذكره ، ص:165.

[4]- جمال حلاوة ، مرجع سابق ، ص: 132.

[5]. مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 128، 129.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي:

حضي النمو الاقتصادي باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي ، وتم تناوله من طرف العديد من المفكرين الاقتصاديين خلال فترات وحقب زمنية مختلفة، تختلف الواحدة عن الأخرى من جوانب عديدة ومتنوعة ، هذا جعل مفهوم النمو الاقتصادي يتغير عبر مختلف مراحل تطور الفكر الاقتصادي ، ومن ثم فقد أعطيت له نظريات عديدة ، فيما يلي سنحاول عرض فكر كل من المدرسة الكلاسيكية، المدرسة الكنزية ، المدرسة النيوكلاسيكية ، ونظرية النمو الحديثة.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية :

يعتبر الكلاسيك مؤسسي الاقتصاد السياسي وعلى رأسهم "آدم سميث"، "دافيد ريكاردو" ، و"روبرت مالتوس" ، وقد نظروا إلى النمو الاقتصادي أساسا على أنه " نتاج عملية التراكم الرأسمالي" . وقد كانت الرأسمالية الحرة هي أهم أساس بنيت عليه فكرة التنمية عندهم . كما اعتمد الكلاسيك على مبدأ تقسيم العمل ، الذي في رأيهم يزيد في الإنتاج وبالتالي في التطور والتنمية.[1]

رغم أن هناك اختلاف في بعض الآراء بين كاتب وآخر ، وهذا ما سوف نتطرق له في هذا المجال وهي الآراء التي سبق التطرق إلى بعضها إذ من خلال تجميع الآراء الكلاسيكية يمكن إيجاد إطار عام للنظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي، وكما يأتي:[2]

- ✓ اعتقد الكتاب الكلاسيك بأن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل الرئيسية:

$$Y=f(L,K,R,T)$$

حيث: Y:الإنتاج.

L: العمل.

K: رأس المال.

R: الموارد الطبيعية بما فيها الأرض.

T: التقدم التقني.

- ✓ اعتقد الكلاسيك بأن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الإنتاجي وبعملية تكوين رأس المال.
- ✓ اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي.

---

[1]. ميلود وعيل ، **"المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها"** ، أطروحة شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، السنة الجامعية: 2014/2013 ، ص: 17.

[2]. فليح حسن خلف ، **"التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي"** ، جدار للكتاب العالمي وعالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ن الطبعة الأولى ، عمان الأردن ، 2006 ، ص ص: 120، 123.

تتمثل العناصر الرئيسية للنظرية الكلاسيكية في :[1]

- سياسة الحرية الاقتصادية: يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيون على بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سياسة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد.
- التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم : ينظر جميع الكلاسيكيين على التكوين الرأسمالي على أنه مفتاح التقدم الاقتصادي ، ولذلك أكدوا جميعا على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات.
- الربح هو الحافز على الاستثمار : يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين على اتخاذ قرار الاستثمار وكلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.
- ميل الأرباح للتراجع: معدل الأرباح لا يتزايد بصورة مستمرة وإنما يميل للتراجع نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي ، ويفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين.
- حالة السكون: وفقا "لآدم سميث" فان الذي يوقف النمو الاقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلى حالة سن السكون.

الفرع الأول: آدم سميث و دافيد ريكاردو:

أولا: آدم سميث: تمثل آراء "آدم سميث "بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتوصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة. ويعتبر "سميث" بأن العمل مصدر للثروة الأمة ، وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة. [2]

لقد أشار "سميث" في العام 1776 إلى كيفية ربط عملية تكوين الثروة أو التراكم بتقسيم العمل والتخصص الإنتاجي ومن ثم بالميزة المطلقة في الأسواق التجارية ، وذلك في إطار يسوده التفاؤل.

من ناحية أخرى بين "سميث" بأن الأرباح التي تعد _من خلال المدخرات_ مصدر التراكم الرئيسي لرأس المال فإنها تهبط بسبب منافسة الرأسماليين على العمال، فترفع أجورهم وهنا ذكر بأن انخفاض الأجور الحقيقية للعمال وتدهور مستوياتهم المعيشية إن قلل من عرض قوة العمل فانه يحافظ على مستويات الأرباح السائدة أي يساهم في تحسين معدلات النمو. [3]

[1]- سهيلة فريد النباتي ، **"التنمية الاقتصادية: دراسات ومفهوم شامل"** ، دار الراية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن ، 2015، ص: 16.

[2]. مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 56.

[3]. معروف هوشيار ، مرجع سبق ذكره ، ص: 371.

كان "آدم سميث" يعتقد أن هناك ثلاثة قيود محتملة أو ممكنة تقيد النمو:

- العرض غير الكافي من العمال.
- شح الطبيعة.
- تآكل حوافز التراكم.

لقد رأى "آدم سميث" أن الندرة والنضوب المحتمل في الموارد المتجددة ونضوب الموارد غير المتجددة ربما يقيد نشاطات البشر الإنتاجية وكذلك نمو الاقتصاد الوطني ولكن من غير الممكن أو ندعي أن "آدم سميث" قد أعطى اهتماما كثيرا إلى ندرة الموارد الطبيعية وتأثيرها في النمو الاقتصادي .[1]

وبهذا يمكن القول أن أهم آراء "آدم سميث " في النمو تتمثل في تأكيده على التجميع الرأسمالي وتفسيره حالة الركود بانخفاض الأرباح والأجور إلى حد الكفاف وارتفاع للريع ، ومفهومه لعملية التنمية كونها عملية تراكمية متدرجة ومعارضته للتدخل الحكومي. [2]

ثانيا : دافيد ريكاردو:يعتبر "ريكاردو" من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية ، وقد ارتبط اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها الريع ، الأجور ، والتجارة الخارجية.

يرى "ريكاردو" أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان، لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة ، وأنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك . ويعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي . إن الريع والربح يشكلان الإيراد الصافي والذي يعتبر مصدر عملية التكوين الرأسمالي . والنمو لا يتحقق إلا إذا استخدم الإيراد الصافي لتوسع عملية التكوين الرأسمالي. [3]

كان "دافيد ريكاردو" أكثر تشاؤما من "سميث" بشأن هبوط الأرباح وذلك عندما أشار إلى إمكانية إدخال المكائن محل القوى العاملة وما يولده هذا التحول من الضغط على معدلات الأجور. ولكن لاستعاب العاطلين لا بد من خلق المزيد من تراكم رأس المال الذي لا يمكن تحقيقه دون توافر مدخرات كافية والتي تعتمد على الأرباح المتقلصة أصلا.[4]

---

[1]. حمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 78، 79.
[2]. فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 109، 110.
[3]. مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 58، 59.
[4]. معروف هوشيار ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 371، 372.

عندما يتراكم رأس المال وينمو حجم السكان مع افتراض أن الأجر الحقيقي للعمال معروف وثابت فان معدل الربح ينخفض بسبب تناقص العائد الواسع والكثير للأرض . يقول "ريكاردو" مع كل زيادة بنسبة معينة في رأس المال المستخدم على الأرض سيكون هناك انخفاضا في معدل الإنتاج.

إن "ريكاردو " لم يرى علاقة صميمة بين تراكم رأس المال والتحسينات في القوى الإنتاجية بل عامل تلك التحسينات بوصفها نتيجة لأحداث وحيدة مثل الاكتشافات العلمية وغيرها وهي ليست بالضرورة ترتبط بتراكم رأس المال . اعتقد "ريكاردو" أن الادخار والاستثمار هما تراكم يعتمد على الأرباح على نحو كبير ، وكان يتطور إلى معدل التراكم بوصفه داخليا . إن الطلب على العمل محكوم بالقيمة التي وصلت إليها تراكمات رأس المال وعرض العمل في المدى الطويل المحكوم بقانون مالتس في السكان .[1]

الفرع الثاني: مالتوس روبرت وكارل ماركس:

أولا: مالتوس روبرت :إن أفكار وأطروحات "مالتوس" ركزت على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية . ويعتبر "مالتوس" الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج ، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون Say الذي يقول أن العرض يخلق الطلب. ويرى "مالتوس" بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية، ليس هناك ما يضمن ذلك . وقد ركز" مالتوس" على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط الرأسماليين ، والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع وأن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية.[2]

إن النمو عند "مالتوس" يتمثل بالفرق بين أقصى ناتج قومي نهائي منتظر والناتج القومي الفعلي ، وقد تصور أن الاقتصاد يتكون من قطاعين رئيسين هما الزراعة والصناعة ، واعتبر أن الزراعة تخضع لقانون الغلة المتناقصة بسبب ضعف ارتباط التقدم الفني و التكنولوجي بها. ورأى "مالتوس" أن زيادة السكان تؤدي إلى زيادة عرض العمل وانخفاض الأجور وبالتالي نفقات الإنتاج ، وهذا ما ينجم عنه زيادة في الأرباح ، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الاستثمار بالشكل الذي يضمن عملية النمو الاقتصادي ، وزيادة ثروة المجتمع، وبالتالي السلع الضرورية.

كما أن "مالتوس" اعتقد بأن التقدم الاقتصادي يتحقق من خلال التقدم الفني وعن طريق التجمع الرأسمالي ، إذ أنه عندما يتراخى معدل التقدم الفني فان قانون الغلة المتناقصة يظهر ويتسع ، ويؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وارتفاع أجور الكفاف ، ونقص الأرباح ، واتجاه الاقتصاد نحو الوصول إلى حالة السكون أو الركود .[3]

---

[1]. محمد صالح تركي القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 80، 81.

[2]. مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 59.

[3]- فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 112-119.

ثانيا: كارل ماركس :كان "كارل ماركس" الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ بانهيار الرأسمالية . ويتفق جميع الاقتصاديين الكلاسيك بأن معدل الربح على رأس المال سوف ينخفض مع نمو الاقتصاد ، لكنهم اختلفوا على سبب انخفاضه.فبينما يرى "آدم سميث" بأن انخفاض معدل الربح يعود إلى المنافسة بين الرأسماليين ، وأن "ريكاردو" يرى أن مثل هذا الانخفاض يعود إلى تناقص عوائد الأرض ، أما "ماركس" فيؤكد على أن الاقتصاد لا يمكن أن ينمو إلى الأبد ، وأن النهاية لا تأتي بسبب حالة الثبات بل بسبب الأزمة التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي.[1]

حسب "كارل" تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف ، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا النتاج فان حصة رأس المال الثابت ترتفع وتخفض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة (الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل) ،كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض .[2]

وفي معظم تقييم البعض لآراء "ماركس" فإنهم يؤكدون بأن تحليلات "ماركس" تتضمن نظرة ثاقبة وقيمة لأداء الرأسمالية، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار النظام الرأسمالي العالمي لم تتحقق وذلك لسببين: الأول أن زيادة الأجور الناجمة عن اختفاء فائض العمل لا يعني بالضرورة زيادة في الأجور الحقيقية ، وأي زيادة في الأجور الحقيقية يمكن أن يعوضها زيادة في الإنتاجية ، مما يترك معدل الربح دون تغيير. والثاني أن "ماركس" قلل من أهمية التقدم التكنولوجي في الصناعة والذي يمكن أن يعادل أثر تناقص العوائد ، ويؤثر على إنتاجية العمل.

❖ نقد النظرية الكلاسيكية في النمو:

وجه البعض عددا من الانتقادات في معرض تقييمهم للنظرية الكلاسيكية ونجمل أهم هذه الانتقادات بالآتي: [3]

1. الأرباح مصدر للدخل: اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك بأن الأرباح مصدر للادخار. لكن النتيجة أشارت إلى أن هناك مصادر غير الأرباح للادخار ومنها ادخار الطبقة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام.

2. الادخارات تتجه كلها للاستثمارات : يقول البعض بأنه ليس صحيحا أن كل الادخار يتوجه نحو الاستثمار فان الاستثمار يمكن أن يزيد الادخار من خلال الائتمان المصرفي ...

3. سياسة التجارة الحرة ضعيفة.

4. إهمال النظرية للقطاع العام: يؤكد البعض بأن النظرية فشلت في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي ، وخاصة في البلدان النامية حيث لا يوجد المنظمون الصناعيون مما يفرض على الحكومة دورا نشطا كوكيل للتنمية في البلدان المذكورة.

5. أهمية محدودة للتكنولوجيا : افترضت النظرية بأن المعرفة الفنية معطاة وثابتة عبر الزمن ، وبهذا فإنها فشلت في تصوير أهمية التأثير الذي يتركه العلم والتكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حاليا.

---

[1]. مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 60، 61.

[2]. أسماء عدة، **"أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر"** ، مذكرة شهادة الماجستير ، جامعة وهران 2 الجزائر، 2015 ، ص: 81.

[3]- مدحت القريشي ، نفس المرجع أعلاه، ص: 62، 66.

6. تصورات خاطئة عن الأجور والأرباح : أظهرت التجربة العملية للنمو أن الأجور لم تبقى عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية ، بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور ودون حصول انخفاض في معدلات الأرباح.[1]

7. قوانين غير واقعية: يغلب على أفكار النظرية الكلاسيكية طابع التشاؤم حيث تنتهي أن النمو الاقتصادي ماله الركود ويرجع هذا التشاؤم إلى أفكار "مالتوس" عن التزايد السكاني وقانون تناقص الغلة "لريكاردو" مما يترتب عليه إعاقة النمو على المدى الطويل، واعتبرت أن عملية الإنتاج الزراعي تخضع لقانون تناقص الغلة بافتراض ثبات الفن التكنولوجي ورأس المال ، ولهذا قللت من أهمية وإمكانية تأثير التقدم التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد.[2]

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية والنظرية الكنزية:

الفرع الأول: النظرية النيو كلاسيكية :

لقد ظهرت المدرسة النيو كلاسيكية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والتي ارتكزت بشكل كبير على تكوين رأسمال إلى جانب العمل باعتباره مصدرا هاما يساهم في زيادة الإنتاجية ومن الاقتصاديين الذين برزوا داخل هذه المدرسة الاقتصادي "روبرت سولو". [3]

هناك حجز زاوية أخرى تستند عليه الحجة النيوكلاسيكية الداعية للسوق الحر ؛ وهو التأكيد على أن تحرير أو انفتاح الأسواق الوطنية سوف تؤدي توفير مقادير إضافية من الاستثمار المحلي والأجنبي ، وهو ما يؤدي إلى زيادة معدل التراكم الرأسمالي.وبمعايير معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي GNP نجد أن ذلك يعادل رفع معدلات الادخار المحلي ، الأمر الذي معامل رأس المال /العمل ، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل في الدول التي تعاني من نقص رأس المال. [4]

اعتبر النيو كلاسيك أن التقدم التكنولوجي يأخذ مكانه تلقائيا ويعتمد أكثر ما يعتمد على عوامل غير اقتصادية . ووجه النيو كلاسيك اهتماما كبيرا لتحليل الكيفية التي يوزع بها جهاز الثمن موارد المجتمع فيما بين آلاف الاستخدامات المختلفة والمتناسقة.

و في التحليل النيو كلاسيكي يلعب معدل الفائدة دورا أساسيا كذلك في تحديد الاستثمار . لقد فرض معظم كتاب النيوكلاسيك _يحدوهم التفاؤل_ قبول سيادة حالة السكون أو الركود. لقد وافقوا مع تأكيد "ألفريد مارشال" بأنه لا يوجد سبب جوهري يؤدي الى الاعتقاد باقتراب حالة السكون أو الركود. وأسس النيوكلاسيك تفاؤلهم هذا على عاملين اثنين هامين ، يتعلق الأول بالتقدم التكنولوجي ويتعلق الثاني بمرونة الطلب على الأرصدة الاستثمارية .[5]

---

[1]. مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 66.

[2]. طيبة عبد العزيز، **"تطوير مقاربة النمو المستديم في إطار ضوابط الشريعة الإسلامية"**، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر ، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي تحت شعار :النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي ، يومي 09-11 سبتمبر 2013 اسطنبول تركيا، ص:4.

[3]. أسماء عدة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 82.

[4]. ميشيل تودارو ، مرجع سبق ذكره ، ص: 149.

[5]. محمد علي الليثي ، **"التنمية الاقتصادية"** ، دار الجامعات المصرية للنشر ، الطبعة الثانية ، الإسكندرية مصر ، 1977، ص ص: 67، 69.

- نظرية روبرت "سولو": من الاقتصاديين النيوكلاسيك الذين نظروا في دراسة النمو الاقتصادي "روبرت سولو" ، حيث قام الباحث النيوكلاسيك "سولو" بنشر بحثه تحت عنوان "مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي" سنة 1956 ، وقام بطرح نموذجه على المدى الطويل ، وكان هدفه الأساسي في بحثه هو البحث عن أسباب الاختلاف في درجة الغنى والفقر بين الدول ، حيث افترض في نموذجه أن الإنتاجية تحدث نتيجة عاملين هما : رأس المال والعمالة.[1]
- نظرية "شومبيتر": وضع الاقتصادي النمساوي "جوزيف شومبيتر" نظريته هذه في بداية القرن العشرين وتحديدا في العام 1911 ، في نظريته بين "شومبيتر" أن النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة تحدث بواسطة قفزات غير متناسقة في الناتج القومي الإجمالي للدول.[2]

حيث كلما تم استغلال الفرص والاتفاقيات الاستثمارية الجديدة ، أي تتم على شكل ارتفاعات حادة تمثل فترة ازدهار، تعقبها انخفاضات حادة تمثل فترة كساد وعلى التوالي.[3]

قد ركز "شومبيتر" في نظريته على تأثير التقدم التكنولوجي وعلى دور الإدارة أو المنظم والابتكارات في تطوير النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج وبالتالي زيادة فرص الادخار ومن ثم الاستثمار.[4]

وركز على المنظم واعتبره من أهم عناصر النمو : فالإنتاج لديه دالة للعمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتنظيم والفن الإنتاجي ، ويمثل عنصر التنظيم مركز الصدارة في التنمية فالمنظم هو المبتكر والمجدد.[5]

والمجدد هو الذي يقوم بادخار أساليب جديدة في مزج عناصر الإنتاج والجمع بينهما وقد يتخذ تجديد الأشكال التالية:[6]

- إدخال واستنباط سلع جديدة.
- استعمال وسيلة أو طريقة جديدة في الإنتاج .
- إيجاد سوق جديدة .
- السيطرة على مصدر جديد للمواد الخام.
- إعادة تنظيم صناعة ما.

وقد ميز "شومبيتر" بين نوعين من الاستثمار : الأول الاستثمار التلقائي (الذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي) ،والثاني الاستثمار التابع أو المحفز (الذي يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي) . أما بخصوص دور الأرباح

---

[1]. أسماء عدة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 82.

[2]. علي جدوع الشرفات ، **"التنمية الاقتصادية في العالم العربي "** ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن ، 2010 ، ص: 48.

[3]. فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ، ص: 131.

[4]. علي جدوع الشرفات ، مرجع سابق ، ص: 48.

[5]. مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 69.

[6]. فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص: 133.

عند "شومبيتر" فانه يؤكد بأن المنظم يقوم بعملية الابتكار ليحصل على الأرباح ، وأما بخصوص آرائه حول نهاية الرأسمالية فانه يؤكد بأنه يمكن للرأسمالية أن تحافظ على نفسها طالما أن المنظمين يتصرفون كالفرسان والرواد.[1]

- انتقدت نظرية "شومبيتر" كونها ارتكزت فقط على الابتكار وكونها يجب أن تستند على مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي اعتبرها من مهام المبتكر وحده ، وأن الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمار بل يمكن تمويلها بالعجز ، إذا لم تكفي الادخارات والاستثمارات الحقيقية أو أدوات السوق المالي من أسهم وسندات.[2]

الفرع الثاني : النظرية الكنزية:

وضع "جون كينز " (1883-1946) مجموعة من الأفكار والمبادئ الخاصة بالنمو الاقتصادي شكلت فيما بعد العناصر الرئيسية لنظريات النمو والتنمية الاقتصادية كنظرية "هارود دومار" وكثير من النظريات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي.

وقد عايش "كينز" فترة الكساد الاقتصادي الكبير (1929-1933) التي مرت بها الدول الصناعية لذا فان معظم أفكار جاءت من محاولات وضع الحلول المناسبة للتخلص من هذا الكساد.[3]

وفي عام 1936 نشر J.M.Keynes نظريته العامة ، ومنذ ذلك الوقت اهتم التحليل الكينزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الانتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة. وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالناتج الإجمالي فيكون الطلب ، المعامل الموجه ، لكل من الاستثمار والتشغيل والإنتاج . ولكن في غياب أية آلية تلقائية تجعل بالضرورة الاستثمار مساويا للادخار عند مستوى التشغيل الكامل.[4]

قد ركز "كينز"اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو ، وتعامل نموذجه مع تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جدا . وبموجب التحليل الكينزي فان توازن الدخل والانتاج (في الاقتصاد المغلق) هو عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط.[5]

---

[1]. مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 70، 71.

[2]. أسماء عدة ، مرجع سبق ذكره ،ص: 88.

[3]. علي جدوع الشرفات ، مرجع سبق ذكره ، ص: 48.

[4]. معروف هوشيار ، مرجع سبق ذكره ، ص: 381.

[5]. مدحت القريشي ، مرجع سابق ، ص: 73.

اقترح "كينز" خطة تتضمن الشروط الأساسية للتطور الاقتصادي، وهذه الشروط هي:

- قدرتنا للسيطرة على نمو السكان.
- إرادتنا لتجنب حدوث نزاعات وحروب أهلية.
- رغبتنا في ازدهار العلم واعتماد الحلول العلمية عند التطبيق.
- أن يتحدد معدل التراكم بالمعايير الحدية بين إنتاجنا واستهلاكنا .

يقوم الاقتصاد الكينزي على افتراضات تحد من تطبيق النظرية الكنزية على حالة الدول النامية، وهذه الافتراضات هي: البطالة الدورية ، التحليل قصير المدى ، اقتصاد مغلق ، فائض عرض العمل والعوامل المكملة الأخرى ، بطالة متزامنة في رأس المال والعمل .

تتمثل أدوات التحليل الكينزي ومدى ملأمتها في الاقتصاديات الدول النامية في :

1. الطلب الفعال : يعود سبب البطالة في الدول الرأسمالية المتطورة إلى وجود نقص في الطلب الفعال ، وللتخلص من البطالة يقترح "كينز" رفع حجم الإنفاق الاستهلاكي وغير الاستهلاكي. وأن سبب البطالة في الاقتصاديات النامية يعود إلى وجود نقص في الموارد الإنتاجية المكملة.

2. الميل إلى الاستهلاك: يعتبر الميل إلى الاستهلاك من الأدوات المهمة في الاقتصاد الكينزي ، ويعبر عن العلاقة بين الاستهلاك والادخار . ويشير هذا السلوك في الاستهلاك إلى حصول زيادة في الادخار عند زيادة الدخل . إن هذه العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار تعتبر غير سائدة في اقتصاديات الدول النامية (بسبب الفقر) . يشير التحليل الكينزي إلى أنه عندما يكون الميل الحدي للاستهلاك كبيرا، يزداد كل من الطلب الاستهلاكي والإنتاج ، والاستخدام بمعدلات كبيرة عند زيادة الدخل ، عكس الدول النامية.

3. الميل إلى الادخار: يعتبر "كينز" الادخار رذيلة اجتماعية ، لأن الزيادة في الادخار تؤدي إلى انخفاض في الطلب الفعال ، هذه الزيادة لا تنطبق على الدول النامية لأن المزيد من الادخار يعتبر الدواء الشافي للتخلص من حالة التخلف الاقتصادي .[1]

4. الكفاية الحدية رأس المال: يرى "كينز" أن الكفاية الحدية رأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية رأس المال .

5. سعر الفائدة: يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي. ويتحدد سعر الفائدة بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود. [2]

---

[1]. ضياء مجيد الموسمي ،**"أسس علم الاقتصاد ج1"** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بدون طبعة ، الجزائر ، بدون سنة نشر ، ص ص: 79، 84.

[2]. سهيلة فريد النباتي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 19.

يرتبط دافعي المبادلات والاحتياطي بالمرونة الداخلية وبالتالي لا تأثير لهما على سعر الفائدة ، فالطلب على النقود لدافع المضاربة هو وحده الذي يؤثر على سعر الفائدة. أما الدول النامية يعتبر عرض النقود العامل المهم الذي يؤثر على تحديد سعر الفائدة.

6. المضاعف : تقوم فكرة المضاعف في التحليل الكينزي على الافتراضات التالية: بطالة لا اختيارية ، اقتصاد صناعي ، قدرة عالية في استهلاك السلع المصنعة ، عرض مرن من أدوات رأس المال العامل المستخدم في زيادة الإنتاج ، وهذه الشروط غير متواجدة في الاقتصاديات النامية.

7. سياسة التمويل بعجز الميزانية: إن السياسات الاقتصادية التي تكلم عنها "كينز" من الصعب نجاحها في الاقتصاديات النامية . يقول الدكتور "راو" : "إن زيادة الاستثمار من خلال التمويل بعجز الميزانية يؤدي إلى زيادة تضخمية في الأسعار بدلا من أن يؤدي إلى زيادة في حجم الإنتاج وحجم الاستخدام ". ويضيف "أن السياسة الاقتصادية من خلال التمويل بعجز الميزانية ، دون الأخذ بنظر الاعتبار عدم التبذير كما هو الحال في التحليل الكينزي من أجل الوصول إلى حالة الاستخدام التام؛ لا يمكن تطبيقها على حالة البلاد النامية.[1]

❖ نقد نظرية النيوكلاسيك والنظرية الكينزية في النمو:يحدث النمو الاقتصادي في النظرية النيوكلاسيكية بشكل تلقائي نتيجة لتقلبات دورية غير متسقة وغير تدريجية في حين أن مثل هذه التقلبات ليست ضرورية ، فيمكن للنمو أن يحدث نتيجة لتغيرات مستمرة ومنتظمة ، كما أعطت هذه النظرية _خاصة نظرية "شومبيتر" في النمو الاقتصادي_ أهمية كبيرة للابتكارات باعتباره العامل الرئيسي للنمو ، إلا أن النمو لا يعتمد فقط على الابتكارات بل أيضا على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية. لم تتحقق النظرية ذات التوجه الخارجي (نموذج روبرت سولو) فكرة التقارب التي تقتضي بأن الاقتصاديات الفقيرة ستنمو بمعدل أسرع من معدل نمو الاقتصاديات الغنية في الأجل القصير مما يؤدي إلى اتجاه متوسط الدخل الفردي إلى التقارب في الأجل الطويل، كما أنها لم تعتمد كثيرا على السياسات الحكومية في تحديد محددات النمو الاقتصادي.

ركزت نظرية "كينز" في النمو الاقتصادي أساسا على كيفية تحديد مستوى الدخل التوازني في الأجل القصير كما أنها اهتمت فقط على جانب الطلب الكلي ، واعتبرت أن الإنفاق الاستثماري يمكنه إلى زيادة الدخل عن طريق مضاعف الاستثمار. [2]

[1]. ضياء مجيد الموسمي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 85، 86.

[2]. طيبة عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص ص:4، 5.

المطلب الثالث : نظرية النمو الحديثة "نظرية النمو الذاتي":

سنتناول في هذا المطلب دراسة نظرية النمو الحديثة من حيث دوافع ظهورها ،مصادرها ، آثارها ، وكذلك نقدها.

الفرع الأول: دوافع ومصادر النمو الذاتي:

أولا : دوافع ظهور نظريات النمو الذاتي:

إن الأداء الضعيف للنظريات النيو كلاسيكية في تفسير مصادر النمو الاقتصادي طويل الأجل أدى إلى عدم قبول للنظرية التقليدية. وفي الحقيقة وبالإشارة إلى النظرية التقليدية ليس للاقتصاديات أية خصائص ذاتية بسببها يحدث النمو ويستمر لفترة طويلة. ففي غياب الصدمات الخارجية أو التغييرات التكنولوجية فان كل الاقتصاديات سوف تتجه إلى النمو الصفري.[1]

إن نظرية النمو الحديثة أو النمو الداخلي تمدنا بالإطار النظري لتحليل النمو الداخلي الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية وليس عن طريق قوى خارج النظام ، على العكس من النظرية النيوكلاسيكية التقليدية ، فهذه النماذج تنظر إلى أن GNP بوصفه نتيجة طبيعية للتوازن طويل الأجل إن النظرية الحديثة أعادت تأكيد أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث، ولا توجد قوة تقود إلى التوازن في معدلات النمو بين الاقتصاديات المغلقة ، وتظل معدلات نمو الناتج القومي ثابتة وتختلف بين الدول بالاعتماد على معدلات الادخار القومي ومستويات التكنولوجيات.[2]

ثانيا: مصادر النمو الذاتي :

إن العوامل الرئيسية المولدة للنمو ، التي سردها رواد اتجاه النمو الذاتي ، تتمثل في أربعة مصادر وهي:

1. رأس المال المادي أو المعرفة: ويمثل مخزون رأس المال المادي ، لدى "رومر" المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي الذاتي. وتظهر أهمية دراسة نموذج "رومر" في أنه يمثل أول مبادرة لوصف خصائص النمو المتصف بوجود آلية تتميز بسماتها الداخلية ، أي أن النمو يمكن أن يحدث حتى مع ثبات حجم السكان أو مخزون رأس المال (الإيرادات يمكن أن تكون ثابتة أو متزايدة).

2. تراكم رأس المال البشري: ترى نظريات النمو الذاتي أن النمو يرتبط بعوامل أخرى يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ، من أهم هذه العوامل (حالة رأس المال البشري) . ركز "لوكاس" على المكانة الخاصة لرأس المال البشري كمحرك للنمو، ذلك الذي يتطابق _بدرجة كبيرة_ مع الوضع السائد حاليا في البلدان الصناعية المتقدمة.[3]

---

[1]. ميشيل تودارو ، مرجع سبق ذكره، ص: 153.

[2]. عصام عمر مندور ،**" التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية"** ، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع ، بدون طبعة ، مصر ، 2011، ص: 69.

[3]. عبد الباسط وفا ، **"النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي :نظريات النمو الذاتي"** ، دار النهضة العربية ، بدون طبعة ، بيروت ، 2000 ، ص ص: 32-53.

وقد ابتدأ هذه النماذج الاقتصاديين "لوكاس ورومر" في عام 1986. ويفترض نموذج نظرية النمو الجديدة وجود وفرات خارجية مترافقة مع تكوين راس المال البشري والتي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض.[1]

3. تراكم رأس المال التكنولوجي: تتمثل الطائفة الثالثة من مصادر النمو الذاتي في التجديدات التكنولوجيا التي تسمح بظهور سلع جديدة أكثر إنتاجية من السلع القديمة ؛ فالنمو يرجع إلى وجود تفاوت بين المنتجات.

4. تراكم رأس المال العام: نجم عن الأزمة السائدة في أوروبا أن ساد الإحسان بضرورة التدخل العام ، مما يعني إعادة الاعتبار إلى أهمية تدخل الدولة بسياساتها النقدية والمالية ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فان ضعف البنية الأساسية في الولايات المتحدة أفصحت عن التجاهل الكبير للغاية للنفقات العامة . يمثل دور الدولة أحد الاهتمامات الرئيسية لنظريات النمو الذاتي ، أي دراسة التأثير المباشر للدولة على الإنتاجية الخاصة من خلال استثماراتها العامة.[2]

وقد أشار (N.kaldor) إلى حقيقة أنه رغم استقرار تراكم رأس المال وزيادة مقدار رأس المال للفرد خلال الزمن فان معامل رأس المال الناتج يبقى ثابتا مما يعني ثبات عوائد رأس المال .[3]

الفرع الثاني: آثار ونقد نظريات النمو الذاتي :

أولا: آثار نظريات النمو الذاتي:

ينشأ عن النظريات الحديثة في النمو ، أو نظريات النمو الحديثة ، مجموعة من الآثار الهامة حسب ثلاث مستويات :

1. النمو الذاتي والتأثير على الاقتصاديات الوطنية: تقود نظريات النمو الذاتي إلى الاعتراف بدور اقتصادي هام للدولة ، على النطاق المحلي أو الوطني ، يتخذ أحد شكلين (توجيه الوفرات الخارجية وتزويد أطراف النشاط الاقتصادي بالسلع العامة.[4]

إن النظريات الجديدة في النمو الاقتصادي في السنوات الحديثة قد انبثقت لتساعد في بعض نقاط الضعف التجريبية للأقدم النظريات . وهذه النظريات تركز على أهمية الوفرات الخارجية الايجابية في عملية النمو الاقتصادي . وباستعمال نظريات النمو الاقتصادي من الممكن وضع مقترحات للسياسات الاقتصادية الحكومية التي تمكن معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل أن يرتفع .[5]

---

[1]. مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 79.

[2]. عبد الباسط وفا ، مرجع سبق ذكره ، ص: 107.

[3]. مدحت القريشي ، مرجع سابق، ص: 81.

[4]. عبد الباسط وفا ، مرجع سابق ، ص: 123.

[5]. محمد صالح تركي القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 105.

انتهت النماذج الحديثة إلى أن النمو لا يمكن أن يكون ذاتيا إلا بالاعتراف بوجود وفرات خارجية ايجابية ، حتى نتحصل على إيرادات ثابتة رأس المال. من أمثلة السلع العامة لتزويد أطراف النشاط الاقتصادي نجد الطرق والموانئ والمطارات وغيرها من أوجه الإنفاق التي تشكل في مجموعها رأس المال العام ، وهكذا أصبح للدولة دور اقتصادي محل اعتبار وهو دور مزدوج:

- أما التشجيع على الاستفادة من الوفرات الخارجية ، عن طريق اتخاذ مختلف الوسائل والإجراءات التي يمكنها التأثير على توجيه الموارد وحث المشروعات على الاستثمار (إعفاء من الضرائب).
- إجراء الإنفاق الاستثماري اللازم بنفسها ، بحيث تعمل على إخفاء العجز الذي يتسم به السوق ، بصفة خاصة العجز في تجهيزات البنية الأساسية التي لا يقبل عليها القطاع الخاص.[1]

2. النمو الذاتي والتأثير على الاقتصاديات النامية: إن النظرية الجديدة تفحص كيف أن تغيرات في الضرائب أو الإعانات الحكومية يمكن أن يكون لها تأثيرا دائمي على معدل نمو الإنتاج وليس فقط على مستوى الإنتاج كما يشير "سولو".[2]

إن نماذج النمو الذاتي تتنبأ باستمرار التفاوت بين الدول النامية والدول المتقدمة ، بل وإمكانية اتجاه هذا التفاوت إلى مزيد من العمق والاتساع ، يرجع ذلك إلى أن هذه النماذج ترى بإمكانية الحفاظ على المزايا المكتسبة وتقويتها ، نتيجة ثبات إيرادات رأس المال .[3]

استطاعت الدول النامية أن تخلف تراكما كافيا في رأس المال البشري ، فإنها تستطيع أن تقترب من معدلات النمو العالمية. كما أن النمو الاقتصادي والتقارب سيكون أسرع كلما كان الادخار والاستثمار في كل من رأس المال البشري والمادي أكثر. ومن المهم التأكيد أن قطاع الهياكل الارتكازية العامة يمكن احتواؤه في دالة الإنتاج المجموعية ويمكن أن تساعد في توضيح عنصر المتبقي.

3. النمو الذاتي والتأثير على الاقتصاد الدولي: تعتبر العلاقات الاقتصادية الدولية واحدة من أهم مجالات تطبيق نظريات النمو الذاتي ، فهي تقترح من ناحية رؤيا جديدة للمشاكل التقليدية (مشكلة التخصصات الدولية) ، وتسمح من ناحية أخرى الإجابة على بعض التساؤلات (كتحديد أثر التبادل الدولي على نمو الدول اقتصاديا).[4]

ثانيا: تقييم (نقد) نظريات النمو الذاتي:

على الرغم من حداثة نظريات النمو الذاتي ، إلا أنها تحوى ، بالمقارنة بالنظريات النيوكلاسيكية مجموعة من التطورات المهمة ، تتعلق بأربعة أفكار مهمة ، هي:[5]

---

[1]. عبد الباسط وفا ، مرجع سبق ذكره ، ص:126- 136.

[2]. محمد صالح تركي القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 109.

[3]. عبد الباسط وفا ، مرجع سابق ، ص:139.

[4]. محمد صالح تركي القريشي ، مرجع سابق ،ص:111- 151.

[5] - عبد الباسط وفا ، مرجع سابق ، ص ص: 151-163.

تنويع مصادر النمو والتركيز على خصائصه الذاتية، احتمال استمرار التباعد بين مختلف البلدان، التركيز على دور المؤسسات في تحقيق النمو، توضيح العلاقة بين النمو والدورات الاقتصادية.

تعاني نظرية النمو الجديدة من نقص مهم وهو أنها بقيت معتمدة على عدد من افتراضات النموذج الكلاسيكي الحديث، وتلك الافتراضات غالبا ما تكون غير ملائمة لاقتصاديات الدول النامية . على سبيل المثال أن نظرية النمو الداخلية تفترض أن هناك قطاع إنتاجي وحيد ، وهذا لا يسمح لإعادة تخصيص العمل ورأس المال بين القطاعات التي يحصل فيها تحولا خلال عملية التغيير الهيكلي من أجل توليد النمو.[1]

إن النمو الاقتصادي في البلدان النامية غالبا ما يعاق من خلال عدم الكفاية الناجمة عن البنى الارتكازية الضعيفة والهياكل المؤسسية غير الكافية وأسواق رأس المال والسلع غير الكاملة . وبسبب إهمال هذه النظرية لهذه العوامل المؤثرة فان إمكانية تطبيقها لدراسة التنمية الاقتصادية تكون محدودة وخاصة عند مقارنة بلد ببلد آخر.[2]

ومن ناحية أخرى ، نلاحظ أن النظرية أهملت الأثر على النمو في الأجلين القصير والمتوسط ، بسبب تركيزها الشديد على المحددات طويلة الأجل لمعدلات النمو الاقتصادي.ونجد أن الدراسات التجريبية التي تناولت قدرة نظريات النمو الداخلي على التنبؤ قد أظهرت تأييدا محدودا لهذه النظريات.[3]

[1]. محمد صالح تركي القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 118.

[2]. مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 81.

[3]. ميشيل تودارو ، مرجع سبق ذكره ، ص: 158.

المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي :

لقد اعتمد بعض المفكرين على عدة أدوات لأجل تقييم وبناء نماذج اقتصادية للنمو الاقتصادي ، وذلك باختلاف المدارس الاقتصادية ، فقد اختلفت وتعددت هذه النماذج التي تشرح النمو الاقتصادي ، وسوف نحاول في هذا المبحث عرض أهم هذه النماذج.

المطلب الأول: نموذج سولو وهارود دومار:

الفرع الأول: نموذج سولو Solow 1956 :

- قبل التحدث عن نموذج "سولو" نتطرق إلى قانون فاجنر 1892 ، حيث يعد الاقتصادي الألماني "فاجنر" أول من شخص العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وهو من رواد المدرسة الكلاسيكية ، هذا القانون يفيد أن الإنفاق الحكومي ينمو باستمرار سواءا في حجمه المطلق أو النسبي بسبب التطور الحاصل في المجتمع [1].

وعليه فان الحاجة إلى زيادة النفقات العامة للدولة يعود إلى ثلاثة أسباب حددها "فاجنر "نفسه وهي: زيادة معدلات التصنيع والتحضر تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ، ومن ثم التوسع في الإنفاق الحكومي من أجل ضمان كفاءة الأداء الاقتصادي ؛ يزداد الإنفاق الحكومي بسبب نتائج التنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى التوسع في الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية ؛ التدخل الحكومي لإدارة وتمويل الاحتكارات الطبيعية.

إن الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي حتما إلى إشباع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومي ، حيث يؤدي النمو إلى زيادة الطلب الكلي الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى مضاعفة الإنفاق الحكومي.[2]

- يمثل نموذج "سولو" أحد نماذج النمو النيوكلاسيكية ، ويعد امتدادا لنموذج "هارود دومار" حيث يركز كل منهما على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي ، ومن ثم ،النمو الاقتصادي بالمجتمع غير أن نموذج "سولو" يقوم على توسيع اطار نموذج "هارود دومار" عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي وهو عنصر العمل ، هذا فضلا عن إضافة متغير مستقل ثالث وهو المستوى الفني أو التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي ، الذي يظهر أثره على النمو في الأجل الطويل نتيجة للتراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي معا.[3]

ويظهر نموذج "سولو" Solow أن اقتصاد ما يتميز بمعدل نمو ديموغرافي ومعدل ادخار معين يمكن أن يعطي نموا منتظما إذا توافرت له مرونة تقنية ، ورأسمال متجانس ، ومعلومات شفافة ، وعلاقة ديناميكية مرنة بين الإنتاج واحتياجات السوق.[4]

---

[1]- عمر محمود أبو عبيدة ، **"أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية دراسة قياسية تطبيقية خلال (1993-2013)"** ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية (المجلد الأول-العدد الثالث-حزيران 2015) ، ص ص: 155.

[1]. عمر محمود أبو عبيدة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 156.

[3]. محمد عبد العزيز عجيمة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 145، 149.

[4]. عصام عمر مندور ، مرجع سبق ذكره ، ص:71.

يفترض نموذج "سولو" ثبات نسبة الإنتاج لرأس المال ، بحيث يكون هناك علاقة خطية بين الزيادات الطارئة على المخزون الرأسمالي وزيادة الإنتاج. في نموذج "سولو" ، ممكن أن يحل رأس المال محل العمالة ولكن مع تغيير درجات الكمال وتناقص للغلة.[1]

عالج نموذج "سولو" معضلتين: أحداهما، معضلة الجرس الاقتصادي والأخرى معضلة الناتج. تتضمن المعضلة الأولى أن تزايدا مستمرا في الادخار لن تعقبه بالضرورة معدلات متزايدة للنمو. وفيما يخص معضلة الناتج فإنها تتأتى من أن لكل بلد دالة أعلى للناتج بالنسبة لرأس المال غير أن هذه الدالة تفشل في تحقيق نمو متصاعد للاقتصاد.

ومن ناحية أخرى اهتم النموذج بعملية الاقتراب ، وقد ميز بين نوعين رئيسيين من الاقتراب أحدهما الاقتراب المطلق، والآخر الاقتراب المشروط.[2]

وفقا لهذا النموذج ، يمكن تفسير الإنتاج والنمو انطلاقا من دالة الإنتاج لكوب-دوغلاس:

$$Y=F(K ,L ,A)$$

حيث: Y :الإنتاج.

A : معلمة تشير إلى مستوى مكاسب الإنتاجية (التطور التقني).

K : مستوى رأس المال.

L : مستوى العمل.

وهكذا فان الزيادة في عوامل الإنتاج تؤدي دوما إلى نمو أضعف ، ومن ثم ، فان التطور التقني وحده هو القادر على إخراج الاقتصاد من حالة السكون وتوليد نمو طويل الأجل. لكن رغم من إثبات أهمية التطور التقني في النمو ، فان "سولو" لم يحاول تفسيره إذ كان يحلله كالباقي ، وهو يقيم تلك الأهمية بعد حساب مساهمة كل من العمل ورأس المال في النمو ، حيث أن الجزء غير المفسر بهاذين العاملين يعزى إلى التطور التقني ، ومن ، ثم فان جزءا مهما من النمو يبقى دون تفسير ، وهذا أدى إلى تسمية نظرية "سولو" في النمو ب "نظرية النمو ذي المنشأ الخارجي".[3]

تتمثل فرضيات النموذج عموما في: [4]

✓ الاقتصاد متكون من قطاع واحد وطبيعة الإنتاج مركب ولا توجد تجارة خارجية وسياسة تامة للمنافسة الكاملة في جميع الأسواق.

---

[1]. بسام الحجار ، مرجع سبق ذكره ، ص: 201.

[2]. معروف هوشيار ، مرجع سبق ذكره ، ص: 376.

[3]. دليلة طالب ، **"قياس أثرالانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1980-2012)"** ، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان –العدد الرابع-الجزء الثاني شنبر 2015) ، ص : 142.

[4]- محمد الناصر حميداتو ، **"نماذج النمو "** ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي-العدد السابع- المجلد الثاني 2014) ، ص: 10.

- ✓ هناك استغلال كامل للعمالة ولمخزون رأس المال.
- ✓ قانون تناقص الغلة وتناقص المعدل الحدي لإحلال ساري المفعول.
- ✓ تجانس دالة الإنتاج من الدرجة الأولى أي عوائد ثابتة السعة.
- ✓ مدفوعات العمل ورأس المال تقدر حسب الإنتاجية الحدية لهما .
- ✓ إمكانية إحلال بين عناصر الإنتاج وخاصة العمل ورأس المال.

❖ نقد النموذج: إهمال "سولو" لمدى تأثير الاستثمار على النمو وتأثير التغير التكنولوجي وإبقاؤه خارج النموذج رغم أهميته الكبيرة ، وافتراض تماثل السلع والاقتصاد مغلق هي نقاط سوداء ، وانتقادا وجه إلى نموذج "سولو" بالإضافة إلى أن النموذج لا يستطيع تفسير حقيقة نم دخل الفرد ، فعلى المدى الطويل عندما يستقر الاقتصاد يثبت عندها متوسط دخل الفرد ويظل ثابتا ولتوليد نمو في متوسط دخل الفرد على المدى البعيد ثم إدخال مفهوم التقدم التقني .[1]

لقد أثبت الواقع العكس تماما لفكرة التقارب ، أين لوحظ أن الدول الغنية ازدادت تطورا وغنى ، وأصبحت الهوة تزداد بين هذه الدول المتطورة والدول الفقيرة ، اعابة نموذج "سولو" فيما يخص افتراض الرقي التقني كمتغير خارجي ، حيث لم يقدم "سولو" في نموذجه تفسيرا لكيفية وطريقة تطور هذا العمل ، رغم اعتباره من أهم عوامل النمو الاقتصادي.[2]

الفرع الثاني : نموذج هارود-دومار:

كان الهدف الرئيسي من وجهة نظر كينز هو زيادة الطلب الفعال ، فقد وجد في تزايد الإنفاق الحكومي الأداة الأساسية للسياسة الاقتصادية لخلق الشروط الضرورية لتحقيق معدلات النمو المثالية في الآجال الطويل.[3]

يلعب الإنفاق الحكومي دور هام في مواجهة التقلبات الاقتصادية ومعالجة مشكلة هبوط الطلب الفعلي ، حيث أن الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الكلي يعمل كمتغير خارجي أساسي يقوم بتحريك الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري عن طريق المضاعف المحفز للإنفاق.[4]

إن نظرية الطلب الفعال التي جاء بها "كينز" أكدت الأثر الايجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي وأداة مهمة متاحة للحكومات لتحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستخدام ، لذا فانه يفترض أن سببية العلاقة تمتد من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ، بمعنى أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي كما تقترحه سياسات التوجه الكينزي.[5]

---

[2]. محمد الناصر حميداتو ، مرجع سبق ذكره ، ص: 10.

[2]. زهية بحري ، مرجع سبق ذكره ، ص : 86.

[3]. عمر محمود أبو عبيدة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 157.

[4]أسماء عدة ، مرجع سبق ذكره ، ص : 103.

[5]. عمر محمود أبو عبيدة ، مرجع سابق ، ص: 157.

كمحاولة لبيان ديناميكية النظام الكينزي اقترح في عام 1939 R.F.Harrod نموذجه المعتمد على تحليل التأخير الزمني ونشر في عام 1946 لاقتصاد مغلق في ربط توسع رأس المال بالنمو الاقتصادي بشكل آني والذي يقوم على فرضيتين رئيسيتين : إحداهما ثبات المستوى العام للأسعار ، والأخرى تساوي الادخار مع الاستثمار عند كل مستوى من مستويات الدخل فيكون الميل المتوسط للادخار مساويا للميل الحدي للادخار .[1]

يقوم نموذج "هارود-دومار" للنمو الاقتصادي على التجارب المستمدة من الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة ويهدف كل من هذين النموذجين إلى تحليل متطلبات النمو المستقر في الاقتصاديات المتطورة.يدرس النموذجين إمكانية الوصول إلى معدل مستقر لنمو الدخل . ويؤكدان على أهمية الاستثمار في عملية النمو الاقتصادي .

فمن ناحية أن الاستثمار يخلق الدخل عن طريق أثر الزيادة في الاستثمار على الدخل ، التي تحدد بقيمة المضاعف. ومن الناحية الثانية ، أن الاستثمار يؤدي إلى زيادة حجم التجهيزات الرأسمالية . ويطلق على الحالة الأولى بمفهوم "أثر الطلب" وعلى الحالة الثانية بمفهوم "أثر العرض".[2]

✓ نموذج هارو: حاول بروفسور ر.ف.هارود أن يبين في نموذجه كيف يمكن تحقيق النمو المستقر في الاقتصاد . عندما يتعرض معدل النمو المستقر إلى العطل ويصبح الاقتصاد في حالة من عدم التوازن ، تظهر عوامل تعمل على تثبيت عدم التوازن ، وبالتالي يتحول الاقتصاد إما إلى حالة انكماش طويل الأمد أو إلى تضخم طويل الأمد.

- افتراضات هارود: -إن الادخار يمثل نسبة ثابتة من الدخل القومي ، وقد افترض أن دالة الادخار تشمل كلا من الادخار الحدي والادخار المتوسط.

- إن الاستثمار دالة للتغير في مستوى الدخل ، وأن التغير تعتمد على المعجل.

- أن النمو في الدخل يساوي معدل الادخار مقسوما على معامل المعجل ، أي :

$$GW=S/V$$

حيث: GW: معدل النمو.

S: الادخار.

V: المعجل.

وطبقا "لهارود" فان الوضع الأمثل يتحقق لما يكون : معدل النمو الفعلي يساوي معدل النمو المرغوب فيه ويساوي معدل النمو الطبيعي ، فهنا يوجد الاستقرار.[3]

---

[1]. معروف هوشيار ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 382، 383.

[2]. ضياء مجيد الموسمي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 89.

[3]- رمزي زكي ،**"الاقتصاد السياسي للبطالة :تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة)"** ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، بدون طبعة ، الكويت ، 1998، ص ص: 314، 315.

- إن تجاوز معدل النمو الفعلي "المعدل المضمون" يرتفع الدخل فوق ما هو ملائم للحفاظ على التوازن ، مما يحدث انحرافا تراكميا على مسار التوازن.[1]

✓ نموذج دومار: اهتم "دوما" بكيفية الوصول إلى معدل نمو الدخل الذي يحقق ويحافظ على التشغيل التام ، ولخص الإشكال في الاستثمار يولد الدخل ويزيد من الطاقة الإنتاجية فيما الزيادة في الاستثمارات المطلوبة التي تحقق التساوي بين الزيادة في الدخل والزيادة في الطاقة الإنتاجية، وبالتالي الوصول إلى العمالة الكاملة ، ومدخلة في ذلك تطور العلاقة بين الطلب الإجمالي والعرض الإجمالي من خلال الاستثمارات.[2]

- قام نموذج "دومار" على أساس فرضيات هي:

- أن يبدأ الاقتصاد بمستوى دخل يتناسب والتشغيل الكامل.
- ليس هناك قطاع حكومي أو تجارة خارجية.
- أن الميل المتوسط للادخار يعادل الميل الحدي للادخار .
- أن الميل للادخار ومعامل رأس المال ثابتان.
- ليست هناك فترة انتظار أو تباطؤ في حدوث التعديلات.
- إن مصطلحات الدخل والاستثمار والادخار تستعمل على أساس أنها صافية ، أي بعد حسم الاندثار.[3]
- تتمثل الافتراضات التبسيطية في: وجود اقتصاد بدون حكومة وبدون معاملات اقتصادية دولية ، عدم وجود تأخير في التكيف ، وبلوغ الاقتصاد مستوى العمالة الكاملة.[4]

✓ انطلاقا من نموذج "هارود-دومار" لدينا:[5]

بافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار ، أي:

$$DS/DY = S/Y = s$$

حيث: DS/DY :الميل الحدي للادخار .

S : الادخار.

Y : الناتج.

---

[1]. بسام الحجار ، مرجع سبق ذكره ، ص: 201.

[2]. محمد الناصر حميداتو ، مرجع سبق ذكره ، ص: 8.

[3]:فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ، ص: 148.

[4]:والراس بيترسون ، مرجع سبق ذكره ، ص:344.

[5]:مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 75، 76.

S : معدل الادخار.

وفي حالة التوازن فان الادخار يساوي الاستثمار ، أي: $S=I$

وبذلك فان : $i= I/Y$

I :الاستثمار.

i :معدل الاستثمار الذي يحصل في خزين رأس المال ، أي: $I= DK$

والمعامل الحدي لرأس المال / الناتج يساوي K أي: $DK/DY= K = I/DY$

ومن المعادلة الأخيرة نحصل على : $DY= I/K$

وبقسمة طرفي المعادلة على Y نحصل على: $DY/Y= I/Y / K$

وعليه فان معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال على الناتج .ويمكن صياغة المعادلة بالشكل التالي: $g= s/k$

حيث: g : معدل نمو الناتج.

S : معدل الادخار.

K : معامل الحدي لرأس المال على الناتج.

❖ نقد نموذج "هارود-دومار":

يفترض النموذج تشابه كل من ظروف الدول المتقدمة والدول النامية والواقع خلاف ذلك بسبب ضعف الإدارة ، ضعف القدرة على التخطيط ، نقص العمالة الماهرة ، وعدم كمال السوق ؛ تجاهل النموذج المستجدات الحديثة والمعاصرة على المستويين المحلي والدولي بالنسبة للدول النامية ؛ شجع هذا النموذج على زيادة الافتراض من طرف الدول النامية معا أسقطهم في مصيدة الديون.[1]

المطلب الثاني: نموذج رومر ونموذج لوكاس:

الفرع الأول :نموذج "رومر":

يدخل نموذج Romer ضمن نماذج النمو الداخلي ، حيث يعتبر أبو النمو الداخلي ، لأنه أول من جاء بهذه الفكرة، ففي نموذجه الأول عام 1986 أرجع النمو الاقتصادي الى عامل التمرن ، أما في نموذجه الثاني عام 1990 فأرجع النمو الاقتصادي إلى تراكم المعارف.[2]

[1]. عصام عمر مندور ، مرجع سبق ذكره ، ص: 58.

[2]. فتيحة بنابي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 49.

1. النموذج الأول "لرومر" 1986 : إن تأثير "رومر" بالمشاهدتين : إن معدل النمو في العالم المتطور لم تظهر عليه علامات على التناقص أو الانخفاض ، وأن النمو المستدام ممكن فقط عندما لا يكون هناك حالة تناقص في العوائد على تراكم رأس المال) ، قادته إلى اقتراح نموذج ليس فيه تناقص في العوائد على رأس المال وذلك بسبب الوفرات الخارجية المرافقة لتراكم رأس المال.[1]

يقصد برأس المال الذاتي ، لدى "رومر" مخزون المعرفة المتولدة عن رأس المال المادي ، والتي تنتج تلقائيا عن الخبرة المكتسبة من الناتج.[2]

✓ فرضيات النموذج الأول "لرومر": [3]

- تظل تأثيرات المردودية المتناقصة على المجال التحليلي والذي يتميز بحوصلة الملاحظات التجريبية حول الآثار التجريبية للتجربة على مستوى الإنتاجية ، عمد "رومر" إلى وضع بعض الفرضيات لصياغة نموذجه.

- المعرفة والأرباح الإنتاجية تخلق الاستثمار والإنتاج خبرة ستنتج من العمل والتطبيق ، وبغية الحصول على فرص متساوية للمؤسسة عليها رفع مخزون رأسمالها العيني.

- المعرفة التكنولوجية لكل مؤسسة هي سلعة جماعية ، فالمعلومة تساعد في تدني التكلفة.

✓ خصائص النموذج الأول ل"رومر": [4]

- تولد الوفرات الخارجية عن المعرفة الفنية.

- الفصل بين مفهومي النمو المتوازن والنمو الأمثل ، وهو ما يشكل وجه الاختلاف الأساس بين نموذج "سولو" و"رومر".

- التأثير المستمر للأزمات في مسار النمو بسبب تأثر مخزون رأس المال والذي يكون انعكاسه طويل الأجل حتى مع استعادة التوازن المستقر.

- وجود ثلاث حالات رئيسية للنمو: مرونة إنتاج المعرفة الكلية أقل من الواحد الصحيح ، المرونة تعادل الواحد الصحيح ، أو المرونة أكبر من الواحد الصحيح.

---

[1]. محمد صالح تركي القريشي ،مرجع سبق ذكره ، ص:113.

[2]. عبد الباسط وفا ، مرجع سبق ذكره ، ص: 33.

[3]. محمد الناصر حميداتو ، مرجع سبق ذكره ، ص: 14.

[4]. اسماعيل بن قادة ، بوخلوة باديس ، **"رأس المال البشري في نماذج النمو الذاتي "**، مجلة الاقتصاد وادارة الأعمال (جامعة أحمد دراية-أدرار الجزائر –العدد الأول-يناير2017) ، ص: 3.

2. النموذج الثاني ل "رومر" 1990 : أسس "رومر" نموذجه على دالة الإنتاج المنبثقة عن أعمال ETHIER 1982 ، JUDD 1985 ، ويلجا في هذا النموذج ، كما في النموذج الأول ، إلى فكرة تقسيم العمل الجماعي لتفسير تراكم رأس المال التكنولوجي الذاتي ، ذلك الذي يكون واضحا في زيادة عدد المدخلات المتخصصة.[1]

✓ فرضيات النموذج الثاني:

- يفترض "رومر" في نموذجه الثاني ثلاث قطاعات اقتصادية ، قطاع البحث ، قطاع إنتاج السلع الوسطية وقطاع إنتاج السلع النهائية . قطاع البحث الذي يستعمل العمل ومخزون المعارف الموجودة لإنتاج معارف جديدة ، قطاع إنتاج السلع الوسيطية (آلات) يتكون من مؤسسات تنتج سلع وسيطية غير مكتملة، قطاع السلع النهائية يستعمل العمل وتخزين رأس المال ، يتكون من مختلف السلع الوسيطية ، لإنتاج السلع المخصصة لاستهلاك والاستثمار.[2]

- المعرفة التكنولوجية سلعة عمومية بدون منافس بموجب الانتقال في إنتاجية فرق بين العمل الإجمالي.

- هذه المعرفة تولد الخارجات (الخارجية التكنولوجية) .

- كل السلع الوسيطية تنتج في نفس الشروط ولا تكون مختلفة ، فكلها تستعمل بنفس النسبة ولها نفس السعر.[3]

✓ معدل النمو الأمثل عند "رومر": يتماثل مع نموذج التخطيط الاجتماعي ، فانه يكون أعلى من معدل النمو المتوازن؛ فالجزء المخصص من رأس المال البشري للبحث يكون أكثر ارتفاعا في النمو الأمثل عنه في النمو المتوازن.[4]

الشكل (2-1): معدل النمو الأمثل والتوازني في النموذج الثاني ل "رومر":

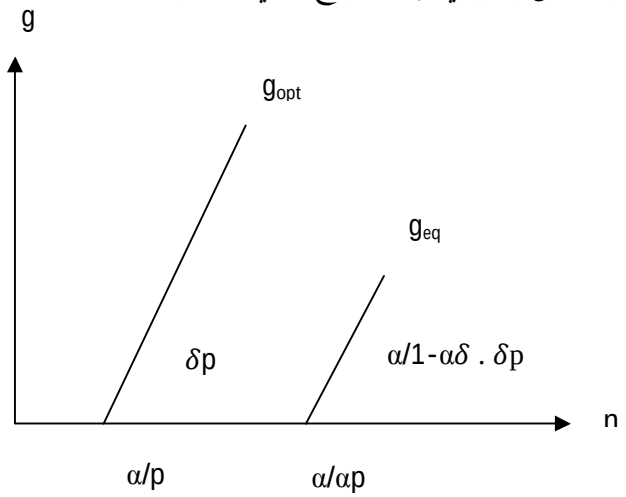

المصدر: بنابي فتيحة ، **"السياسة النقدية والنمو الاقتصادي :دراسة نظرية"** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بوقرة بومرداس الجزائر، السنة الجامعية: 2008-2009 ،ص: 56.

[1]. عبد الباسط وفا ، مرجع سابق ، ص ص: 88، 89.
[2]. فتيحة بنابي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 51.
[3]. محمد الناصر حميداتو ، مرجع سبق ذكره ، ص: 14.
[4]. عبد الباسط وفا ، مرجع سبق ذكره ، ص: 93.

حيث: g_{opt} :معدل النمو الأمثل.

g_{eq} : معدل النمو الاجتماعي.

N : العمل.

g : النمو.

الفرع الثاني : نموذج "لوكاس" :

يعتبر نموذج "لوكاس" من أهم نماذج النمو الداخلي وهو من أوائل النماذج التي اهتمت برأس المال البشري ، حيث اعتبر أن رأس المال البشري أهم مفسر لمعدلات النمو المتزايد في الدول المتقدمة ، خاصة مع اقتراب هذه الأخيرة من الاستغلال الكامل لرأس المال المادي ، ويرى "لوكاس" أن رأس المال البشري يحفز عملية النمو من خلال زيادة إنتاجية العمل. ويعرف رأس المال البشري بأنه رصيد المعرفة والمهارة التقنية الداخلية في القوى العاملة للدولة.[1]

✓ فرضيات نموذج "لوكاس" :

- الاقتصاد مكون من قطاعين أحدهما مكرس لإنتاج السلع والآخر لتكوين رأس المال البشري.
- لا وجود للتباين بين الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة.[2]
- رأس المال البشري ينتج بواسطة رأس مال بشري والعمل على نحو يكون لرأس المال البشري غلة ثابتة عندما ينتج نفسه.
- دالة الإنتاج يكون لها مدخلان ، رأس المال البشري والوقت ، ولا يكون لها تناقص غلة بالنسبة إلى هاذين المدخلين، فلها ناتج حدي للوقت ثابت.[3]

✓ خصائص نموذج "لوكاس" : [4]

- لم يعمل نموذج "سولو" حسابيا لتنوع أوضاع الاقتصاديات الدولية ؛ إذ انتهى إلى أنه في حالة تماثل هذه الاقتصاديات في الأولويات وفي النفاذ للتكنولوجيا المادية فإنها لا بد أن تتقارب نحو معدل واحد للتوازن الديناميكي أو الآلي.
- يرى "سولو" بالتبعية أن التجارة الدولية لا بد أن تسبب تعادلا لكل من نسب رأس المال على العمل والأسعار النسبية لعوامل الإنتاج.

---

[1]. فتيحة بنابي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 44.

[2]. محمد الناصر حميداتو ، مرجع سبق ذكره ، ص:15.

[3]. روبرت صولو ، ترجمة ليلى عبود ،**"نظرية النمو"** ، المنظمة العربية للترجمة بالاتفاق مع دار نشر أوكسفورد ، الطبعة الثانية ، بيروت لبنان ، 2000 ، ص ص: 240، 241.

[4]- عبد الباسط وفا ، مرجع سبق ذكره ، ص ص :58،59 .

- لكن هذا التنبؤ يكذبه الواقع ؛ فالاستثمارات بصفة عامة لم تتجه فعليا إلى التركيز مباشرة في البلدان ذات الأجور الزهيدة ، أي ذات الندرة في رؤوس الأموال ، كما يقضي منطق النموذج الذي يتضمن ضرورة استجابة تحركات رؤوس الأموال لهذه الفرضية.

يقترح "لوكاس" نموذجين ، يجاور كلاهما الآخر ، يقضيان على هذه الاعتراضات ، وذلك على ضوء هدف "رومر" في النمو الذاتي ، ومن خلال التركيز على عامل خاص هو تراكم رأس المال البشري ، هما : تراكم رأس المال البشري داخل مختلف القطاعات الاقتصادية (النموذج الأول) ، وتركيز تراكم رأس المال في قطاع من القطاعات الاقتصادية (النموذج الثاني).

المطلب الثالث: نموذج "بارو"1990 :

ينتهي هذا النموذج هو الآخر لنماذج النمو الداخلي ، حيث في مقال له عام 1990 ، جاء "بارو" بمصدر آخر للنمو الداخلي ، وهو تدفق النفقات العامة G من طرف الدولة لتمويل المنشآت القاعدية ، التي تساهم في رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص.[1]

يمكن أن تمول نفقات الدولة بواسطة الضرائب ، ومن ثم فان زيادة رأس المال الشركة يؤدي إلى زيادة إنتاجها ، ومن ثم زيادة حجم الضرائب ، فزيادة حجم نفقات البنية الأساسية.[2]

✓ فرضيات نموذج "بارو" : [3]

- يفترض "بارو" أن النفقات العمومية للمنشآت القاعدية وليس البنى التحتية العمومية ويسميها G .
- هذه النفقات هي استثمار عمومي بحت .
- اعتمد على دالة الإنتاج "كوب دوغلاس" في صياغة البنية البديهية وهي ذات مردودية سليمة ثابتة تجاه العوامل من أجل المؤسسة الممثلة (i) :

$Y_i = A_i . K_i^{\alpha} . L_i^{1-\alpha} . G_i^{1-\alpha}$ مع: $0<\alpha<1$

Y_i: الإنتاج.

K_i^{α}: راس المال الخاص.

L_i: اليد العاملة للمؤسسة G.

i: النفقات العمومية للدولة للمنشآت القاعدية.

[1]. فتيحة بنابي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 57.

[2]. عبد الباسط وفا ، مرجع سبق ذكره ، ص: 110.

[3]- محمد الناصر حميداتو ، مرجع سبق ذكره ، ص: 16.

وعلى المستوى التجميعي للدالة: $Y_i = A.K^{\alpha}.L^{1-\alpha}.G^{1-\alpha}$

وعليه المردودية الحدية لرأس المال الخاص منخفضة ومتناقصة $K_k = \alpha . Y/K$ في حين أن المردودية الحدية المتصلة برأس المال الخاص والنفقات العمومية ثابتة $AL^{1-\alpha}$ إذا كان L ثابت حسب ما افترضه "بارو" ، وباعتبار أن النفقات العمومية للمنشآت القاعدية هو عامل إنتاج خارجي للمؤسسة يكون معطى ومتاح بدون تكلفة فقط يمول باقتطاعات جبائية.

✓ نتائج النموذج : يمكن أن نتحصل من هذا النموذج على أربعة نتائج:

- تأكيد وجود وفرات خارجية ايجابية للنفقات العامة ، مما يعني أن معدل النمو الثابت يرتبط ايجابيا بالحصة النسبية للنفقات العامة في الإنتاج ، بالنظر إلى أنها تعمل على تحسين كل من المتغيرات الثلاثة التالية (الادخار ، الاستثمار، والاستهلاك).

- لما كانت الإيرادات ثابتة ، وأن الإنتاج يعتمد على تراكم عاملي الإنتاج ، فان النموذج لا يولد إلا نمو ذاتيا.

- أن معدل الضريبة يلعب دورا ايجابيا في التأثير على معدل النمو مع العلم:أن النمو يرتبط سلبيا بمعدل الضرائب على الدخل ، بالنظر إلى أنها تعمل على إنقاص المتغيرات الثلاثة السالفة الذكر .

- يوجد مستوى أمثل لمعدل الضريبة ، أي يوجد حجم أمثل لتدخل الدولة يحقق تعظيم معدل النمو .[1]

➢ ويمكن بيان أثر معدل الضريبة على معدل النمو بالمنحنى الموالي:

الشكل (2-2): أثر معدل الضريبة على معدل النمو :

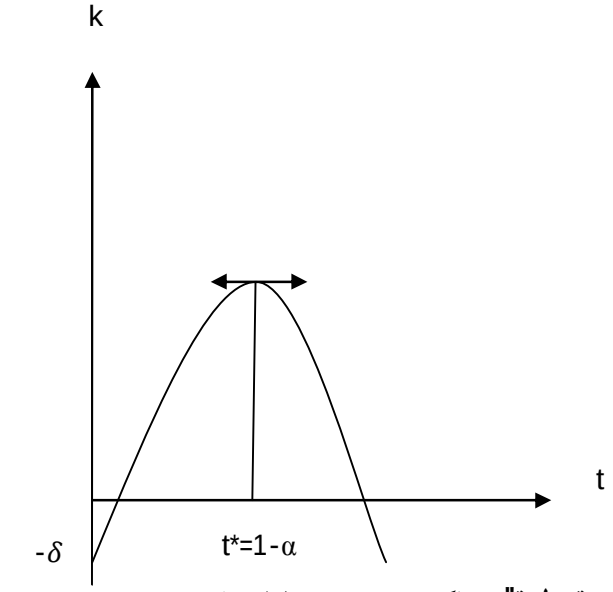

المصدر: فتيحة بنابي، **"السياسة النقدية والنمو الاقتصادي :دراسة نظرية"** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بوقرة بومرداس الجزائر، السنة الجامعية: 2008-2009 ، ص:59.

[1]. عبد الباسط وفا ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 111، 112.

فمن خلال المنحنى نلاحظ أن الأثر المزدوج للضريبة:

- لما $t < t^*$ ارتفاع معدل الضريبة يؤدي إلى رفع مستوى النمو ، لأن الأثر الايجابي على الإنتاج بزيادة نفقات رأس المال العام ، هذا الأثر الايجابي يتغلب على الأثر السلبي للضريبة في عرقلة الاستهلاك.
- لما $t > t^*$ يبدأ معدل النمو في الانخفاض ، لأن الضريبة تعود بأثر سلبي على الاستهلاك أكبر من الأثر الإيجابي على الإنتاج.

نلاحظ أن النفقات العمومية تأخذ جانبا مهما في نموذج "بارو". حيث أن تدخل الدولة عن طريق زيادة نفقاتها يحفز النمو الاقتصادي عن طريق تشجيع عملية الاستثمار . هذا الوضع يتلاءم والدول النامية التي تحتاج إلى المزيد من التمويل، لكن اعتبار الضريبة كمورد أساسي لتمويل هذه النفقات يحيطه بعض التحفظ خاصة في حالة ارتفاع معدلاتها . هذا ما يؤثر على الدخل الفردي وبالتالي على الاستهلاك مما قد يجعل الأثر عكسيا.[1]

❖ نقد النموذج: يمكن القول أنه يوجد نقدين أساسيين هما:

- الأول المتصل بالطبع الخارجي للنفقات العامة ، يتمثل في أن "بارو" لم يعر الاهتمام الكافي لواقع تغير صفة الخصيصة العامة لبعض أوجه إنفاق الدولة.

- الثاني المتعلق بالطابع الداخلي للنفقات العامة ، هو أن خصيصة النمو الذاتي لا تلاحظ إلا بصدد ناتج المؤشرات الخاصة والمحددة جدا ؛ فمن المعروف أن إيرادات رأس المال محددة ومركزة مما يصعب معه فصل آثار كل منهما على حدة.[2]

[1]. فتيحة بنابي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 59، 60.

[2]. عبد الباسط وفا ، مرجع سبق ذكره ، ص: 113.

خلاصة:

إن دراسة النمو الاقتصادي مهمة جدا في تحليل الواقع الاقتصادي لأي بلد ما ، فالنمو الاقتصادي يعني زيادة في الناتج القومي لبلد ما والناجمة عن عوامل رئيسية أ همها التحسين في نوعية الموارد المتاحة لزيادة هذا الناتج في هذا البلد ، كالتحسين في كمية الموارد ومستواها ، التحسين في المستوى التكنولوجي لوسائل الإنتاج . ويقاس النمو الاقتصادي بمقدار الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

أكد "فاجنر" و"كينز" وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام ، حيث زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة معدلات النمو المثالية في الآجل الطويل.

هناك عدة عوامل محددة لمعدلات النمو الاقتصادي في البلدان المختلفة تشمل الموارد الطبيعية ، والبشرية ، رأس المال، مستوى التقدم التقني ، التخصص ، تقسيم العمل ، والبيئة الاقتصادية.

لقد اهتم الفكر الكلاسيكي بعملية النمو ، واتجه إلى البحث عن أسباب النمو طويل الأجل ، فمنهم من أرجعه إلى تقسيم العمل "آدم سميث" ومنهم من رده إلى أرباح الرأسماليين "ريكاردو". في حين ترجم الاقتصاديون النيو كلاسيك والكينزيين أفكارهم فيما يخص النمو الاقتصادي في شكل نماذج ، حيث اهتم "هارود دومار" بالإحلال بين رأس المال والعمل ، واعتبر أن الاستثمار هو السبب الأساسي للنمو فيما "سولو" على دور التقدم التكنولوجي في عملية النمو .

بعد ذلك جاءت نماذج النمو الداخلي التي أرجعت النمو الاقتصادي لأسباب وعناصر داخلية في النموذج ، كرأس المال البشري عند "لوكاس" ، والمعارف عند "رومر" ، والنفقات العامة عند "بارو" .

الفصل الثالث :الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في الجزائر .

تمهيد :

لقد مرت الجزائر بعدة مراحل مختلفة أثناء محاولة بناء اقتصاد قوي ، وكذلك وضع المعالم الأولى لسياستها المتبعة لذلك وخاصة بعد حصول الجزائر على الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية ، ولهذا كان على الجزائر أن تقوم بوضع أسس وبرامج جديدة لبناء الاقتصاد.

لقد خصصت الجزائر اعتمادات كبيرة لانجاز ثلاثة برامج استثمارية عامة خلال الفترة (2001-2016) الغلاف المالي الموجه خلال هذه السنوات لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن يخصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار ، إلا أن تقييم هذه الاستثمارات الضخمة تستدعي معرفة مستوى تأثيرها على النمو الاقتصادي وتشخيص أسباب اختلال ضعف تأثير برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ، ومن ثم محاولة معرفة متطلبات ترشيد الإنفاق العام.

ومن هذا المنطلق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ، حيث:

المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2000).

المبحث الثاني: برامج الإنفاق العام خلال الفترة (2001-2016).

المبحث الثالث: أثر وتقييم برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (2001-2016).

المبحث الأول : الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2000):

لقد عرفت الجزائر خلال (1970-2000) ، عدة إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تعديل المحيط الاقتصادي والمؤسسات الاقتصادية لتلاءم المسار الجديد للسياسة الاقتصادية العامة للدولة التي تتجه نحو اقتصاد السوق بطابعه الرأسمالي . لهذا سوف نقوم في هذا المبحث عرض أهم هذه الإصلاحات وتقييمها الاقتصادي.

المطلب الأول : مفهوم وأهداف الإصلاح الاقتصادي :

الفرع الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي :

عادة ما يأتي الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية كردة فعل ، أمام استفحال أزمة اقتصادية ، حيث تنعكس آثارها على البنية الاجتماعية للسكان ، وباتت تهدد الاستقرار والأمن للبلد المعني . وهذا عكس ما يجري في البلدان المتقدمة ، حيث يعتبر الإصلاح الاقتصادي عندهم ، وسيلة لتسريع وتيرة النمو ، وفتح آفاق أخرى للإبداع والتقدم العلمي والتكنولوجيا.إذن يمثل الإصلاح الاقتصادي عند الدول المتقدمة ، إستراتيجية لا تتوقف ، بينما يكون عند الجزائر وسيلة غالبا ما تتوقف ، وشتان بين الإستراتيجية والوسيلة.[1]

حسب أدبيات صندوق النقد الدولي: "تهدف عمليات الإصلاح الاقتصادي إلى وضع سياسات انكماشية ، تهدف إلى توفير الموارد التي تجعل البلد قادرا على الوفاء بعبء ديونه المتراكمة ، وإزالة المعوقات وهذا من شأنه زيادة معدلات الأرباح ذات المستويات العالمية" .[2]

يعني مصطلح الإصلاح في اللغة التعديل في الاتجاه المرغوب فيه ، من ثم فان الإصلاح الاقتصادية من الناحية اللغوية يعني تعديل مفردات النسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه. أما من الناحية الاقتصادية فان الإصلاح الاقتصادي ، كما يعرفه البعض هو عملية إعادة توجيه للسياسات الاقتصادية بشكل يحقق المواءمة بين موارد الإنتاج المحدودة ، واحتياجات المجتمع اللامحدودة ، وبما يضمن تصحيح التشوهات والاختلالات الداخلية والخارجية الكامنة في الاقتصاد واستعادة توازن الاقتصاد العام.[3]

---

[1]. عبد الرحمان تومي، **"الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر : الواقع والآفاق"** ،دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الطبعة 2011، الجزائر، 2011 ، ص: 21.

[2]. ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان عايب ، **"البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر"** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بدون طبعة ، الجزائر ، 2010 ، ص: 80.

[3]. كريا دمدوم ، شيخة خليفة بلقاسم ، **"الإصلاحات الاقتصادية كمدخل للتنمية المستدامة في الجزائر خلال (1990-2010)"** ، جامعة الوادي الجزائر ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (العدد السابع-المجلد الثاني-السنة 2014) ، ص: 90.

الفرع الثاني : أهداف الإصلاح الاقتصادي:

إن الإصلاحات الاقتصادية هي وسيلة علاج لمشاكل الدول التي تعاني من اختلال في توازنها الداخلي والخارجي خاصة ، من خلال إجراءات تسمح بزيادة الصادرات وخفض الواردات ، إضافة إلى تنمية موارد البلد من العملة الصعبة والعمل ، لمعالجة عجز الموازنات العامة لهذه الدول ، عن طريق تقليل النفقات المسيطرة على معدلات التضخم ورفع معدلات النمو الاقتصادي .[1]

يرى معظم الاقتصاديين بأن الغاية من كل إصلاح اقتصادي ، هي تنشيط حركة النمو بمعدل أعلى من معدل النمو السكاني السنوي ، والرفع من مستوى الفائض الناجم عن هذه الزيادة من أجل تلبية حاجات المجتمع بالمقاييس المتعارف عليها دوليا .كما نعتقد أيضا أنه من أهم مظاهر الإصلاح الاقتصادي ، تحسين التسيير ، توضيح الأهداف والمسؤوليات، والاعتناء أكثر بتكوين العنصر البشري في المهارات التقنية الحديثة ، وبناء أي برنامج إصلاحي في أي قطاع، على مستوى عالي من الشفافية لمعطيات لا يكذبها الواقع.إن الإصلاح الاقتصادي يجب أن يصل إلى الحكم الراشد. مما يتطلب إعادة النظر في بنية المؤسسات (سياسية، إدارية، اقتصادية) ، وإعادة تأهيلها ، وتوفير مناخ المبادرة والتنافس ، حيث يتحول القطاع المصرفي على سبيل المثال ، من بنوك تدفع الأجور وتسحب الشيكات ، إلى بنوك تنشئ المؤسسات ، وتقدم الاستثمارات ...الخ.[2]

وفي إطار أهداف برنامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي من الإصلاحات يستهدف أساسا لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وإزالة عوائق حركية رؤوس الأموال والسلع من خلال تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وذلك بإزالة كل أشكال التدخل في جهاز الأسعار.[3]

المطلب الثاني: مضمون الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية:

الفرع الأول: الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1970-1979):

تتمثل هذه الإصلاحات في بناء القاعدة الصناعية ، أو ما يسمى بالمخطط الرباعي الأول والثاني ، وسنحاول عرض كل مخطط على حدة.

أولا: المخطط الرباعي الأول (1970-1973): لقد كان التوجه السائد في هذا المخطط نحو الصناعات الثقيلة ، بحيث جاء بهدف دعم البناء الاشتراكي وجعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية .[4]

---

[1]. ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص:80.

[2]. عبد الرحمان تومي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 21، 22.

[3]. مدني بن شهرة ، **"الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل :التجربة الجزائرية"** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، 2009 ، ص: 37.

[4]. وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص: 210.

وقامت المؤسسات العمومية بفتح حسابين أحدهما للاستغلال والآخر للاستثمار ، حيث يتم تمويل نفقات الاستغلال بقروض قصيرة الأجل بينما تمول نفقات الاستثمار بقروض طويلة الأجل من طرف البنوك التجارية العمومية والخزينة العمومية . لقد بلغ حجم الاستثمارات في هذا المخطط 27.75 مليار دج ، والسبب في هذه الزيادة هو قرار الدولة إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات ، الفروع الميكانيكية ، ولقد سعى هذا المخطط التي تتحقق مجموعة من الأفراد :

تحقيق معدل نمو سنوي يقدر ب 9 % من الناتج المحلي الخام ،تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم وإنشاء الصناعة، تحسين ورفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق دعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك .

ثانيا: المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):خصص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دينار جزائري كبرامج استثمارات عمومية ، وهو ما يعادل 12 مرة حجم الاستثمارات في المخطط الثلاثي وأربع مرات للمخطط الرباعي الأول، وتتلخص أهم الاتجاهات وأهداف هذا المخطط فيما يلي: تدعيم الاستقلال الاقتصادي وبناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني،رفع الناتج المحلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية ب 40 % على الأقل أي بزيادة سنوية مقدارها 10 % .

ووصل معدل الاستثمار الحكومي إلى 46 % بين عامين 1978 و1979 بينما لم يتجاوز 35 % سنة 1970 ، حيث شكلت حصة قطاع الصناعة 62 % ، وارتفع الاستثمار الإجمالي في الفترة (1969-1978) بالأسعار الجارية من 3409 مليون دينار جزائري إلى 5342 مليون دينار جزائري ، وهو ما يمثل 52% من الناتج.[1]

الفرع الثاني : الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1980-2000):

تتمثل الإصلاحات في هذه الفترة في المخطط الخماسي الأول والثاني ، برنامج التثبيت الاقتصادي الأول ، الثاني والثالث ، وبرنامج التعديل الهيكلي.

أولا : المخطط الخماسي الأول والثاني:

1. المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

خطت الجزائر سنة 1980 خطوة جديدة في طريق التخطيط ، فاعتمدت فترة زمنية أطول من تلك التي اعتمدتها المخططات الثلاثة السابقة ،وهي فترة خمس سنوات . لأن هاذين العاملين رئيسيان في تحديد اختيار الدولة لنوع

التخطيط الذي يجب تطبيقه : أهو تخطيط قصير الأمد أو متوسط الأمد. ويندرج المخطط الخماسي الأول أيضا ضمن هذا الصنف الأخير من التخطيط. [2]

[1]. وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 210، 211.

[2]- محمد بلقاسم بهلول ، **"سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر "ج2** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بدون طبعة ، بن عكنون الجزائر ، 1999، ص: 10.

إن المرحلة التكميلية (1978-1980) ، وهي مرحلة انتقالية بين المخططين الرباعي الثاني والخماسي الأول تم فيها استكمال البرامج الاستثمارية التي لم يتم تنفيذها ضمن آجالها طبقا للمخططات الثلاثة السابقة.

لتبدأ بعد ذلك مساوئ التخطيط المركزي تطفو على السطح ابتداءا من فترة الثمانيات ، حيث وابتداءا من سنة 1980 تم الشروع في تطبيق المخطط الخماسي الأول ، والذي ميز ارتفاع الاعتمادات المالية ومحاولة إحداث التوازن والتكامل بين القطاعين الصناعي والزراعي .[1]

نلخص أهداف المخطط الخماسي الأول على النحو التالي:

- استكمال إنعاش القطاعات التي لم تعط لها الأولوية من قبل و تدعيم الاقتصاد الوطني .

- الاهتمام أكثر بالجانب الاجتماعي للمواطن وتحسين معيشته ، معالجة الاختلالات التي تميزت الاقتصاد الوطني أثناء فترة السبعينات.

- الاهتمام أكثر بالهياكل القاعدية ،كالطرق السريعة ، الجسور ، السدود، ...الخ.

الهيكلة العضوية:إن أهم دواعي الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية في نظر السلطات ، هي مركزية هذه المؤسسات، وتوسع مجال نشاطها ، وكبر حجمها ، مما استلزم إعادة هيكلتها بأسلوبين متمايزين ، حيث يقتصر الأسلوب الأول على إعادة الهيكلة حسب المنتجات ، أما الثاني فكان حسب الجهات أوالمناطق .وعلى هذا الأساس فقد قفز عدد المؤسسات من 150 مؤسسة وطنية سنة 1980 إلى 480 مؤسسة . وقد كان أيضا من أهداف إعادة الهيكلة العضوية فصل ثلاث عمليات اقتصادية عن بعضها ، وهي عمليات الإنتاج ، التنمية والتسويق ، بغرض إعطاء دور أكبر لوظيفة التخصص ، حيث تصبح وظيفة اقتصادية مستقلة ، يسهل معها التحكم في التسيير .

✓ الهيكلة المالية: إن اتساع دائرة الهيكلة المالية ، والسرعة التي عرفتها ومع ضعف التأهيل للإطارات المالية للمؤسسات ، وشبه انعدام للحافز ، جعل من هذه العملية تتسم بعدة فجوات .وجدت المؤسسات الهيكلية نفسها ملزمة بتعويض لثلاث سنوات ، أي ما يعادل 80% من رقم أعمالها ، ولنفس الحساب (على المكشوف) ، أما المتبقي فهو عبارة عن تكاليف استغلال (مواد أولية ، يد عاملة ، ضرائب ورسوم،...الخ). كما عليها أن تدفع هذه النسبة ، بالإضافة إلى إلزامية دفع الديون الخارجية.[2]

✓ هيكلة الاستثمارات :

تزيد استثمارات المخطط الخماسي الأول بدون شك عن مثيلتها في المخطط الرباعي الثاني بشكل ملحوظ ، لأنه إذا كانت تكاليف البرامج الاستثمارية لهذا الأخير هي 311.3 مليار دج ،وحجم ترخيصه المالي 110.22 مليار دج فان الرقمين قد ارتفاعا على الترتيب في المخطط الأول إلى 560.6 مليار دج و 400.6 مليار دج ، بزيادة نسبية

[1]. محمد لموتي ، **"البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية واقتصادية للفترة(1970-2007)"** ، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2009 ، ص: 79.

[2]. عبد الرحمان تومي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص:27-31.

هي أيضا على الترتيب 80% وأكثر من 263% .ولقد كان توزيع تكاليف البرامج الاستثمارية للمخطط الخماسي الأول على النحو التالي:

- الاستثمارات المنتجة 297.61 مليار دج ، منها 59.4 مليار دج ، للزراعة ، و 213.21 مليار دج للصناعة، و 25 مليار دج لمقاولات الانجاز.
- الاستثمارات الشبه المنتجة 46.2 مليار دج منها 23.8 مليار دج للنقل والمواصلات السلكية واللا سلكية ، و17.8مليار دج للتخزين والتوزيع ، و4.6 مليار دج للسياحة.
- الاستثمارات غير المنتجة 216.69 مليار دج للبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية .[1]

2. المخطط الخماسي الثاني (1985-1989): تسارعت الأحداث لتضيف ضربة قاصمة للاقتصاد الوطني ، حينما هوت أسعار البترول ، وتراجعت عندها الإيرادات التي تمول الميزانية، وتفاقم الوضع ، فما كان من رئيس الجمهورية غير الإعلان عن إصلاحات عاجلة وعميقة في أكتوبر من سنة 1988 تمس بالدرجة الأولى دستور 1978 .

أمام مظاهر الأزمة ، يفاجئ الاقتصاد الجزائري بنكسة عنيفة تمثلت في انهيار أسعار البترول إلى 10$ للبرميل سنة 1986 ، أي بانخفاض قدر بنسبة 50% مقارنة مع العام 1980. تميزت الفترة أيضا بسقوط حر لإيرادات الصادرات الآتية من المحروقات ، وزاد الوضع الاقتصادي تأزما ، نتيجة الثقل المفرط لخدمات الديون الخارجية ، مما أثر سلبا على النمو الاقتصادي ، ورصيد ميزان المدفوعات ، وسعر الصرف .[2] كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول (3-1): يبين مؤشرات النمو وثقل المديونية :

السنة	1985	1986	1987	1988	1989
النمو الاقتصادي السنوي بالحجم %.	5.4	1.3	-0.8	-2	3.4
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دج).	5.17	-15	0.3	-10.9	-11.8
سعر صرف الدينار / $.	5.03دج	4.71	4.84	5.93	7.61
الديون الخارجية (مليار دولار).	17.5	21	24.7	25.1	25.8
خدمات الديون الخارجية (مليار دولار).	4.79	5.13	5.28	6.55	7.01
خدمات الدين / قيمة الصادرات %.	35	62.6	55.5	80.3	69.5

المصدر: عبد الرحمان تومي**"الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق"**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة 2011، الجزائر، 2011 ، ص:49.

[1]. محمد بلقاسم حسن بهلول ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 11، 12.

[2]. عبد الرحمان تومي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 48، 49.

ومن المعروف أن كل مرحلة في التخطيط الاقتصادي تتميز باعتماد أولويات رئيسية ، وتشخص هذه الأولويات بالنسبة للمخطط الخماسي الثاني فيما يلي: تنظيم الاقتصاد الوطني ،تطوير قطاع الفلاحة ، تقليل الاعتماد على الخارج .[1]

لقد قامت السياسة الجزائرية بالذهاب نحو إصلاح شامل لكل القطاعات ، ففكرة الإصلاحات هذه ظهرت بشكل جلي في العالم 1987 بعد هزة البترول مباشرة ، حيث حاولت الدولة تطبيقها خارج صندوق النقد الدولي ، والبنك العامي ، والتي نوجزها في النقاط التالية:[2]

- إعادة النظر في طريق التخطيط نحو لا مركزية أكثر و استقلالية المؤسسات العمومية (لا مركزية قطاعية).
- خوصصة كلية للقطاع الفلاحي ، وذلك باستحداث المستثمرات الفردية والجماعية.
- إلغاء احتكار التجارة الخارجية المتعلقة بالتموين الموجه للإنتاج.
- إدخال آليات جديدة لإنعاش الصادرات .
- إصلاح المنظومة البنكية والنقدية و إصلاح المنظومة التشريعية ، وإعادة النظر في الاستثمارات الخاصة.
- إصلاح تشريع العمل وإصلاح المالية المحلية.

غير أن نتائج هذه الاصلاحات جاءت مخيبة للآمال ، بل كرست استمرارية التدهور الاقتصادي والاجتماعي ، حيث تراجع النمو الاقتصادي إلى (% 2.7-) خلال الفترة (1987-1988) .

ثانيا: الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1989-2000):

1. برنامج التثبيت الاقتصادي الأول(1989-1990):

إن العلاقة المباشرة بالجزائر بصندوق النقد الدولي ترجع إلى بداية الثمانينات من القرض الماضي مما أدى إلى وجود مجموعة من الاتفاقيات بين الجزائر والصندوق ، بعضها نفذ جزئيا والبعض الآخر لم يجد مجالا للتطبيق لأسباب عديدة حتى إبرام هذا الاتفاق ، وهو البرنامج الذي نال حظه من التطبيق ، في ضوء الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات .[3]

300 مليون دولار لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير ، مع مدة الانفاق سنة واحدة.

[1]. محمد بلقاسم حسن بهلول ، مرجع سبق ذكره ، ص: 140.

[2]- عبد الرحمان تومي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 50، 51.

[3]. مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 130

تتمثل إجراءات الاتفاق لإصدار قانون النقد والقرض فيما يلي :

- تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات .
- إجراء تغيرات هيكلية في مجال السياسة النقدية .
- السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية.[1]

يمكن التعرف على أ هم أهداف الهيئتين ، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وفق المخططين التاليين:

الشكل(3-1): يبين أهداف صندوق النقد الدولي:

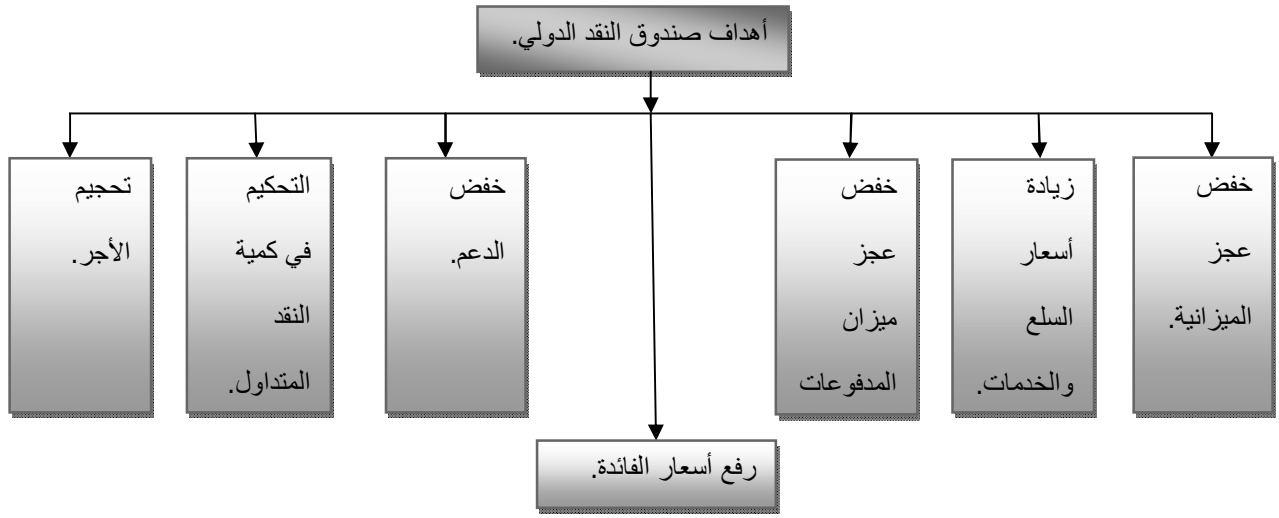

المصدر: عبد الرحمان تومي ،**"الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق"**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة 2011، الجزائر، 2011، ص: 63.

الشكل(3-2): يبين أهداف البنك الدولي:

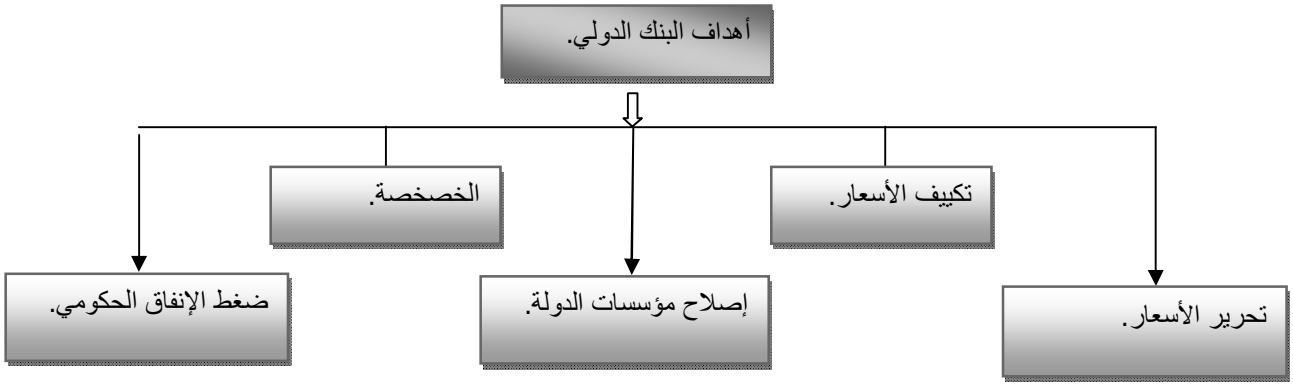

المصدر : عبد الرحمان تومي ،**"الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق"**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة 2011، الجزائر، 2011 ، ص: 65.

[1]. مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 130، 131.

2. برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني (1991-1992): إن لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى من أجل حصولها على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية من أجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي وعليه اتفقت الجزائر مع صندوق النقد الدولي على بعض الإجراءات يمكن عرض أهمها فيما يلي :

إصلاح المنظومة المالية ،تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري، تحرير التجارة الخارجية وكذلك الداخلية والعمل على رفع صادرات النفط،[1] تشجيع أنواع الادخار وتخفيض من الاستهلاك ،تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة .

وكانت الانجازات المحققة كما يلي :

- تحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي .
- إصدار بعض التشريعات التي تحده شروط التدخل في نطاق التجارة الخارجية والداخلية من استيراد وتصدير وغيرها.
- إصدار مراسيم تخص النظام المالي كإنشاء سوق القيم المنقولة وهيكلة السوق المالي .
- إصلاح النظام الضريبي وتحرير القيود الجمركية .
- تشجيع الاستثمار الخارجي وفتح المنافسة الأجنبية .وخلال هذه المدة تحققت النتائج التالية :

بلغ مستوى القرض ب 300 مليون من حقوق السحب الخماسي (DTS) أي ما يعادل 403 مليون دولار.

- انخفاض المديونية الخارجية من 28.379 مليار دولار سنة 1990 إلى 27.67 مليار دولار سنة 1991 إلى 26.7 مليار دولار سنة 1992 ، مع ارتفاع خدمة المديونية.
- بلغ رصيد الخزينة 14 مليار دولار كفائض نتيجة تطبيق سياسة ترشيد في النفقات العامة.
- بلغ فائض الميزان التجاري 4.70 مليار دولار ، حيث كانت الصادرات 12.73 مليار دولار والواردات 8.03 مليار دولار.
- رفع معدل الخصم من 10.5% إلى 11.5% سنة 1992.

➢ ابتداءا من سنة 1992 بدأت تظهر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري حيث ازداد الاستهلاك الحكومي بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي . قامت الجزائر بإصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة ومنها تغير مقدار التضخم مما أدى إلى تغيير قيمة الدينار بسبب ارتفاع في الكتلة النقدية بحوالي 21.2 % كما أن نسبة البطالة وصلت إلى 23.2% . [2]

---

[1]. إيمان بوعكاز ، **"أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي :دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال (2001-2011)"** ، أطروحة شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر ، 2015 ، ص: 195.

[2]- مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 132، 134.

انخفضت الجباية البترولية من 24.1 مليار دينار إلى 16.1 مليار دينار بين سنتي 1990 و 1991 ، وما أثر على ميزان المدفوعات . لان الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على صادرات المحروقات .إن مع حلول سنة 1992 سجلت الجزائر عجزا في الخزينة بلغ 100 مليار دينار سنة 1993 أي بنسبة 7.4% من إجمالي الناتج الداخلي ، ويعود ذلك إلى قرار الحكومة الجزائرية برفع أجور ورواتب العمال في سبتمبر 1991 ، وبالتالي فإن عجز الخزينة لسنة 1993 أدى إلى ارتفاع نفقات الميزانية.[1]

3. برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث(1994-1995): إن تنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي يقتضي أساسا القيام بجملة من الأمور ، منها إيقاف تراجع النمو الاقتصادي ، واحتواء وتيرة التضخم ، وتعميق الإصلاحات الهيكلية ...وغيرها.

✓ أهداف البرنامج:

- التقليص من الكتلة النقدية، القضاء على عجز الميزانية العمومية أو على الأقل تخفيضها.
- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات ، وذلك عن طريق تخفيض عبء الديون الخارجية.
- الاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد.

✓ النتائج المحققة من البرنامج: تتمثل النتائج المحققة خلال فترة هذا البرنامج في إيقاف النمو الاقتصادي ، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي -0.2 بالمائة في فترة البرنامج ، بينما -2 بالمائة في عام 1993 ، كما أن معدل التضخم لم يتجاوز 29 بالمائة عوض 40 بالمائة المتوقعة حسب البرنامج . وتم تخفيض قيمة العملة المحلية ب 40.17 بالمائة في سنة 1994 ، كما خفض عجز الميزانية العمومية من 8.7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1993 إلى 4.4 بالمائة في عام 1994.

4. برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998): إن التصحيح الهيكلي في الجزائر ضرورة حتمية لا مفرد منها ، فهو يسمح للجزائر يتطور اقتصادها وانفتاحه على العالم الخارجي ، وهو ضرورة وطنية نابعة من الوضعية المتدهورة للاقتصاد الوطني.

لذلك فإن برنامج التصحيح الهيكلي هذا هو تجسيد للإجراءات المسطرة من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني والانتقال إلى اقتصاد السوق . لقد تركزت أهداف هذه الإصلاحات على إنعاش الاقتصاد الوطني واستقراره ، مع المحافظة على مستوى تشغيل دائم ، بالإضافة إلى مواصلة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية ، والبدء بخوصصة جزء من المؤسسات العمومية ومواصلة التحرير الاقتصادي.[2]

---

[1]. مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 134، 136.

[2]- مصطفى محمد عبد الله ، وآخرون ، **"الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية"** ، مركز دراسات الوحدة العربية الجزائر ، الطبعة الأولى 1999، بيروت ، 1997 ، ص ص: 361، 365.

من أجل تحقيق هذه الأهداف رسمت السلطات المركزية سياستين اقتصاديتين ، الأولى تتمثل بسياسة اقتصادية ظرفية والتي تتعلق بالتدابير المالية والنقدية التي تسمح بتحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص عجز الميزانية .والثانية تتمثل في السياسة الاقتصادية على المدى المتوسط ، فإن السلطات المركزية عزمت على توفير كل الوسائل الممكنة من أجل العودة إلى النمو الاقتصادي الذي يستجيب لمتطلباتنا .[1]

تتمثل أهم الإجراءات التي استخدمت لتنفيذ البرنامج في :[2]

تحرير أسعار الصرف وتحديدها وفقا لقواعد السوق ،تحرير أسعار الفائدة ومنح استقلالية أكبر للبنوك التجارية فيما يخص القروض ،القضاء على عجز الموازنة وتنمية الادخار العمومي، العمل على خوصصة المؤسسات العمومية للمستثمرين الوطنيين والأجانب ، العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات، إصلاح النظام المالي والمصرفي... وغيرها من الإجراءات.

- ✓ النتائج المحصلة من البرنامج:بالنسبة للنمو الاقتصادي كانت النتائج ايجابية ، حيث بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي 4.3% بعدما كان ساليا لفترة طويلة .انخفضت نسبة عجز الميزانية إلى 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 4.4% في عام 1994 ، وهذه النتيجة تنبئ بالأداء الجيد لسياسة الميزانية في المدى المتوسط . زادت الكتلة النقدية M_2 ب 10.5 % عام 1994. بلغ نسبة التضخم في نهاية عام 1999 ب 29.8 % عوض 22.6% المخططة في البرنامج ، والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع تكلفة الواردات ، والى ارتفاع الأسعار التي لا تزال محددة إداريا ، بالإضافة إلى الارتفاع في سعر صرف الدينار.[3]

عرف القطاع الزراعي نموا ملحوظا خلال سنتي 1995 و1996 بمعدلي نمو قدرهما 15% و 19.5% على التوالي وذلك بسبب العوامل المناخية المناسبة. وعرف القطاع الصناعي تدهورا ملحوظا نتيجة نقص التموين اللازم وحل المؤسسات العمومية.[4]

5. تعميق استقرار الاقتصاد الكلي (1998-2000): ونظرا لكون إصلاحات هذه الفترة جاءت لتعمل على التحكم في استقرار الاقتصاد الكلي ، وتحاول جهدها من خلال الأدوات المالية والنقدية لبعث النمو من جديد ، وبالتالي معالجة البطالة والتقليل من حد المديونية ، وتوفير مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر. تمثل العناصر ، الوضعية الخارجية ، المالية العامة ، والوضع النقدي ضوابط مالية ونقدية تنعكس آثارها على النمو والبطالة من جهة ، والنمو والاستثمار من جهة أخرى ، كما أنها ثلاثة أهداف أساسية سعت إلى تحقيقها كل الحكومات المتعاقبة ببرامجها المختلفة.[5]

---

[1]. مصطفى محمد عبد الله ، آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 363، 366.

[2]. إيمان بوعكاز ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 203، 204.

[3]. مصطفى محمد العبد الله ، وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص: 366، 367.

[4]. إيمان بوعكاز ، مرجع سابق ، ص: 206.

[5]. عبد الرحمان تومي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 110.

الفرع الثالث:تطور النفقات العامة خلال الفترة (1970-2000):

من أجل تمويل المخططات التنموية الطموحة سجلت النفقات العامة وتحديدا نفقات التجهيز تزايدا مطردا وخصوصا النفقات المتعلقة بالاستثمارات العامة.ابتداءا من سنة 1981 حتى سنة 1987 ظلت النفقات التجهيزية محافظة على منحنى التزايد . غير أنه وفي النصف الثاني من الثمانينات اتسم الوضع الاقتصادي العالمي بالتأزم نتيجة لاختلال معدلات الفائدة ، تذبذب أسعار الصرف ، وانخفاض أسعار البترول.[1]

الجدول (3-2): تطور هيكل النفقات العامة خلال (1970-1989):

الوحدة:مليار دج.

السنوات.	النفقات العامة الكلية.	نفقات التسيير.	نفقات التجهيز.	نسبة التغير في النفقات العامة.	نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي.
1970	5.86	4.24	1.62	7.52	25.58
1971	6.94	4.69	2.25	18.43	29.51
1972	8.2	5.37	2.83	18.15	29.88
1973	9.99	6.27	3.72	21.86	31.12
1974	13.41	9.41	4	34.22	24.13
1975	19.07	13.66	5.41	42.21	23.1
1976	20.12	13.17	6.95	5.5	27.16
1977	25.47	15.28	10.19	26.61	29.2
1978	30.11	17.58	12.53	18.18	28.27
1979	33.34	20.09	13.25	10.74	26.02
1980	44.02	26.79	17.23	32.02	27.09
1981	57.66	34.21	23.45	30.98	30.11
1982	72.45	38	34.45	19.5	34.9

[1]:إيمان بوعكاز ، مرجع سبق ذكره ،ص:271.

1983	84.83	44.39	40.43	6.68	36.3
1984	91.6	50.27	41.33	2.2	43.86
1985	100.32	54.66	45.66	9.52	46.6
1986	104.65	61.15	43.5	4.31	42.3
1987	108.02	63.72	44.3	2.07	34.54
1988	119.7	76.2	43.5	15.17	34.43
1989	124.5	80.2	44.3	4.01	29.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات : المالية العمومية حوصلة إحصائية(1962-2011)، اعتمادا على الموقع :

www.ons.dz.

ارتفعت وتيرة النفقات العامة من 142.400 مليار دج سنة 1990 إلى 235.200 مليار دج سنة 1991 بنسبة زيادة مرتفعة وصلت إلى 65.1% لترتفع سنة 1995 إلى 589.300 مليار دج بنسبة زيادة تقدر ب 27.6 % ، وكان السبب في ذلك تحسين الإيرادات العامة للدولة نظرا لارتفاع أسعار البترول التي عرفت انتعاشا ملحوظا ، حيث بلغ سعر البرميل 23.73 دولار سنة 1990. بالإضافة إلى التدابير التي اتخذت في هذه الفترة والمتمثلة في إنشاء الشبكة الاجتماعية ، وتواصل عجز الهيئات العمومية والتي تمول بصفة مستمرة من خلال نفقات الميزانية العامة.

كما تم تخصيص مبالغ ضخمة لتطهير المالي للمؤسسات العمومية والتي انتقلت من 76 مليار دينار جزائري سنة 1994 إلى 124.4 مليار دينار جزائري سنة 1996 كلها مولت من النفقات العامة للدولة ، وهذا ما تؤكده نسبة الزيادة المعتبرة للنفقات التي قدرت ب 27.6 % سنة 1995 و 22.9% سنة 1996 ، ولكن بالتدقيق في نسبة الزيادة التي عرفت انخفاضا منذ سنة 1995 إلى غاية 1998 يرجعه بعض الاقتصاديين إلى آثار الإصلاحات التي مست جميع القطاعات الاقتصادية وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي.

إن النفقات العامة خلال الفترة (1990-1998) كانت في تزايد مستمر ، حيث بلغت أقصاها سنة 1998 بما يقارب 876.200 مليار دينار جزائري ، في حين حققت أقل قيمة سنة 1990 بما يقارب 142.400 مليار دينار جزائري.[1]

[1]. بلال عوايشة ، فاطمة الزهراء ناصر ، **"إصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة:دراسة حالة الجزائر خلال (1990-2014)"**، مذكرة شهادة الماستر في علوم التسيير ، جامعة العربي التبسي تبسة الجزائر ، 2015 ، ص ص: 66، 67.

المطلب الثالث: تقييم الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية:

سنحاول في هذا المطلب تقييم المراحل السابقة من الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة (1970-2000) على النحو التالي :

الفرع الأول: تقييم الإصلاحات الاقتصادية خلال (1970-1979):

تتمثل المؤشرات الايجابية في ، وصول معدل النمو إلى 7 بالمائة ، مستوى الاستهلاك 4.5 بالمائة ، معدل الاستثمار 47.5 بالمائة ، انخفض التضخم إلى 7 بالمائة وانخفضت البطالة سنة 1977 إلى 22.30 ، في حين ارتفع الناتج الداخلي الخام في القطاع الصناعي 65.42 ، حققت صادرات المحروقات معدل 41.70 بالمائة سنة 1974 ، مع تأميم الدولة لما فوق الأرض وما في باطنها وتطبيق مبدأ التسيير الذاتي.

أما المؤشرات السلبية نوجزها في النقاط التالية: تقهقر القطاع الصناعي في معدل الاستثمار حيث سجل 5.04 بالمائة مع نهاية 1978،نسبة الغلاف المالي الموجه للاستثمار في قطاع الفلاحة تعتبر ضعيفة جدا إذا ما قورنت بالقطاع الصناعي ، عزوف الاستثمار الأجنبي عن مواصلة السير وفق نموذج التنمية الجديد ، بل المغادرة نحو بلدان أخرى لعدة أسباب اقتصادية وسياسية، الكلفة المرتفعة للتنمية ،الاستعمال الضعيف لطاقات الإنتاج ،ضعف التكامل الاقتصادي،بيروقراطية متنامية في تسيير الاقتصاد ،ضعف فعالية الجهاز الاقتصادي والاجتماعي ،غياب إستراتجية مالية تقوم على التحاليل اللازمة.[1]

الفرع الثاني : تقييم الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1980-2000):

أولا: المخطط الخماسي الأول والثاني:

من خلال تتبعنا للنتائج التي حققتها الجزائر إلى غاية نهاية الثمانينات ، نجد أن أهم العوامل التي أضعفت الاقتصاد الجزائري هي : تبني التسيير المركزي للاقتصاد ، والنمو الديموغرافي المتزايد والاعتماد المطلق على تصدير منتوج واحد ألا وهو النفط الذي تمثل حصة إيراداته 97 % من مجموع إيرادات الدولة، مما جعل الاقتصاد الوطني يستجيب للصدمات الخارجية، خاصة الصدمة النفطية سنة 1986 ، بالإضافة إلى التبذير الكبير للموارد والأعمال العمومية.[2]

من الأسباب القوية لمظاهر هذه الأزمة ، هي تلك النتائج غير المتوقعة من طرف الجهاز التنفيذي ، حينما اعتمد سياسة إعادة الهيكلة ، بالشكل الذي مر بنا ، لأنه وببساطة وجد الجهاز الإنتاجي نفسه غير قادر على تحقيق ثلاثة أهداف ، هي في غاية الأهمية . فالهدف الأول، هو توفير السلع الصناعية والغذائية ، والثاني يقوم على تموين الجهاز [3]

---

[1]. عبد الرحمان تومي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 13، 16.

[2]. بوعلام مولاي ، **" البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال (1970-2014)"** ، أطروحة شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة يحي فارس المدية الجزائر ، السنة الجامعية :2015-2016 ، ص: 137.

[3]. عبد الرحمان تومي ، مرجع سابق ، ص:37.

الإنتاجي نفسه بنفسه ، أما الهدف الثالث فكان المقصود من ورائه تقليص الاعتماد على المحروقات في التصدير.

إن من أبرز مظاهر الأزمة وأخطرها ، حينما تجد مؤشر البطالة باللون الأحمر ، وهكذا فعلى مستوى إتاحة فرص العمل ، فان السياسة الجديدة لهيكلة الاستثمارات وصلت إلى حد غير مقبول ، إذ بات متوسط الإتاحة خارج القطاع الفلاحي يسجل تراجعا ملحوظا.

إن مثل هذه السياسة الاقتصادية جعلت الدولة في وضع لا تحسد عليه ضمن مثلث رهيب يصعب الخروج منه ، الأول ، ليس للدولة القدرة على تموين المواطنين بمواد الاستهلاك ، والاقتصاد بوسائل الإنتاج لضمان دورانه ، لأن الغلاف الواجب رصده لذلك يصل إلى 7 مليار دولار أمريكي سنويا على الأقل . والثاني ، تسديد خدمات الديون التي بلغت عتبة 7 مليار دولار أمريكي مع نهاية العام 1989. والثالث ، احتياجات الاستثمار لإنعاش الاقتصاد ، إذ قدر بحوالي 7 مليار دولار في السنة.[1]

ثانيا : تقييم الإصلاحات خلال (1989-2000):

لقد تباينت الآراء حول مدى كفاءة برنامج التعديل الهيكلي في تحقيق أهدافه ، وسوف نركز على تقريرين يعكسان رأي خبراء صندوق النقد الدولي ، ورأي خبراء المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر.

- رأي خبراء صندوق النقد الدولي:فقد أكدوا على النتائج الايجابية بل لقد جاء في إحدى فقرات التقرير: "حقق البرنامج الذي نفذته الجزائر سنة 1994 نتائج باهرة في استقرار الوضع الاقتصادي الكلي". وكان التركيز على التوازنات الكلية النقدية والمالية ، منها. تراجع معدل التضخم من 39% سنة 1994 إلى 6% سنة 1997 ، وانخفاض النفقات الجارية، وتزايد إيرادات الميزانية .

- رأي خبراء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: لقد قيم خبراء المجلس أداء البرنامج تقييما سلبيا ، وقد ركز على القضايا المتعلقة بالنمو الدائم وأكدوا على السلبيات التالية والتي نتجت عن تطبيق البرنامج وهي: استمرار ضعف دور القطاع الزراعي ، ونمو البطالة وانعدام السياسة الوطنية للتشغيل ، إخفاق البرنامج في توفير ظروف إنعاش النمو الدائم.[2]

مكنت برامج التعديل الهيكلي في الكثير من الدول من استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية إلا أنها ومن الجانب الاجتماعي أدت إلى زيادة الفقر والبطالة بسبب الخوصصة وما ترتب عنها من تسريح للعمال وبسبب التحرير والتخلي عن عدم الأسعار وكذلك تخفيض الإنفاق الحكومي.[3]

[1]. عبد الرحمان تومي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 38-53.

[2]. زهية بحري ، مرجع سبق ذكره ، ص: 108.

[3]. زكريا محمد ، شيخة خليفة بلقاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص: 91.

انعكست بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية جراء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر للفترة (1994-1998) أبرزها:

- ✓ النتائج الاقتصادية:لقد استكملت الجزائر مختلف مراحل تنفيذ اتفاقها مع صندوق النقد الدولي خلال سنة 1998 وتبين من خلال عملية التقييم التي قامت بها الدولة ، أنه تم تسجيل جملة من النتائج الايجابية على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية ، منها ن انخفاض نسبة التضخم إلى 6% سنة 1997 بعدما كانت 39% سنة 1994 ، هذا الانخفاض تواصل في السنوات الموالية ليصل إلى نسبة 2% سنتي 1999 و2000 ؛ الزيادة في احتياطي الصرف من 1.5 مليار دولار سنة 1993 إلى 2.1 مليار دولار سنة 1995 و8 مليار دولار في نهاية سنة 1997 وهو ما يعادل تسعة أشهر من الاستيراد.
- ✓ الآثار الاجتماعية ، تفاقم ظاهرة البطالة: إذا كانت عملية التصحيح مكنت ، بعد أربع سنوات من استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية ، فان الأوضاع الخاصة بالتشغيل تدهورت بانتظام وذلك بسبب غياب استثمارات جديدة سواء ذات طابع عمومي أو خاص ، إضافة إلى جانب التسريح المكثف للعالمين، وتفاقم معدلات البطالة التي تزايدت نسبتها حيث انتقلت من 12.6% سنة 1988 إلى 28.6% سنة 2000.[1]

تمكنت الجزائر من استرجاع النمو الايجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية المسجلة ، ومن خلال الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية تم تحقيق نتائج ايجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية، حيث سجلت سنة 1998 معدل نمو 5.1% وفائض في الميزان التجاري واستطاعت الصادرات تغطية الواردات وتحكم السياسة النقدية بمعدل التضخم الذي صار في حدود 5% ، وزيادة احتياطات من خلال النمو كان واضحا فبعد معدلات النمو السلبية التي عرفتها الجزائر سنة 1987 و1989 وسنة 1992 ، ترتب على الجزائر صعوبة التحكم في هذه العوامل بالإضافة إلى سوء التسيير والتنظيم وتدني وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي الجزائري.

خلال الفترة (1995-1998) ن كان هناك نمو ايجابي حيث بلغ معدل متوسط 3.2% ثم تراجع عام 1997 إلى 1.1% ليعرف أعلى قيمة له سنة 1998 ب 5.1% ، ثم انخفض إلى 3.2% و 2.2% سنتي 1999 و2000 على التوالي ، ومنه يتضح لنا أن العوامل الخارجية لعبت دورا حاسما للوصول إلى هذه النتائج .من اهمها: الظروف المناخية الملائمة خاصة مع بداية فترة البرنامج ، حيث سمحت بتحسن المردود الفلاحي وبالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 15% سنة 1995 إلى 21% سنة 1996. على عكس القطاع الصناعي الذي عانى الكثير خلال فترة البرنامج.

وقد تميزت هذه الفترة بارتفاع معدلات النمو في قطاع المحروقات مقارنة بمثيلاتها خارجه ، كانت بالأساس نتيجة تطور سعر النفط الجزائري الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد الجزائري .[2]

---

[1]. زكريا محمد ، شيخة خليفة بلقاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص:95.

[2]. بوعلام مولاي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 149.

المبحث الثاني: برامج الإنفاق العام خلال الفترة (2001-2016):

سمح تحسن الوضعية المالية التي عرفته الجزائر بداية الألفية الثالثة نتيجة الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات في تحول السياسة الاقتصادية المتبعة إلى توسع في الإنفاق العام ، قصد الخروج من تبعات الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر ، إذ تم إقرار برامج تنموية تقوم على محاور رئيسية من 2001 حتى 2016.

المطلب الأول : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

قبل التطرق إلى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، نقوم بعرض لمحة عامة عن مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي:

1. تعريف سياسة الإنعاش الاقتصادي: من بين المبادئ العامة في الاقتصاد الكلي ، إمكانية استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي وتحريك الاقتصاد إذا كان في حالة ركود ، وتعتبر سياسة الإنعاش والنمو الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي استخدمتها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب ، ومن ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى. وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة ، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية . وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي ، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق الخاص أو العمومي الاستهلاكي أو الاستثماري قصد تحفيز الإنتاج ، وعن طريق تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب ، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة ، كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض بمثابة سياسة إنعاش ما دام الغرض منها دعم الإنعاش الاقتصادي والنشاطات ولكن بتنشيط العرض على الرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي .[1]

2. أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي: وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فان الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي: [2]

---

[1]. خلف فاروق ، **"نتائج تطبيق برنامجي الإنعاش والنمو الاقتصادي ما بين المنظور القانوني والتطبيق الواقعي"** ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي الجزائر ، مجلة العلوم القانونية والسياسية (العدد12-السنة 2016) ، ص: 22.

[2]. نبيل بوفليح ،**"دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر"** ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر ،الملتقى الدولي التاسع حول : في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية ، يومي 23-24 نوفمبر 2014 ، ص: 2.

- تنشيط الطلب الكلي .

- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.

- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

مما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة.

أثرت الأزمة الاقتصادية التي شاهدتها الجزائر ابتداءا من سنة 1986 على معدلات النمو الاقتصادي ، حيث سجلت نسب نمو متدنية خلال (1987-1994) وهو ما حذا بالحكومة إلى تطبيق برامج وسياسات إصلاحية بمساعدة صندوق النقد الدولي. إن ضعف معدلات النمو الاقتصادي المسجلة المصحوبة لانخفاض معدل استخدام الموارد والطاقات المتاحة للجهاز الإنتاجي أدى إلى اقتناع الحكومة بضرورة تطبيق برنامج لدعم النمو الاقتصادي من خلال رفع نسبة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية الطلب الداخلي ومن ثم رفع طاقة التشغيل المتاحة للجهاز الإنتاجي والتي تؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي. [1]

ثانيا: وسائل سياسة الإنعاش:

للقيام بهذه السياسة ، تستعمل الدولة عادة واحدة أو أكثر من الوسائل المتاحة لديها لتنشيط الطلب الكلي ، أو العرض الكلي، أو الاثنين معا. تطبق سياسة الإنعاش الاقتصادي بواسطة الطلب عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:

- التحولات الاجتماعية المدفوعة للأفراد ، أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع ، وغيرها من أنواع التحويلات والتي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح ، وبالتالي تحفيزا للطلب.

- الإنفاق العمومي الكلي (الاستهلاك والاستثمار) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات.

- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة كحل مؤقت لمشكلة البطالة ، إلى أن يتمكن الاقتصاد من الإنعاش وتوفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل. [2]

---

[1]. نبيل بوفليح ، **"دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2014)"** ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (العدد9-السنة 2013) ، ص ص: 43، 44.

[2]- محمد مسعي ،**"سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"** ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر ، مجلة الباحث ، (العدد10-السنة 2012) ، ص ص: 148، 149.

- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد ، ومن ثم حفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه .

أما فيما يخص سياسة الإنعاش بواسطة العرض التي تهدف عموما إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل كلفة وأكثر جاذبية ، فان تدخل الدولة "غير المباشر" يكون في الغالب بواسطة وسيلتين رئيسيتين ، هما:

- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة ، مما يشجع على الاستثمار الخاص.

- القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسع نشاطاتها ، مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات ، أو برامج التكوين المهني والجامعي ...الخ.[1]

الفرع الثاني: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

يعتبر هذا البرنامج من منظور متخذ القرار في الجزائر ، أداة من أدوات السياسة الاقتصادية المعروفة والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام .

أولا: أهداف البرنامج:

سطر برنامج الإنعاش الاقتصادي أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية ، فأما الأهداف العملية فتنطلق من إعادة تنشيط الطلب ؛ التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشأة للقيمة المضافة ومناصب الشغل ، عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسة الإنتاج الصغيرة والمتوسطة ، لاسيما المحلية منها ؛ ورد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية ؛ تحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية . وترمي هذه الأهداف العملية إلى ثلاثة أهداف نوعية ، هي: مكافحة الفقر ، إنشاء مناصب الشغل ، تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري ،إن برامج التعديل المطبقة من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى ، أدت إلى تقليص المعدل، مستوى معيشة السكان.[2]

و تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية ، من خلال :[3]

الإسراع في وتيرة انجاز كبرى للتحويلات من المياه، الشروع في انجاز حظيرة المعلوماتية بسيدي عبد الله ، كخطوة أولى نحو إرساء إستراتيجية للبحث والتنمية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ، مواصلة الجهد المبذول المتعلق بالمناطق الصناعية، سواء كان من حيث تطهير العقار الصناعي أو العصرنة ، العمل على تنفيذ البرامج المتعلقة بالبيئة ، العمل على تنفيذ برامج إعادة التأهيل الحضري مع ربط التجمعات السكانية سواء كانت ريفية أو حضرية بشبكة الغاز ، إنشاء شبكات تضامن لحماية الشرائح الهشة من المجتمع واستعادة التلاحم الاجتماعي.

---

[1]. محمد مسعي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 149.

[2]. صالحي ، مخناش فتيحة ، **"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال (2001-2014)"** ، جامعة سطيف 1 الجزائر ن المؤتمر الدولي حول: أثر برامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي)2001-2014) "، يومي 11-12 مارس 2013 ، ص:3.

[3]. عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره ، ص: 217.

ثانيا: مضمون البرنامج: لقد شهدت بداية سنة 2001 صياغة برنامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثي الذي غطى الفترة (2001-2003) ، وخصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار ، كما أن ما ميز هذه الفترة هو الزيادة في الأجور، حيث كثر الحديث عن انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين مما اضطر السلطات إلى رفع الكتلة الأجرية ، حيث كلفت هذه الزيادة ما يعادل 130 مليار دينار ، كما أن الإنفاق الاستثماري زاد بمعدل 20% بالمقارنة مع سنة 2000 ، ولقد حاولت السلطات تطبيق فكرة تحديد الإنفاق الحكومي والتركيز عل فعالية هذا الإنفاق ، حيث أن التحدي كان في إدارة هذا الإنفاق وليس في كميته ، ولقد عرفت السنة الموالية 2002 ارتفاع الإنفاق الحكومي 6.10% بالمقارنة مع السنة السابقة ، كما أن الإنفاق الاستثماري ارتفع ارتفاعا طفيفا ب 6 مليار وبلغ 509 مليار دينار ، ومن الملاحظ أن عجز الموازنة بلغ 100 مليار دينار ، وهو ما يعادل 9.23% من الناتج المحلي ، وعرفت هذه السنة تنفيذ جزء كبير من مخطط الإنعاش الاقتصادي حيث تم استهلاك 380 مليار دينار من الغلاف المالي المقدر ب 525 مليار دينار التي تم تخصيصها لهذا المخطط.[1]

يتمحور مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد من 2001 إلى 2004 بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء ، الأشغال العمومية ، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية.[2] كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(3-3): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

الوحدة : مليار دج.

القطاعات/السنوات.	2001	2002	2003	2004	المجموع"مبالغ"	المجموع"نسب"
أشغال كبرى وهياكل قاعدية.	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية .	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري.	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات.	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع.	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: بودخدخ كريم ،**"أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)"**، مذكرة شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية:2009-2010 ، ص:194.

[1]. وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 229، 230.

[2]. كريم بودخدخ ، مرجع سبق ذكره ، ص: 194.

الشكل(3-3): التمثيل البياني لنسب مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

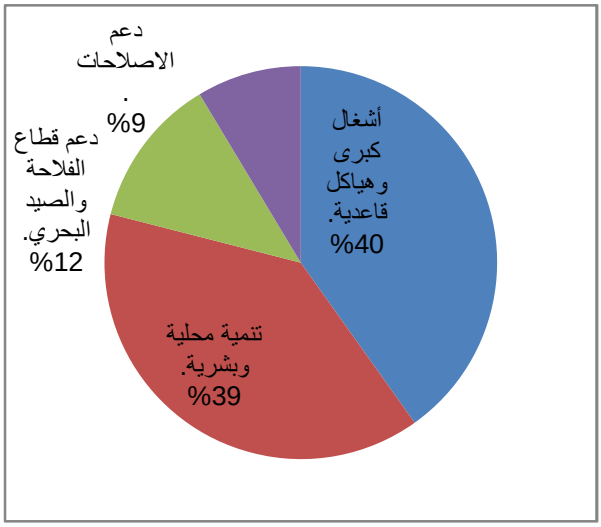

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا عل الجدول السابق.

بلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حوالي 15974 مشروعا وزعت على النحو التالي: [1]

الجدول (3-4): التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004):

القطاعات.	عدد المشاريع المدرجة.
الري ، الفلاحة ، والصيد البحري .	6312
السكن ، العمران والأشغال العمومية.	4316
تربية ، تكوين مهني ، وتعليم عالي ، وبحث علمي.	1369
هياكل قاعدية ، شبانية ، وثقافة.	1296
أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية.	982
اتصالات وصناعات .	623
صحة ، بيئة ، ونقل.	653
حماية اجتماعية.	223
طاقة ودراسات ميدانية.	200

المصدر: بودخدخ كريم ،**"أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)"**، مذكرة شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية:2009-2010 ، ص:195.

[1] كريم بودخدخ ، مرجع سبق ذكره ، ص: 195.

ارتفعت قيمة الصادرات الصناعية والغذائية الجزائرية ، وبلغت عام 2004 حوالي 750 دولار ، وهو ما يعادل نسبة 3% من مجموع صادرات الجزائر ، وأظهرت الإحصائيات الرسمية أن نسبة نمو الصادرات غير النفطية والغازية خلال عام 2004 ، مقارنة مع عام 2003 ، بلغت 20% وجاءت صادرات الزيوت والأسمدة الكيماوية والمواد الحديدية والنحاس في المرتبة الأولى.

ولا بد من الإشارة إلى أن الديون الخارجية تراجعت إلى 21.4 مليار دولار في نهاية عام 2004 ، وذلك بحسب مصادر البنك المركزي الجزائري ، في حين بلغ مجموع الديون الخارجية 23.2 مليار دولار في نهاية 2003. وكانت خدمة الديون باستثناء التسديدات المبكرة ، ارتفعت إلى 4.44 مليار دولار في نهاية عام 2004 ، وهو ما يعادل 12.6% من قيمة الصادرات في مقابل 17.7% خلال 2003 و 68.21% خلال 2002.[1]

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

هو الذي قدرت له الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 ملايير دينار (114 مليار دولار) بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1.216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية ، لا سيما برنامج الجنوب والهضاب العليا ، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش والبرامج التكميلية المحلية ، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدرت ب 9.680 مليار دينار حوالي 130 مليار دولار ، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.[2]

الفرع الأول: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو :

اعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في الاقتصاد الجزائري ، وذلك من حيث قيمته المرتفعة ، والتي بلغت ما يقارب 55 مليار دولار، وقد كان يهدف إلى:[3]

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواءا من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني.
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.
- رفع معدلات النمو الذي يعتبر الهدف الرئيسي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه.
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارها من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي.

---

[1]. بشار يزيد الوليد ،**"التخطيط والتطوير الاقتصادي: دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية"** ، دار الراية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2008، ص ص: 334، 335.

[2]. كريمة مشتقة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 52.

[3]. عبد الصمد سعودي ، حسين بلعجوز ، **"إصلاحات السياسات النقدية** في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التضخم، والكتلة النقدية، وأسعار الصرف في الجزائر"، جامعة المسيلة الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (العدد12) ، ص: 38.

تتميز أهداف برنامج دعم النمو عن أهداف برنامج الإنعاش ، كونها مقيدة بأرقام محددة ، وبآجال ترتبط بعمر البرنامج ، مما يضفي نوع من الالتزام الأخلاقي ، كون الحكومة ولأول مرة تضع نفسها على المحك الاجتماعي ، وسوف نكتفي بذكر أهمها على النحو التالي:[1]

- ضمان الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 5% طوال المرحلة ، وهو التزام يأخذ بعين الاعتبار الاختلالات العديدة الممكنة.

- إنشاء 100.000 مؤسسة اقتصادية جديدة.

- توفير مليوني منصب شغل جديد ، نصفه عبر التوظيف في جميع القطاعات أو الاستثمار الذاتي ، و النصف الآخر عبر البرامج العمومية المستهلكة لليد العاملة.

- إنشاء 150.000 محل تجاري ، بمعدل متوسط 100 محل لكل بلدية ، عبر التراب الوطني.

- توفير الشروط الضرورية لاستقبال مليون طالب في الجامعة مع نهاية البرنامج.

- إنجاز آلاف المنشآت الجديدة في المجالات التربوية ، الاجتماعية ، الثقافية، الطاقية ، والهياكل القاعدية.

- تتمثل خصائص البرنامج في : مكافحة الاقتصاد الغير الرسمي ، حيث أن تطوير الاستثمار يتطلب احترام جميع المتعاملين قواعد الشفافية والمقاييس والقوانين ، غير أنه ينبغي أن نلاحظ أن ظهور اقتصاد السوق في بلادنا مؤخرا صاحبته ظواهر طفيلية وضارة عقدت الحكومة العزم على محاربتها .[2] تحسين إطار الاستثمار، من خلال القوانين التي سبق إجرائها أو الواجب استكمالها في إطار التحضير لشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا قانون الاستثمارات الذي تمت مراجعته لتوفير إطار قانوني ملائم لترقية الاستثمار. عصرنة المنظومة المالية عن طريق تحقيق الحكومة الأهداف ، مثل ، تعزيز سوق البورصة وضبطها الفعال ، تحسين إدارة البنوك والمؤسسات العمومية للتأمين.[3]

الفرع الثاني: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

انطلاقا من سنة 2005 قامت الجزائر ببعث برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة ،يتضمن محورين أساسيين:[4]

- يتمثل المحور الأول في بعث برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار أمريكي ، (حوالي 4200 مليار دينار) لغرض تدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية.

---

[1]. عبد الرحمان تومي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 245، 246.

[2]. كريم زرمان ، **"التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)"** ، المركز الجامعي خنشلة الجزائر ، أبحاث اقتصادية وإدارية (العدد7-جوان 2010)، ص: 207.

[3]. عبد الصمد سعودي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 39.

[4]. وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص: 231.

- أما المحور الثاني فيسعى إلى التحكم في الإنفاق الجاري بالحفاظ على استقرار كتلة الأجور وإدارة أحسن للدين العام وتخفيض تدريجي للإعانات المقدمة من قبل الخزينة العمومية.

ولقد تم تسطير إستراتيجية وطنية تسعى إلى إطلاق مجموعة من المشاريع من خلال البحث عن شركاء أجانب لتفعيل هذه المشاريع ومن بين هذه المشاريع ، الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كيلومتر ، تجديد السكة الحديدية...الخ.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته ، والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دج ، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين ، أحدهما بمناطق الجنوب وآخر بمناطق الهضاب العليا ، زيادة على الموارد المتبقية من المخطط الأول ، والصناديق الإضافية ، والتحويلات الخاصة بحساب الخزينة.[1] كما يوضحه الجدول التالي:

جدول(3-5): البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له(2005-2009):

الوحدة: مليار دج.

السنوات/ البرامج.	مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.	البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي.	برنامج الجنوب.	برنامج الهضاب العليا.	تحويلات حسابات الخزينة .	المجموع العام.	قروض ميزانية الدفع.
2004	1071					1071	
2005		1273			227	1500	862
2006		3341	250	277	304	4172	1979
2007		260	182	391	244	1077	2238
2008		260			205	465	2299
2009		260			160	420	1327
المجموع.	1071	5394	432	668	1140	8705	8705

المصدر: بودخدخ كريم ،**"أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)"**، مذكرة شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية:2009-2010 ، ص: 203.

[1] كريم بودخدخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 202، 203.

تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي: [1]

الجدول(3-6): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

الوحدة: مليار دج.

القطاعات.	المبالغ المالية المخصصة للبرنامج.	النسبة %
تحسين ظروف معيشة السكان.	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية .	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية.	337.2	08
تطوير الخدمات العمومية.	203.9	04.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال.	50	01.1
المجموع.	4202.7	100

المصدر: رئاسة الحكومة ، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي اعتمادا على الموقع:

www.premier minister.gov.dz.

الشكل (3-4): التمثيل البياني لنسب مضمون المخطط التكميلي لدعم النمو:

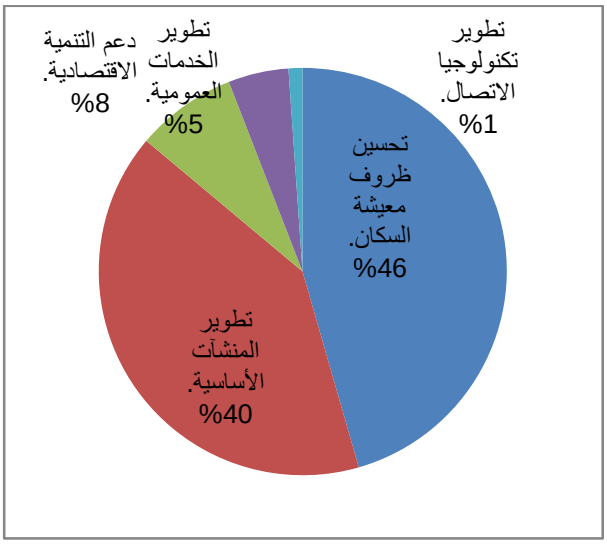

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول السابق.

[1]. نبيل بوفليح ، مرجع سبق ذكره ، ص: 47.

بعد فترة من الإصلاحات الاقتصادية وخلال الفترة(2001-2009) ، استخدم النمو الايجابي منذ 1995 إلى 2008 (4%) ،الاقتصاد مستقر من حيث إطار الاقتصاد الكلي ، وفر مقارنة أكبر للصدمات وتجنب اختلالات 1986 . إن النتائج لها علاقة بأسعار النفط ، وإستراتيجية النمو تعتمد على دعم النمو من خارج الميزانية.[1]

المطلب الثالث:برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الأعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته منذ سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة.

وتواصلت الديناميكية هذه ببرنامج فترة (2004-2009) الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب. وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمسة الماضية ما يقارب 17.500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الانجاز.[2]

الفرع الأول: أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

توخت الجزائر من خلال هذا البرنامج تحقيق الأهداف التالية:[3]

استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق ؛ والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار؛ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 أي ما يعادل 156 مليار دولار. وذلك بغية ،تحسين التنمية البشرية ،مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، دعم تنمية الاقتصاد الوطني، تشجيع إنشاء مناصب شغل ، ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة، تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم ،التكفل بالتنمية المستدامة للبلاد والاستجابة لتطلعات الأفراد، دعم المكانة الجيو استراتيجية للجزائر، تثمين الثروات الطبيعية المحلية والوطنية للبلاد، المساهمة في تطوير السياحة والصيد البحري، تدعيم الوسائل الوطنية في مجال الدراسات والانجاز، تطوير النشاطات التجارية والإسهام في دفع مستوى النمو الاقتصادي، والمساهمة في تهيئة الإقليم بصفة عقلانية ، عادلة واجتماعية واقتصادية مستقبلية ، جالبة للأمن، الاستقرار، والازدهار.

الفرع الثاني :مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2016):

خصصت الجزائر خلال لخمس سنوات المقبلة غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .[4]

---

[1]. حاكمي بوحفص ،**"الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر –المغرب-تونس"** ، جامعة وهران الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (العدد السابع) ، ص:14.

[2]. ناجية صالحي ، مخناش فتيحة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 9.

[3]. بوعلام مولاي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 198، 199.

[4]. عبد الصمد سعودي ، حسين بلعجوز ، مرجع سبق ذكره ، ص: 40.

وقد تم تقسيم هذا المبلغ على برنامجين هامين ؛ استكمال المشاريع الموجودة قيد الانجاز بغلاف مالي قيمته 130 مليار دولار ؛ تخصيص مبلغ 155 مليار دولار للمشاريع الجديدة ؛ أكثر من 20% من الاستثمارات العمومية لهذا المخطط توجه نحو تحسين الظروف الاجتماعية.[1]

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 من النفقات 21.214 مليار دج (ما يعادل 286 مليار دولار) وهو يشمل شقين اثنين هما: استكمال المشاريع الكبرى الجارية انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار. إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج (أي ما يعادل 156 مليار دولار).

يخصص البرنامج أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال: ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية ، وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين، أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية ،مليوني وحدة سكنية،توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء،...الخ

وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الانجاز الوطنية يخص هذا البرنامج أكثر من 1.500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني.[2]

الجدول(3-7): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014):

الوحدة: مليار دج.

القطاعات.	المبالغ المالية.	النسب %.
التنمية البشرية.	10122	49.5
المنشآت القاعدية الأساسية.	6448	31.5
تحسين وتطوير الخدمات العمومية .	1666	8.16
التنمية الاقتصادية .	1566	7.7
الحد من البطالة(توفير مناصب الشغل) .	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال.	250	1.2
المجموع	21214	100

المصدر: بيان اجتماع مجلس الوزراء الصدر في 24 ماي 2010،المتضمن برنامج التنمية الخماسي (2014-2014).

[1]. عبد الصمد سعودي ، حسين بلعجوز ، مرجع سبق ذكره ، ص: 40.

[2]. بيان اجتماع مجلس الوزراء ، **برنامج التنمية الخماسي(2010-2014)** ، 24 ماي 2010 ، ص ص:1، 2.

الشكل(3-5): التمثيل البياني لنسب مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

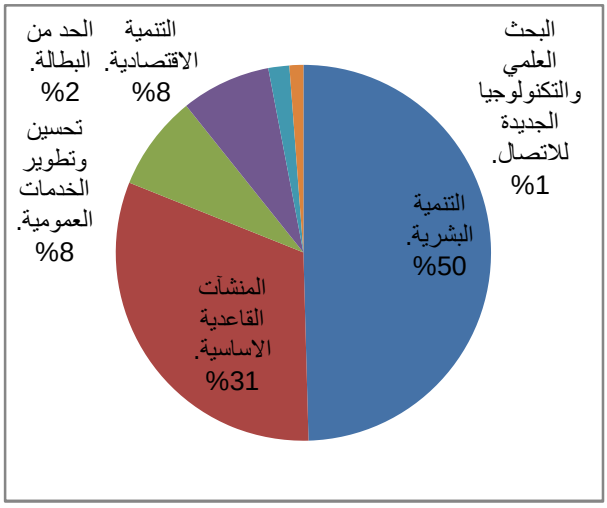

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول السابق.

برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2015-2016) : يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة وقد بدأ تنفيذه بداية من 2015 ، وتم فتح حساب رقم 143-302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمار العمومية المسجلة بعنوان توطيد النمو ،ويمتد إلى غاية 2019 ، وتتمثل أهم أهداف البرنامج في :

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن ، التربية ، التكوين ، والصحة العمومية ...الخ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة .

- ايلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات ، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في الامن الغذائي وتنويعه.

- استحداث مناصب الشغل، ومواصلة جهد مكافحة البطالة، وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة .

- ايلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية .[1]

في ظرف ارتفاع النفقات العمومية ، التي انتقلت من 6995.7 مليار دينار في 2014 إلى 7656.3 مليار دينار في 2015 ، أي ارتفاع بنسبة 9.4% ، بلغ عجز الرصيد الإجمالي للخزينة 3621.7 مليار دينار ، أي 15.8% من إجمالي الناتج الداخلي ، وهو مستوى قياسي ، مقابل 8% في 2014. عند نهاية ديسمبر 2016 ، بلغت النفقات العمومية 7303.8 مليار دينار ، واصلت إيرادات الضريبة البترولية انخفاضها ، حيث بلغت 1805.4 مليار دينار في نهاية 2016 مقابل 2273.5 مليار دينار في نهاية 2015.[2]

---

[1]. زكرياء مسعودي ،**"تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة(2001-2016)"** ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي الجزائر ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (العدد6-جوان 2017) ، ص:221.

[2]. السيد المحافظ ، **"التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية"** ، مجلس الأمة ، أفريل 2017 .

المبحث الثالث: أثر وتقييم برامج الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية:

سنحاول في هذا المبحث تحليل ودراسة أثر برامج الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية وتقييمها في الجزائر.

المطلب الأول: اثر برامج الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي:

الفرع الأول:أثر برامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

✓ بالرغم من الظروف الصعبة التي ميزت الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة المالية العالمية ، وتبعاتها على حجم الإيرادات العمومية ابتداء من سنة 2008 ، فان السلطات العامة على الموقف المالي التوسعي وخصوصا وما تعلق بنفقات التجهيز ، ويفسر ذلك باستخدام السلطات العمومية سياسة الإنفاق العمومي كأداة لدعم النمو الاقتصادي ، والتغلب على آثار الأزمة المالية العالمية مستعينة بالتغطية المالية لنفقات التجهيز من خلال الوفرات الادخارية المتراكمة منذ سنة 2000 بسبب انتعاش أسعار المحروقات وانخفاض الضغط المالي. [1]

الشكل(3-6): التمثيل البياني لتطور هيكل النفقات العامة خلال (2001-2004):

الوحدة: مليار دينار.

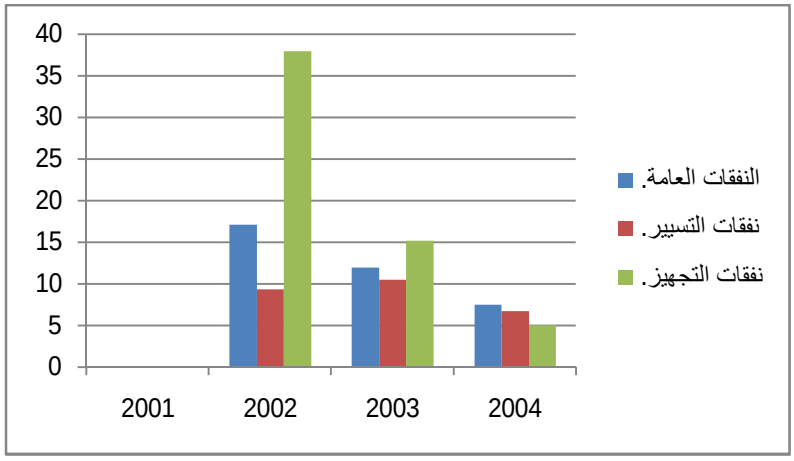

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات من الموقع:

www.ons.dz.

✓ يعتبر الهدف من رفع معدلات النمو الاقتصادي من أهم أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وقد بلغ مستوى نموه السنوي خلال (2001-2004) بنسبة 4.8% مقارنة على فترة (1996-2000) ، والذي بلغ 3.2 وبذلك نجد أن معدل النمو الاقتصادي قد شهد استفاقة محتشمة خلال فترة البرنامج ، وذلك حسب دراسته أعدها البنك العالمي 1% من المستوى السنوي. [2]

[1]. إيمان بوعكاز ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 279-280.

[2]- كريمة مشتقة ، مرجع سبق ذكره ، ص:58.

الجدول(3-8): تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية للفترة(2001-2004):

الوحدة: % .

المؤشرات /السنوات.	2001	2002	2003	2004
معدل نمو خارج قطاع المحروقات.	5	5.2	5.9	6.2
معدل نمو في قطاع المحروقات.	-1.6	3.7	8.8	3.3
معدل نمو ناتج المحلي الحقيقي.	2.6	4.7	6.9	5.2

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية للتطور الاقتصادي والاجتماعي للجزائر اعتمادا للموقع:

www.bank –of-algeria.dz.

ونلاحظ من الجدول السابق أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت تحسنا ملحوظا خلال هذه الفترة والتي وصلت الى مستوى 6.9 في سنة 2003 ، وتفسير هذا النمو يرجع أساسا لتحسن معدل النمو في قطاع المحروقات والذي قدره ب 8.8% وفي حين أن معدلات النمو خارج المحروقات عرفت تحسنا متواضعا.[1]

الفرع الثاني: أثر برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة(2005-2009):

✓ يوضح الشكل التالي التطور السنوي لحجم وهيكل النفقات العامة خلال الفترة(2005-2009).

الشكل(3-7):التمثيل البياني لتطور هيكل النفقات العامة للفترة (2005-2009):

الوحدة: مليار دينار.

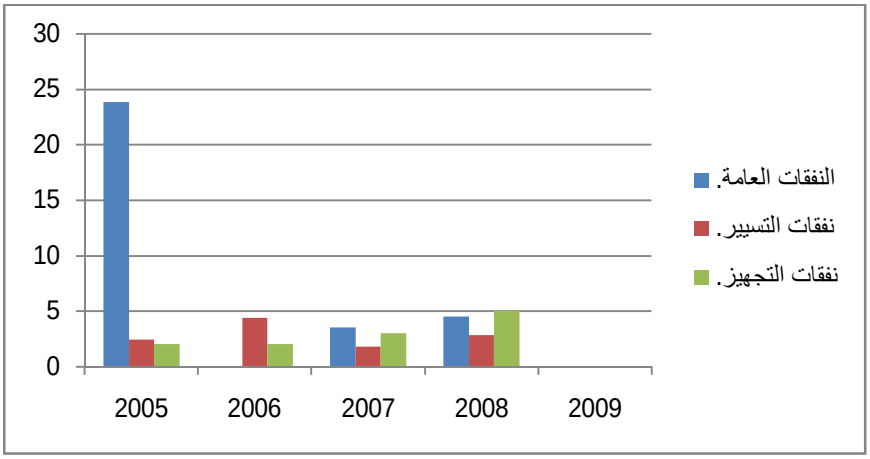

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على الديوان الوطني للاحصائيات من الموقع :

www.ons.dz.

[1] .كريمة مشتقة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص:58، 59.

✓ جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009) لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ، حيث أنه يختلف عن سابقه من حيث المدة التي يمتد خلالها ومن خلال القيمة الإجمالية لهذا البرنامج ، والتي تزيد عن قيمة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحوالي ستة أضعاف ، وذلك يرجع بالأساس من جهة إلى ضرورة تغطية النقائص التي سجلت بعد تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ، ومن جهة أخرى نتيجة تراكم الادخار الوطني بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات منذ بداية الألفية الثالثة.فمن حيث معدلات النمو الاقتصادي فقد شهدت انخفاضات متتالية طوال الفترة(2005-2009)، وذلك يرجع بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز من جهة ، ومن جهة أخرى لانخفاض حصة الجزائر بمنظمة الأوبك ، في حين أن معدلات النمو خارج المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا ، وذلك راجع للأثر الايجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو.[1]

الجدول(3-9): تطور معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة (2005-2009):

الوحدة: % .

المؤشر /السنوات.	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو داخل قطاع المحروقات.	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	6
معدل نمو خارج قطاع المحروقات.	4.7	5.6	6.3	6.1	9.3
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي.	5.1	2	3	2.4	2.4

المصدر:بنك الجزائر ،التقارير السنوية للتطور الاقتصادي والاجتماعي للجزائر اعتمادا للموقع :

www.bank-of-algeria.dz.

الفرع الثالث: أثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2016):

✓ تقدر النفقات العامة للسنوات للسنوات 2010 ، 2011 ب 6468.851 مليار دينار ، 8272.01 مليار دينار على التوالي ، في حين تقدر نفقات التسيير للسنوات السابقة على التوالي 3445.99 مليار دينار ، 4291.18 مليار دينار ، أما فيما يخص نفقات التجهيز فتقدر ب 3022.861 مليار دينار ، 3981.83 مليار دينار على التوالي.[2]

[1].كريم بودخدخ ، مرجع سبق ذكره ، ص: 217.

[2]. إيمان بوعكاز ، مرجع سبق ذكره ، ص: 280.

أما فيما يخص السنوات 2012 ، 2013 ، 2014 فيقدر الإنفاق العام لها ب 7058.1 مليار دينار ، 6024.2 مليار دينار ، 6980.2 مليار دينار على التوالي.[1]

في حين بلغت النفقات العامة في سنة 2015 حوالي 7656.3 مليار دينار ، وفي سنة 2016 حوالي 7308.0 مليار دينار.

✓ من الأمور التي نرى ضرورة مناقشتها ، هي مدى مساهمة البرنامج توطيد النمو في تحقيق معدلات مهمة في النمو الاقتصادي .

الجدول(3-10): تطور معدلات النمو الحقيقية للفترة (2010-2016):

الوحدة :% .

المؤشر/ السنوات.	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل نمو داخل قطاع المحروقات.	-3	-3	-3.4	-3.8	-0.6	1.6	3.7
معدل نمو خارج قطاع المحروقات.	6.2	5.2	7.1	6.3	5.7	5	2.3
معدل نمو المحلي الحقيقي.	3.4	2.4	3.3	3	3.8	3.8	7.7

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية للتطور الاقتصادي والاجتماعي للجزائر اعتمادا للموقع :

www.bank-of-algeria.dz.

المطلب الثاني: تحليل أداء البرامج من خلال مربع كالدور السحري لخلال الفترة(2001-2016):

نقصد بالمربع السحري لكالدور تحقي الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية الكلية ، وسمي بالمربع لوجود أربعة أهداف اقتصادية رئيسية .

وعند تحديد قيم هذه الأهداف بالنقاط على معلم متعامد متجانس وربط هذه النقاط ببعضها البعض تعطي لنا شكلا مربعا، وسمي مربعا سحريا لصعوبة تحقيق الأهداف الأربعة بقيم مثلى بنفس الوقت.وتتمثل الأهداف في : تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول، تحقيق معدل تضخم منخفض ومناسب للاقتصاد ، تحقيق معدل بطالة منخفض ، تحقيق توازن اقتصادي خارجي .[2]

[1]. بوعلام مولاي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 201.

[2]. آية دشوشة ، خديجة بن زاوي ، **"أثر ترشيد الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر (2000-2015)"** ، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، السنة الجامعية :2016-2017 ،ص: 48.

الفرع الأول :تحليل أداء برنامج دعم الإنعاش والتكميلي للنمو الاقتصادي من خلال مربع كلدور السحري:

الجدول(3-11): متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة(2001-2004):

الوحدة: %.

السنوات.	النمو الاقتصادي.	معدل البطالة.	معدل التضخم.	رصيد ميزان المدفوعات
2001	4.6	27.3	4.2	12.9
2002	4.7	25.66	1.4	7.7
2003	6.9	23.72	4.3	13
2004	5.2	17.65	4	13
المتوسط.	5.35	23.58	3.48	11.65

المصدر: بنك الجزائر ، التقارير السنوية للتطور الاقتصادي والاجتماعي للجزائر اعتمادا للموقع :

www.bank-of-algeria.dz.

الشكل(3-8): تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة (2001-2004):

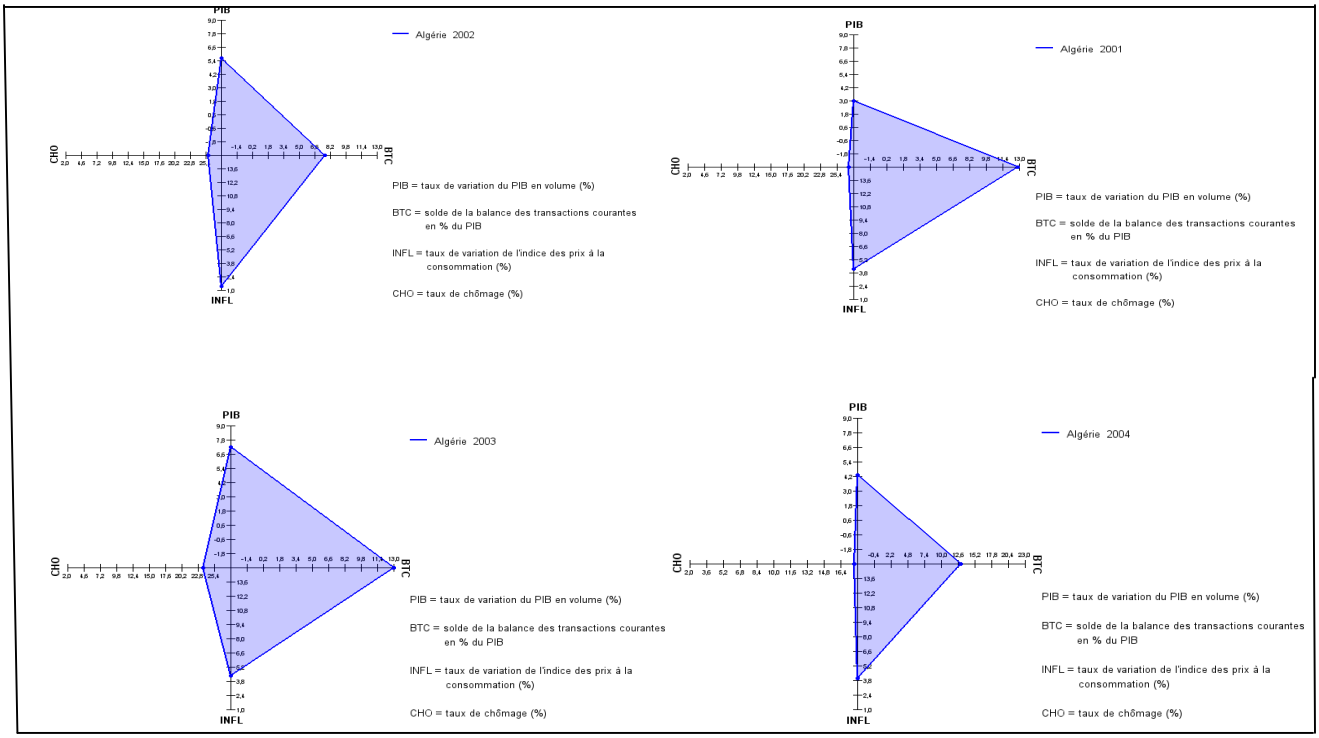

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج :

Générateur de carres magiques de Nicholas Kaldor.

نلاحظ ظهور المربع على شكل مثلث وذلك راجع للمعدلات العالية للبطالة سنة 2001 ثم انخفاض تدريجي لتصل إلى نسبة 17.65 % ، بعدما كانت 27.3 % سنة 2001 . يظهر المربع في اتساع جهة اليمين أي زيادة كبيرة في رصيد ميزان المدفوعات وهذا دليل على الانتعاش الكبير في صادرات المحروقات. يمكن اعتبار معدلات التضخم مقبولة إذ أنها لم تبلغ معدلات قياسية ويفسر ارتفاعه سنة 2003 إلى 4.3% لارتفاع معدل النمو المحقق بنسبة 6.9% .

كما انعكس تحسن المؤشرات السابقة على معدلات النمو الاقتصادي التي ارتفعت من 4.6% إلى 5.2% .

الجدول(3-12): متغيرات مربع كالدور السحري (2005-2009):

الوحدة: % .

السنوات.	النمو الاقتصادي.	معدل البطالة.	معدل التضخم.	رصيد ميزان المدفوعات.
2005	5.1	15.3	1.4	20.5
2006	2	12.3	1.7	24.3
2007	3	13.8	3.7	22.5
2008	2.4	11.3	4.9	19.9
2009	1.6	10.2	5.7	0.3
المتوسط.	3.53	15.73	4.35	21.88

المصدر: بنك الجزائر ، التقارير السنوية للتطور الاقتصادي والاجتماعي للجزائر اعتمادا للموقع :

www.bank-of-algeria.dz.

الشكل(3-9):تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة (2005-2009):

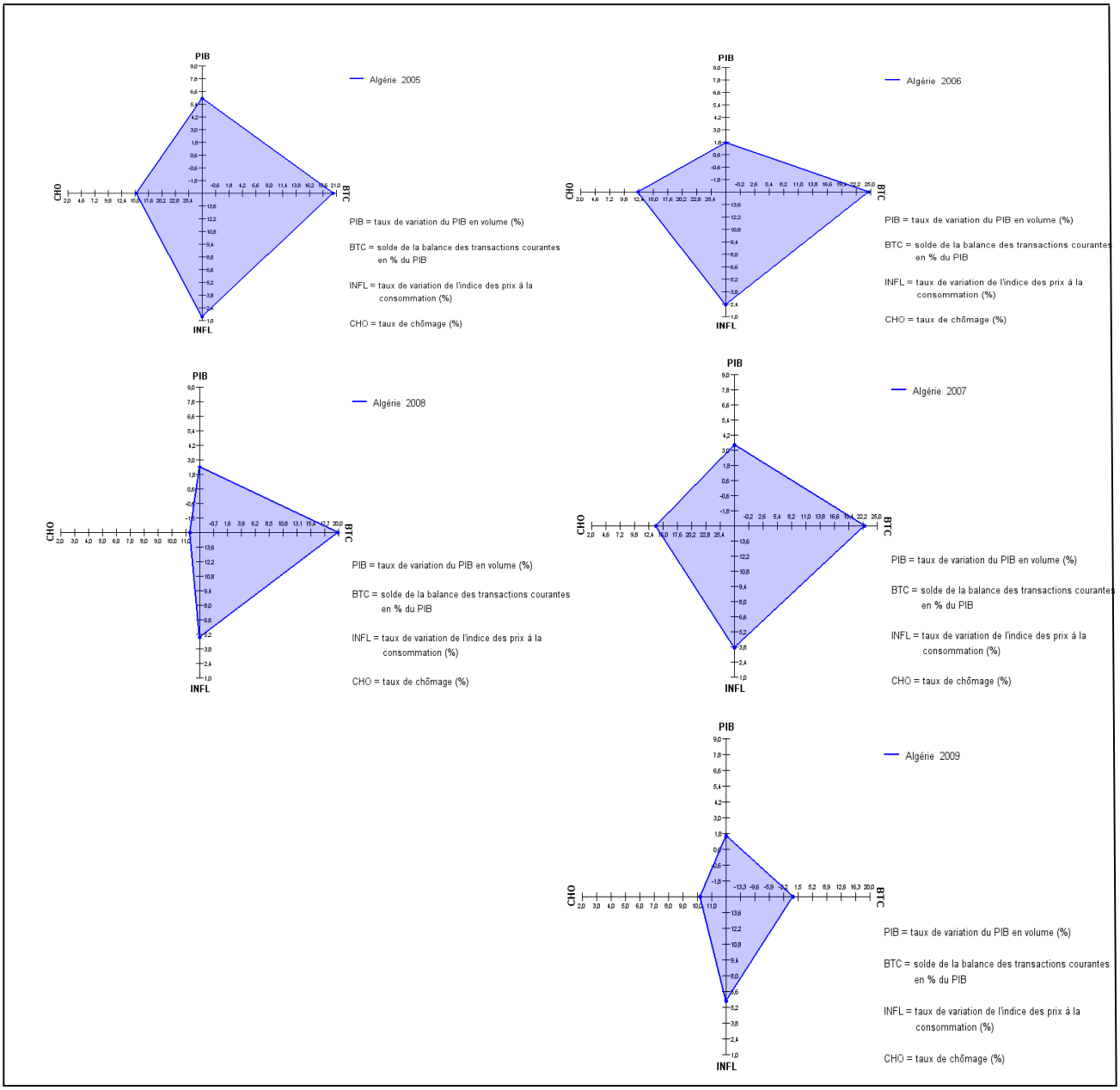

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على البرنامج السابق.

من خلال ملاحظة شكل مربع كالدور الذي زاد اتساعه مما يعني الاقتراب من مثولية مربع كالدور وهذا يعني تحسن الأداء الاقتصادي خلال فترة البرنامج ، حيث نلاحظ تحسن مؤشر البطالة من خلال اتساع المربع من جهة اليسار

فانخفض معدل البطالة من 15.3 % إلى 10.2% سنة 2009 ، كما نلاحظ تحسن في ميزان المدفوعات متواصل.

حققت سنة 2005 أعلى معدل نمو بلغ 5.1% تلاها تذبذب نلاحظه في صعود المربع وانخفاضه وأسوء نتيجة سنة 2009 بنسبة 1.6 % وذلك راجع إلى معدلات النمو السلبية في قطاع المحروقات.

من خلال المنحنى يتضح لنا معدلات :مقبولة من التضخم فيما عدا سنة 2009 بلغت نسبة قياسية 5.9% وذلك بسبب بعض الضرائب التي فرضت في الاقتصاد الجزائري.

الفرع الثاني:تحليل أداء برنامج توطيد النمو الاقتصادي من خلال مربع كالدور السحري:

الجدول(3-13): متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة (2010-2014):

الوحدة:% .

السنوات.	النمو الاقتصادي.	معدل البطالة.	معدل التضخم.	رصيد ميزان المدفوعات.
2010	3.6	10	3.9	7.6
2011	2.9	10	4.5	8.9
2012	3.4	11	8.9	6
2013	2.8	9.8	2.8	0.4
2014	3.8	10.6	2.9	4.3
المتوسط.	4.13	12.85	5.75	4.65

المصدر: بنك الجزائر ، التقارير السنوية للتطور الاقتصادي والاجتماعي للجزائر اعتمادا للموقع :

www.bank-of-algeria.dz.

الشكل(3-10): تطبيق مربع كالدور بالجزائر للفترة (2010-2014):

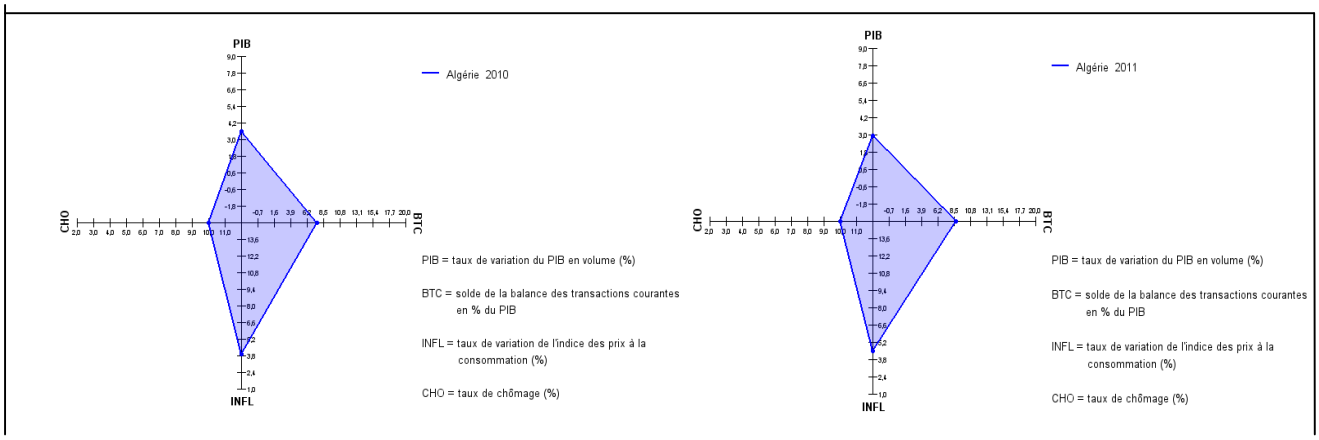

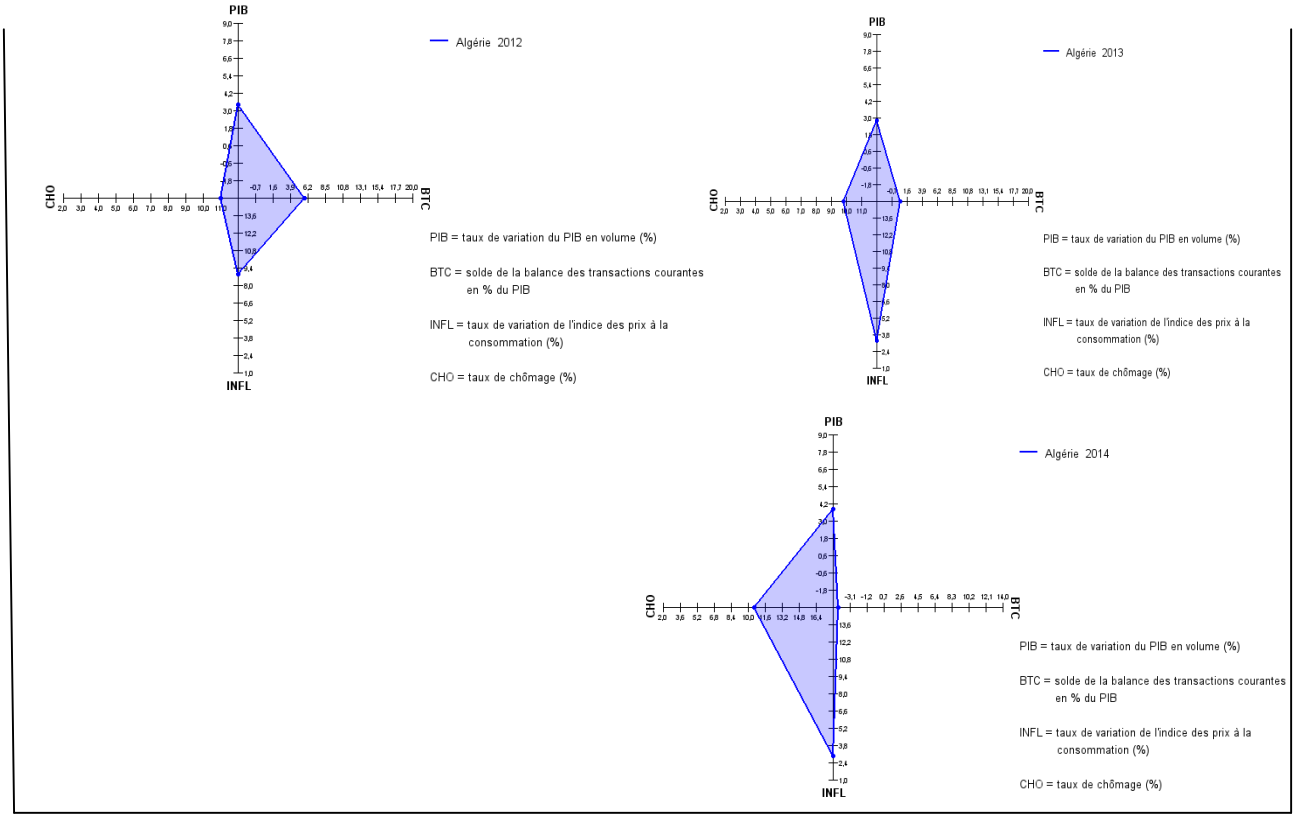

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على البرنامج السابق.

من خلال ملاحظة شكل مربع كالدور يتضح تحسن في مؤشر البطالة من خلال اتساع شكل المربع جهة اليسار مما يدل على استقرار وانخفاض هذا المؤشر ويرجع ذلك لزيادة عدد المناصب الموفرة خلال هذا البرنامج. لكن بالمقابل نجد هناك تراجع في المؤشرات الأخرى مثل معدل النمو الاقتصادي بسبب تراجع كبير في نمو قطاع المحروقات وبمعدلات سلبية. حيث بلغ المتوسط السنوي لهذه الفترة 3%- بسبب هذا القطاع يعتبر محرك النمو الاقتصادي .

نلاحظ أن مربع كالدور أخذ في التراجع ليصبح ثلاثيا سنة 2014 وهي السنة الأضعف من خلال الانكماش في جهة توازن ميزان المدفوعات رغم تحسن أسعار المحروقات ، أما معدل التضخم فقد انحصر عند مستوى أقل من 4% وهذا راجع إلى تحكم البنك الجزائر واستهدافه عند هذا المعدل والتحكم فيه.

الجدول(3-14): متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر (2015-2016):

الوحدة: %.

السنوات.	معدل النمو.	معدل البطالة.	معدل التضخم.	رصيد ميزان المدفوعات.
2015	3.9	11.2	3.42	-30.96
2016	3.6	10.5	6.4	-21.42
المتوسط.	3.75	10.85	4.91	-26.19

المصدر: البنك المركزي ، التقارير السنوية للتطور الاقتصادي والاجتماعي للجزائر اعتمادا للموقع :

www.bank-of-algeria.dz.

الشكل(3-11):تطبيق مربع كالدور السحري في الجزائر للفترة (2015-2016):

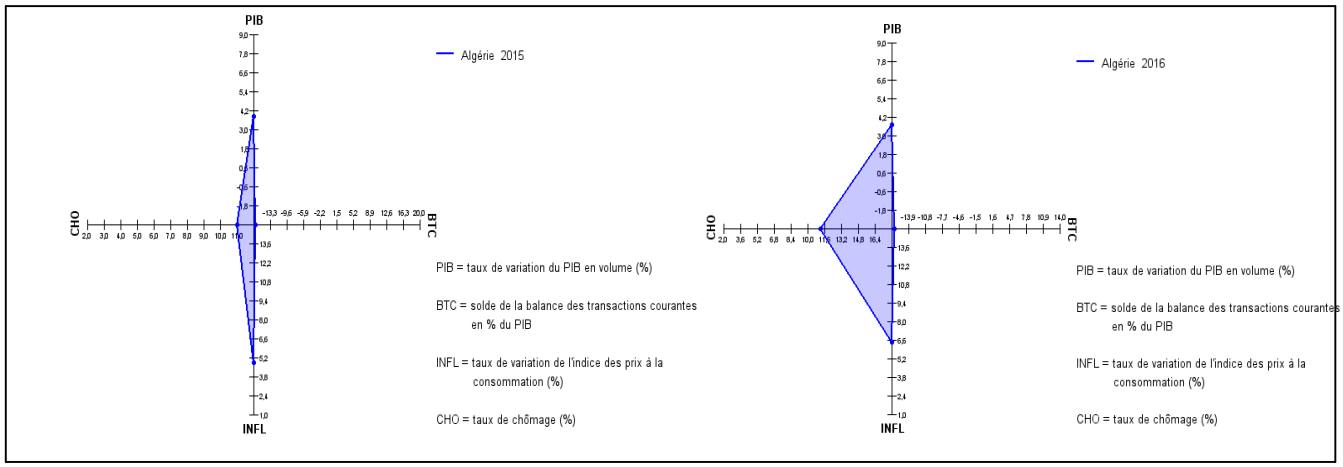

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على البرنامج السابق.

من خلال ملاحظة شكل مربع كالدور السحري يتضح أن الأداء الاقتصادي في تراجع من خلال انكماش شكل المربع في جهة اليمين مما يوضح تراجع في مؤشر رصيد ميزان المدفوعات بسبب تواصل انخفاض أسعار المحروقات تزايد قيمة الواردات ، وهذا ما أثر كذلك على ارتفاع معدل التضخم عن طريق التضخم المستورد.

بالنسبة لمعدلات النمو فقد تراجعت ، لكن في الجهة المقابلة نجد أن معدلات البطالة عرفت استقرارا وهذا راجع إلى التحفيزات الضريبية وغيرها.

المطلب الثالث: تقييم برامج الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي:

إن تقييم فعالية أي سياسة اقتصادية يعتمد أساسا على معرفة مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المحددة لها ومن هذا المنطلق فان تقييمنا لسياسة الإنعاش الاقتصادي سيتم من خلال تحديد مدى نجاحها في رفع معدل النمو الاقتصادي .[1]

الفرع الأول: ايجابيات وسلبيات برامج الإنفاق العام في الجزائر:

ساهمت برامج الإنفاق العام في الجزائر ، في تحقيق متوسط معدل نمو لدعم النمو في إعادة بعث النشاط الاقتصادي ، ويمكن إبراز أهم الايجابيات والسلبيات حول برامج الإنفاق العام في الجزائر كما يلي:

1. ساهم مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) في تحقيق متوسط معدل نمو قدر ب 5.5 % خارج قطاع المحروقات و 4.8% كمتوسط معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بعد أن كان لا يتجاوز 3.2% خلال الفترة (1995-2000) ، وهو ما يبرز حجم الازدهار الاقتصادي الذي ولده مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيقه ، في حين أن البرنامج التكميلي لدعم النمو فقد ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر ب 6.6% خلال الفترة (2005-2009) ، أي بنسبة أكبر مما قد حقق خلال الفترة (2001-2004) ، وهذا ما يؤكد على استمرارية تحسن النشاط الاقتصادي في الجزائر مع تزايد الإنفاق العام.
2. شهد تطبيق برامج الإنفاق العام في الجزائر عدة نقائص وعيوب فيما يخص عدم احترام مواعيد وآجال تنفيذ المشاريع المقترحة ، إضافة إلى ارتفاع حجم التكاليف بشكل أكبر مما قد خصص لها في الميزانية الأولية، وهذا يدل على غياب الرشادة في الإنفاق العام وسوء التسيير والتنفيذ ، مما أدى إلى تبذير الموارد المالية بشكل أثر سلبا على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي.
3. هشاشة نظام الاستثمارات العامة في الجزائر والذي يتميز ب: سوء اختيار نوعية المشاريع ن ارتفاع تكاليف المشاريع، ضعف الدراسات التقنية للمشروعات، ...الخ.
4. إن أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي يكون حسب الفكر الكينزي نتيجة استجابة جانب العرض للطلب المتزايد والمتولد عن تلك البرامج الانفاقية العامة . حيث أن الهدف منها بالأساس هو انتعاش نشاط الجهاز الإنتاجي ، نتيجة تنشيط الطلب الكلي الذي يعد انخفاضه أهم سبب للركود الاقتصادي . لكن مشكلة الاقتصاد الجزائري بالأساس ليست مشكلة نقص في الطلب الكلي بقدر ما هي مشكلة ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم كفاءته، وهذا ما أدى إلى ضعف تأثير برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بالنظر إلى قيمتها المالية المرتفعة.
5. تباطؤ مسار الإصلاحات الاقتصادية خلال فترات تطبيق البرامج.
6. بشكل عام فان الإنفاق العام المتزايد في الجزائر لم يؤثر بشكل سلبي على نشاط القطاع الخاص سواء من ناحية الاستهلاك أو الاستثمار ، ذلك يعود من جهة إلى قلة الوعي المصرفي لدى الأفراد وغياب سوق مالي نشط .[2]

[1]. نبيل بوفليح ، مرجع سبق ذكره ، ص: 48.

[2]. كريم بودخدخ ، مرجع سبق ذكره ، ص: 224، 227.

7. ضعف ، تسيير، ورشادة نظام الميزانية العامة: إن أهم العيوب الموجودة في مجال تسيير الميزانية العامة في الجزائر وخاصة تسيير برامج الإنفاق العام تتمثل في : قلة الشفافية في تقديم المعلومات عن النفقات العامة ، الإشكال الحاصل في تطبيق قانون ضبط الميزانية ، مدونة النفقات العامة حيث تتميز بعدة نقائص تؤثر بدرجة كبيرة في أداء النفقة العامة بدورها على أكمل وجه وبرشادة عالية .

8. تجاوز مدة الانتهاء من المشاريع المبرمجة:ان انتهاء مدة المبرمجة للمشاريع ،يؤثر على تكلفتها بحيث كلما زادت مدة الانتهاء المشروع كلما ارتفعت تكلفته،وفي بعض الأحيان تضاعفت تكلفته نظرا لسوء التقييم وتقدير الأخطاء.[1]

الفرع الثاني: آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستدام:

حتى يتمكن البلد من بعث نموه الاقتصادي ، فان الأمر يتطلب عملا متسارعا وعريضا في المجالات التالية :

1. تدعيم سياسات الاقتصاد الكلي: من الضروري وبلا شك ايلاء أولوية عالية لتدعيم استقرار الاقتصاد الكلي وتقوية القدرة على المنافسة من خلال سياسات سليمة فيما يتعلق بالضرائب والنقد وسعر الصرف.

2. التعجيل بالإصلاحات الهيكلية: مع دعم استقرار الاقتصاد الكلي سوف يحتاج البلد إلى تعجيل بالإصلاحات الهيكلية لإزالة العقبات أمام النمو والاستثمار ، وكذلك لتخفيض أعداد الفقراء وعدم المساواة .

3. تحرير التجارة الخارجية : لقد تأكد دافع الانفتاح على الاقتصاد العالمي للكثير من الدول من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية لزيادة حجم التجارة البينية.

4. تحرير الأسعار: تشكل القيود على الأسعار مصدر إشارات مغلطة عن التكاليف الحقيقية أو هامش الربح الحقيقي بالنسبة للمنتجين . والعودة إلى حقيقية الأوضاع تقتضي استرجاع مكانة السوق في تحديده لحقيقية الأسعار .

5. إعادة هيكلة وخوصصة المؤسسات العمومية :

6. إصلاح القطاع المالي : يعتبر القطاع المالي عامل ضروري في تمويل القطاع الخاص الذي يعد هذا الأخير القاطرة الرئيسية للنمو الاقتصادي في اقتصاد السوق.

7. إصلاح سوق العمل: إن التخفيف من ضيق سوق العمل والبطالة وانعكاساتها السلبية على الجانب الاجتماعي ، وخاصة على فئة الشباب ، يتطلب من الدولة الاسراع بالقيام بتحسين حركة ومرونة سوق العمل ،وكذا الحفاظ على حقوق العمال وإعادة النظر في القوانين ، وإلا ستكون لشريعة الغاب مكانة في تسيير سوق العمل.

8. التعجيل بالإصلاحات المؤسساتية ، دعم وتشجيع الاستثمارات الخاصة في إطارها الوطني والعالمي.[2]

[1]. كريمة مشتقة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 67-70.

[2]ناجية صالحي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 18، 23.

خلاصة الفصل:

تعتبر الجزائر من أوائل الدول العربية التي تمكنت من تسجيل وإحراز العديد من الخطوات الايجابية ، فهي كانت بين الدول العربية الرائدة في مجال التصنيع وإقامة الصناعات الرأسمالية، وما يزال ينظر إليها على أهنا من بين الدول العربية القادرة وتعميمه على المستوى العربي . فلدى الجزائر الثروات الطبيعية والإمكانيات المادية الكفيلة بذلك ، بالإضافة إلى امتلاكها للقوى البشرية القادرة والمؤهلة لتحقيق مثل هذا التطلع.

لقد قامت الجزائر بوضع وتنفيذ العديد من البرامج الإصلاحية خلال فترات زمنية مدروسة ، من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري ، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة ، لكن تبقى النتائج المحققة جد متواضعة ، كون أن الجزائر مازالت ترتكز على سياسة مدعومة بقطاع المحروقات الذي يوفر الإيرادات التي تسمح بسير العجلة الاقتصادية ، باعتباره القطاع المحفز للنمو في الجزائر ، وهذا ما يعكس هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يتسم بجهاز إنتاجي يفتقر إلى الكفاءة ، الأمر الذي يضعف من فعالية برامج الإنفاق العام ، حيث تبقى الجزائر عرضة للصدمات الخارجية ورهين تقلبات أسعار النفط. فعلى الجزائر بذل مجهود اكبر من أجل تفادي هذه المشاكل ، وتحقيق معدل نمو أكبر.

الفصل الأول :الاطار النظري للانفاق الحكومي

الفصل الثاني :الاطار النظري للنمو الاقتصادي

الفصل الثالث :الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في الجزائر .

الفصل الرابع :دراسة قياسية للعلاقة بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في الجزائر .

خاتمة عامة

المراجع

مقدمة

الفهرس

الملاحق

تمهيد:

بعد قيامنا بدراسة نظرية لكل من ظاهرتي الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الفصول السابقة ، وانطلاقا من الدور الذي يلعبه كل من النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري.

سنسعى في هذا الفصل الأخير إلى دراسة قياسية للعلاقة بين متغيرات الدراسة ، بأدوات قياسية وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية من سنة 1970 الى غاية 2016 والخاصة بحالة الجزائر.

تسعى هذه الدراسة الى دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ، وذلك بإتباع منهج نطبق من خلاله أساليب تحليل السلاسل الزمنية ، من أجل معرفة درجة استقرار المتغيرات ورتبة تكاملها ، من خلال مجموعة من الاختبارات نذكر منها : اختبار جرانجر ، اختبار التكامل المشترك ، اختبار علاقة السببية ...الخ .مع تطبيق نموذج تصحيح الخطأ المتعدد . وذلك بالاعتماد على بيانات المتغيرات في قيمتها الحقيقية ، مقاسة بالدينار الجزائري ، مع تطبيق برنامج eviews 9 .

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث :

المبحث الأول: دراسة الاستقرارية.

المبحث الثاني: دراسة السببية.

المبحث الثالث: التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ المتعدد.

المبحث الأول :دراسة الاستقرارية:

تفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات السلسلة الزمنية أن تكون هذه السلسلة مستقرة أو ساكنة ، وسوف نتناول في هذا المبحث دراسة الاستقرارية ، شروطها ، وذكر أهم الاختبارات للكشف عنها: ديكي فولر ، ديكي فولر المطور ، pp ، KPSS ....الخ مع تطبيق اختبار ديكي فولر على متغيرات الدراسة.

المطلب الأول: تعريف الاستقرارية وشروطها:

الفرع الأول : تعريف الاستقرارية "السكون":

تعرف السلسلة الزمنية بأنها مستقرة إذا كانت تتذبذب حول وسط حسابي ثابت مستقل عن الزمن ، أما اذا كانت البيانات في حالة نمو أو هبوط وتعتمد على اتجاه زمني تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة ، أي غير مستقرة عن الزمن.[1]

تتحدد صفة الاستقرار ببعض الخصائص الإحصائية ، وفي حالة غياب صفة الاستقرار ، فان الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية غالبا ما يكون زائفا ، ومن المؤشرات الأولية التي تدل على أن الانحدار المقدر مزيف نذكر منها :

- كبر معامل التحديد R^2 .
- زيادة المعنوية الاحصائية للمعلمات المقدرة بدرجة كبيرة.
- وجود ارتباط تسلسلي ذاتي يظهر في قيمة معامل دربين واتسون DW. [2]

الفرع الثاني : شروط الاستقرارية:

تعتبر السلسلة زمنية ما مستقرة إذا توفرت فيها الخصائص التالية:[3]

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن أي: $E(Y_t)= \mu$ .....(1)
- ثبات التباين عبر الزمن أي : $Var(Y_t)=E(Y_t-\mu)^2 =\delta^2_y =\gamma_0<\infty$.....(2)
- أما الخاصية الثالثة:[4]

---

[1]. حسن كريم حمزة ، **"العولمة المالية والنمو الاقتصادي"**، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن، 2011، ص: 344.

[2]. محمد لموتي، مرجع سبق ذكره ، ص: 86.

[3]. مولود حشمان ، **"السلاسل الزمنية وتقنيات التنبؤ القصير المدى"** ، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة ، الجزائر، بدون سنة، ص: 140.

[4]. محمد لموتي، مرجع سابق، ص: 86.

أن يكون التباين المشترك (التغاير) بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا عل الفجوة.

الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير، أي الفرق (t_0-t_1) بين (t_0) و (t_1) حيث أن (t_0) فترة و (t_1) فترة أخرى، أي:

$$COV(R)= E\{(Y_t-\mu)(Y_{t-K}-\mu)\} \ldots\ldots(3)$$

المطلب الثاني: اختبارات الإستقرارية:

الفرع الأول: مسار استقرار السلاسل الزمنية:

تعتبر دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية من الشروط المهمة للتكامل المتزامن لأن غيابها يسبب عدة مشاكل قياسية وتكمن أهميتها في التحقق من استقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية. ونقوم بهذه العملية من أجل تفادي الانحدار الزائف والنتائج المضلّلة ، ويجب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة و إلاّ فلن تكون هناك علاقة بين المتغيرات في المدى الطويل. [1]

نادرا ما تتحقق في المتغيرات الاقتصادية صفة الاستقرار، ومع ضرورة فرضية الاستقرار فإن عدم تحقق شرط من الشروط الثلاث كاف للحكم على عدم استقرار السلسلة. [2]

يمكن التمييز بين نوعين من المسارات، وذلك حسب ترتيب Nelson Plasser سنة 1982: [3]

1- المسار من نوع " TS " : "Trend Stationary "

تتكون السلسلة غير المستقرة TS من مركبتين، الأولى عبارة عن دالة خطية بدلالة الزمن، في حين المركبة الثانية عبارة عن مركبة عشوائية (سلسلة التشويش الأبيض) وهي مستقرة لتوقع رياضي منعدم.

لتكن لدينا سلسلة زمنية (Y_t) وليكن لدينا ε_t انحراف السلسلة Y_t، بالنسبة للاتجاه المحدد وعلية المسار (TS) الخطي المكتوب على الشكل التالي: $\mu_t \rightarrow iid(0, \delta^2_u)$ $P(L).\varepsilon_t = \Theta(L).U_t$

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1.t + \varepsilon_t \ldots\ldots(1)$$

حيث:

α_0 ، α_1 : ثوابت.

$P(L)$ ، $\Theta(L)$: معاملات التأخير.

في حالة ما إذا كانت $u_t = \varepsilon_t$ فانه يمكن كتابة النموذج كما يلي:

---

[1]. فطيمة حاج محمد ،**" تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي دراسة قياسية باستعمال طريقة التكامل المتزامن"** ، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة ، الجزائر ، السنة الجامعية 2012-2013، ص: 127.

[2]. مقران بهلول ، مرجع سبق ذكره ، ص: 81.

[3]. فطيمة حاج محمد ، مرجع سابق، ص ص: 127، 128.

$Y_t=\alpha_0 + \alpha_1.t + u_t$ $\quad ut \rightarrow iid(0, \Theta_u^2)$

$E(Y_T)= \alpha_0+\alpha_1.t + u_t$

$Var(Y_t)= \Theta^2_u$

$Cov(Y_t ; Y_s)= 0$

2. المسار من النوع "DS" : Differency stationary

وتسمى هذه السلاسل بسلاسل المسار العشوائي ، اذ تكون فيها علاقة الاتجاه العام غير واضحة وهي عبارة عن المسارات التي يمكن ارجاعها مستقرة باستعمال معامل الفروقات ، ويكتب المسار "DS" من الدرجة الأولى كما يلي: $DY_t= \beta+\varepsilon_t$ .....(2) $\leftrightarrow$ $Y_t= \beta+Y_{t-1}+\varepsilon_t$

$U_t \rightarrow iid(0,\Theta^2_u)$ $\quad \phi(L).\varepsilon_t = K(L).U_t$

يمثل معامل الفروق : $D=(1-L)$

متعدد الحدود : $K(L)$; $\phi(L)$

الفرع الثاني: أنواع اختبارات الاستقرارية:

يوجد هناك عدد من المعايير التي تستخدم في اختبار صفة الاستقرارية في السلسلة ، ولعل من أهم المعايير في ذلك :

أولا: اختبار ديكي فولر (DF) : Fuller –Dickey Test

يعتمد هذا الاختبار على ثلاثة عناصر هي: صيغة النموذج ، حجم العينة ، ومستوى المعنوية.[1]

هو اختبار قائم على فرضية مفادها أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى AR(1)[2].

ويستخدم في اجراء هذا الاختبار ثلاثة صيغ تتمثل في :[3]

1. صيغة السير العشوائي البسيطة" simple Random walk" :

ومثل هذه الصيغة لا يوجد بها حد ثابت ولا متغير اتجاه زمني ، وذلك على النحو التالي:

$Y_t= PY_t+U_t$ / $DY_t= \lambda Y_{t-1}+\varepsilon_t$ .....(1)

2. صيغة السير العشوائي مع حد ثابت : Randon Walk With drift

$Y_t= \alpha+PY_{t-1}+U_t$ / $DY_t= \alpha+\lambda Y_{t-1}+\varepsilon_t$.....(2)

3. صيغة السير العشوائي مع حد ثابت واتجاه زمني: Randon walk with drift

[1] معمد لموتي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 86-88.

[2] مقران بهلول ، مرجع سبق ذكره ، ص: 82.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية،**"الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بدون طبعة ، الاسكندرية مصر، 2005، ص ص: 656، 657.

$$Y_t=\alpha+\alpha_1 T+PY_{t-1}+U_t \quad / \quad DY_t=\alpha+\alpha_1 T+\lambda_{t-1}+\varepsilon_t \ldots\ldots\ldots(3)$$

يقوم اختبار DF على الفرضيتين التاليتين: [1]

الفرضية العديمة : $H_0 : p=1$

الفرضية البديلة : $H_1 : p\neq 1$

حيث قبول الفرضية العديمة H_0 يعني وجود جذور وحدوية وعدم استقرار السلاسل الزمنية.

أي لإجراء اختبار DF نتبع الخطوات التالية:

- نقوم بحساب ما يسمى "tau "τ المحسوبة باستخدام الصيغة التالية:

$$\tau^* = \hat{\lambda} - 0 / \delta\hat{\lambda}$$

حيث: (δ_λ) هي الأخطاء المعيارية للمعلمات المقدرة.

- لا نستطيع مقارنة τ^* المحسوبة بقيم "t" الجدولية حتى في حالة العينات الكبيرة ، حيث أنها لا تتبع توزيع طبيعي معتدل ، وإنما نبحث عن "τ" الجدولية في جداول معدة خصيصا لذلك من قبل Dickey-Fuller .[2]
- إذا كانت τ^* المحسوبة أكبر من τ المجدولة $(\tau^*>\tau)$ نرفض فرضية العدم H_0: $\phi=1$ أو $\lambda=0$ ، ونقبل الفرضية البديلة H_0 :$\phi\neq1$ أو $\lambda\neq0$ وبالتالي تكون السلسلة مستقرة.
- إذا كانت τ^* المحسوبة أقل من τ المجدولة $(\tau^*<\tau)$ نقبل فرضية العدم H_0 :$\phi_1=1$ ونرفض الفرضية البديلة H_1 :$\phi\neq1$ وفي هذه الحالة تكون السلسلة غير مستقرة.[3]

غير أن اختبار ديكي فولر لا يصبح ملائما إذا وجدت هناك مشكلة ارتباط ذاتي في الحد العشوائي أو ما يسمى بالارتباط التسلسلي ، وذلك بالرغم من كون بيانات المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدرة قد تكون مستقرة ، وعندئذ نلجأ لاستخدام اختبار آخر يسمى اختبار ديكي فولر الموسع ADF.[4]

[1]. فطيمة الحاج محمد ، مرجع سبق ذكره، ص: 129.

[2]. عبد القادر محمد عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 657، 658.

[3]. بشير خميرة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 23.

[4]. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سابق ، ص: 658.

ثانيا : اختبار ديكي فولر الموسع (المطور) ADF:

يعتمد اختبار ديكي فولر الموسع على نفس العناصر التي سبق الإشارة إليها في حالة اختبار DF وهي: صيغة النموذج المستخدم ، حجم العينة ، ومستوى المعنوية. ويلاحظ في هذا الصدد أن هناك ثلاث صيغ للنموذج الذي يمكن استخدامه في حالة ADF وهي:

1. الصيغة الأولى: $DY_t=\delta Y_t+\sum_{j=1}^{k}\alpha j\ DYt-j+\varepsilon t \dots\dots\dots (1)$

ويلاحظ على هذه الصيغة أنها لا تحتوي على حد ثابت ولا اتجاه زمني ، ويتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة النمية (K) في الصيغة السابقة حتى تختفي مشكلة الارتباط التسلسلي معبرا عنها باحصائية (DW) . وبعد تقدير الصيغة يتم حساب t^* و ADF باستعمال الصيغة التالية:

$$t^*=\hat{\delta}/S\hat{\delta}$$

ويتم مقارنة t^* المحسوبة مع القيمة الحرجة.[1]

2. الصيغة الثانية: وتختلف هذه الصيغة عن الصيغة الأولى في كونها تحتوي على حد ثابت.

$$DY_t=\alpha+\lambda Y_{t-1}+\sum_{j=1}^{k}PjDYt-j+\varepsilon t \dots\dots (2)$$

و حتى يتم الاختبار يتعين حساب τ^* المحسوبة لكل من $(\delta\ .\alpha)$ ، ثم نتم المقارنة مع القيم الحرجة.[2]

3. الصيغة الثالثة: وتتضمن هذه الصيغة حدا ثابتا واتجاها زمنيا:

$$DY_t=\alpha+bT+\delta Y_{t-1}+\sum_{j=1}^{k}\alpha jDYt-j+\varepsilon t\dots\dots\dots(3)$$

أيضا يتعين حساب كل من τa^* ، τ_b^* ، τ_δ^* وتتم مقرنتها بالقيم الحرجة.[3]

تنص فرضية العدم $(\delta=0)$ بوجود جذر الوحدة مقابل الفرض البديل $(\delta\neq0)$ ، والتي تعني استقرارية السلسلة الزمنية، وتكوين قاعدة القرار تتم بمقارنة قيمة τ المحسوبة للمعلمة مع قيمة ديكي فولر المطور المجدولة ، المحسوبة من قبل Mackinnon عام 1996.[4]

[1]. محمد لموتي ، مرجع سبق ذكره، ص: 89.

[2]. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص: 660.

[3]. محمد لموتي ، مرجع سابق، ص: 90.

[4]. حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص: 346.

فان كانت t المحسوبة اكبر من المجدولة ، فهذا يدل على رفض فرضية العدم ، وقبول الفرض البديل أي استقرار السلسلة ، والعكس ، أي في حالة أن τ المحسوبة اصغر من المجدولة يدل ذلك على أن السلسلة الزمنية تعاني من جذر الوحدة ، بالتالي يتطلب الأمر اللجوء إلى إجراء اختبار الفرق الأول ، وإذا استمرت حالة عدم الاستقرار في السلسلة نلجأ إلى الفرق من درجة أعلى وهكذا.[1]

ثالثا: اختبار فيليب-بيرون PP: Phillip-Perron

يختلف اختبار فيليب-بيرون 1988 على الاختبار السابق في انه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق ، والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في السلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعلمي.[2]

ومن المعلوم أن اختبار ADF قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي AR بينما اختبار PP قائم على افتراض أكثر عمومية ، وهي أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية ARIMA ، ولذا فان اختبار PP له قدرة اختبارية أفضل ، وهو أدق من اختبار ADF لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرا. وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختبارين فان الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار PP .ويجري هذا الاختبار في أربعة مراحل:

- التقدير بواسطة OLS للنماذج الثلاثة القاعدية للاختبار ديكي فولر مع حساب الإحصائيات المرافقة .
- تقدير التباين قصير المدى .

$$\hat{\delta}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_t^{\,2}$$

- تقدير المعامل المصحح المسمى بتباين طويل المدى والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة.
- حساب إحصائية فيليب-بيرون ، ومقارنتها مع القيمة الحرجة ل Mackinnon .[3]

يستند اختبار PP على اختبار t للمعلمة p ، اذ يتم اختبار الفرضيتين الآتيتين : فرضية العدم ، التي تدل على عدم استقرارية السلسلة الزمنية وتصاغ ب: $H_0 : P=0$

فرضية البديل ، والتي تنص على استقرارية السلسلة الزمنية وتصاغ ب: $H_1 : P\neq 0$

[1]. حسن كريم حمزة ، مرجع سبق ذكره، ص: 346.

[2]. عبد الغني دادن، راضية كروش ، **"دراسة محددات اسواق الاوراق المالية حالة دول شمال افريقيا (مصر تونس الجزائر)"** ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية (العدد 6-جوان 2015)، ص: 53.

[3]. احمد سلامي ، محمد شيخي، **"اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري"** ، خلال الفترة (1970-2011)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر ، مجلة الباحث (العدد 13-2013)، ص ص: 124، 125.

فإذا كانت P سالبة ومعنوية نقبل الفرض البديل باستقرارية السلسلة الزمنية عند مستوياتها والعكس ، اذا كانت غير معنوية إذ تدل على عدم استقرارية السلسلة الزمنية .[1]

رابعا: اختبار الاستقرارية KPPS :

في اختبارات جذر الوحدة(عموما) يستخدم الاختبارات ADFو PP ، بجانب اختبار الاستقرارية KPPS ، وهذا الاختبار يعالج بعض أوجه الضعف في فعالية الاختبارين ADF و PP في حال وجود ارتباط ذاتي للتباين ، أكثر دقة ، ويبدأ الاختبار من هذه العلاقة الاساسية:

$$Z_t=\alpha_{t-1}+\beta+n_t+\varepsilon_t$$

يعتمد اختبار KPPS على مضاعف Lagrange (LM) ، يرتكز على تقدير النموذج الثاني والثالث ، بحيث نرفض فرضية الاستقرار إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM اكبر من القيمة الحرجة للفرضية البديلة H_1 ، نقبل استقرارية السلسلة إذا كانت الإحصائية المحسوبة اقل من القيمة الحرجة لفرضية العدم H_0 .[2]

لإجراء هذا الاختبار نقوم بانحدار السلسلة الزمنية على الثابت والاتجاه العام من اجل حساب سلسلة البواقي e_t ومجموع البواقي الجزئية δ_t . بعد ذلك نقوم بحساب إحصائية LM ، حيث نرفض فرضية الاستقرار عندما تكون الإحصائية المحسوبة LM اكبر من قيمتها الحرجة.[3]

المطلب الثالث: دراسة تطبيقية لمتغيرات الدراسة:

إن إجراء أية معالجة قياسية يستوجب ضمان استقرار المتغيرات المدروسة من خلال هذه المرحلة نستعين بدراسة خصائص السلاسل الزمنية وذلك من خلال الاستقرارية ، بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات الخاصة بذلك، وبرنامج Eviews 9 خلال فترة الدراسة من 1970 إلى 2016 وذلك في الجزائر.

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة:

قبل الشروع في الدراسة التطبيقية يجب أولا التطرق إلى تعريف متغيرات الدراسة التي تم اختيارها بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ، على النحو التالي:

1. النمو الاقتصادي GDP:

سوف نستخدم في دراستنا ، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010) ، وهو يعبر عن حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام ، وإجمالي الناتج

[1]. حسن حمزة كريم ، مرجع سابق ، ص ص: 344، 345.

[2]. علي يوسفات، **"عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1970-2009)"** ، جامعة ادرار الجزائر، مجلة الباحث (العدد11-2012)، ص: 70.

[3]. مقران بهلول ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 276، 277.

المحلي عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة يضاف إليها أية ضرائب على المنتجات، مخصوما منها إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات.

2. الإنفاق الحكومي GOV:

هو مشتريات قطاع الحكومية من السلع والخدمات ، ويعبر عن النفقات العمل بالدينار الجزائري بالمليون، يرمز للإنفاق الحكومي بالرمز GOV.

3. نسبة تراكم رأس المال الإجمالي إلى الناتج الإجمالي GDI:

نستخدم في دراستنا إجمالي تكوين رأس المال (% من إجمالي الناتج المحلي) ، وهو يتكون من إجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحلي سابقا) ، كنسبة من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافا إليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات.

4. معدل التضخم CPI:

يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغير السنوي للنسبة المؤوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلعة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة ، ككل سنة مثلا.

5. إجمالي القوى العاملة LF:

يشمل إجمالي القوى العاملة الأشخاص من 15 عاما فاكبر الذين يستوفون تعريف منظمة العمل الدولية للسكان النشطين اقتصاديا . وتشمل إحصائيات القوى العاملة بوجه عام كل من أفراد القوات المسلحة وأسلاك الأمن ، العاطلين عن العمل ، الباحثين عن العمل لأول مرة باستثناء ربات البيوت ، مقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر للآخرين ، عمال القطاع الغير رسمي. [1]

المطلب الثاني: دراسة الاستقرارية:

قبل الشروع في الدراسة التطبيقية لمتغيرات الدراسة يجب الإشارة أولا إلى أننا استعملنا متغيرات الدراسة التي تنقسم إلى متغيرات رئيسية تتمثل في الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ، بالإضافة إلى متغيرات ثانوية التي تتمثل في تراكم رأس المال الإجمالي ، معدل التضخم ،وإجمالي القوى العاملة ، التي تم اختيارها حسب أهميتها في التأثير على دراستنا . كما نشير أيضا إلى انه قد تم إدخال اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات ليصبح نموذج لوغاريتمي مزدوج ، والهدف من ذلك توحيد وحدات القياس لمختلف المتغيرات ، وتفادي عدم الوقوع في مشاكل قياسية محتملة ، مثل عدم التجانس.

أولا: تحليل استقرار سلسلة النمو الاقتصادي LGDP: يوضح الشكل الموالي تطور لوغاريتم النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1970-2016).

[1]. حسب تعريف البنك الدولي، من الموقع: www.inf.org .

الشكل(4-1): المنحنى البياني لتطور لوغاريتم النمو الاقتصادي:

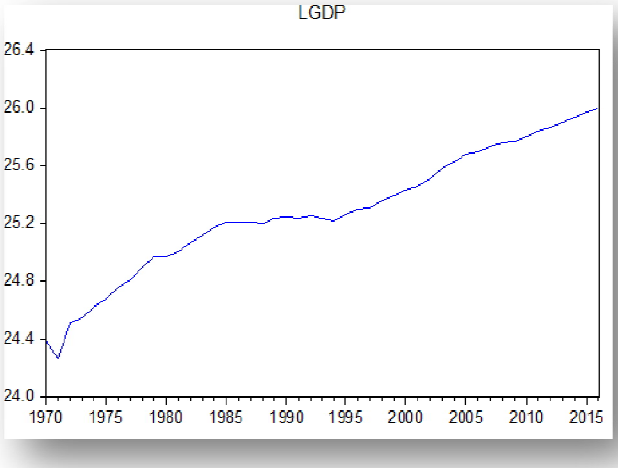

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews 9 .

من خلال المنحنى البياني الخاص بسلسلة لوغاريتم النمو الاقتصادي أعلاه ، يتضح لنا بان السلسلة غير مستقرة بسبب وجود تغير في الاتجاه العام . وللتأكد على ذلك نقوم بتطبيق اختبار ديكي فولر.

- تحديد درجة التأخير: في بادئ الأمر نقوم بتحديد درجة التأخير (p) من خلال Correlogram للسلسلة عند المستوى.

الشكل(4-2): الرسم البياني الخاص بسلسلة LGDP:

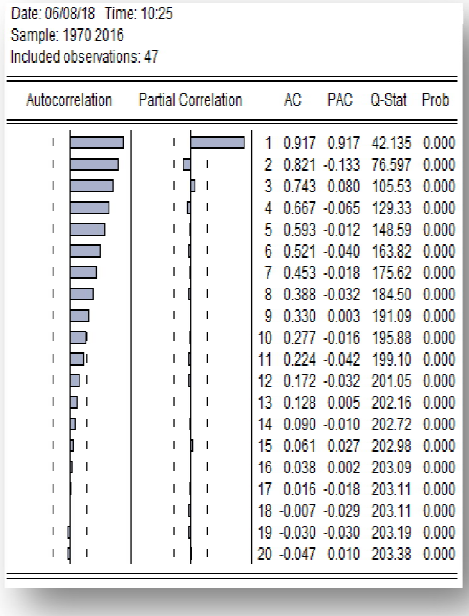

		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1		0.917	0.917	42.135	0.000
2		0.821	-0.133	76.597	0.000
3		0.743	0.080	105.53	0.000
4		0.667	-0.065	129.33	0.000
5		0.593	-0.012	148.59	0.000
6		0.521	-0.040	163.82	0.000
7		0.453	-0.018	175.62	0.000
8		0.388	-0.032	184.50	0.000
9		0.330	0.003	191.09	0.000
10		0.277	-0.016	195.88	0.000
11		0.224	-0.042	199.10	0.000
12		0.172	-0.032	201.05	0.000
13		0.128	0.005	202.16	0.000
14		0.090	-0.010	202.72	0.000
15		0.061	0.027	202.98	0.000
16		0.038	0.002	203.09	0.000
17		0.016	-0.018	203.11	0.000
18		-0.007	-0.029	203.11	0.000
19		-0.030	-0.030	203.19	0.000
20		-0.047	0.010	203.38	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews 9 .

من خلال الشكل يتضح لنا وجود تأخير واحد (One Pick) أي P=1 الخاص بسلسلة معدل النمو الاقتصادي.

- اختبار جذر الوحدة Unit Root Test:

نقوم بإجراء اختبار جذر الوحدة على سلسلة معدل النمو الاقتصادي ، من اجل معرفة هل السلسلة تعاني من وجود الجذر الوحدوي ، أم لا ، وانطلاقا من الملحق رقم (3) ، الجداول (1) (2) (3) (4) ، توصلنا إلى النتائج التالية:

- انطلاقا من النموذج الثالث، الذي يحتوي على الاتجاه العام والثابت ، وباختبار معنوية الاتجاه العام (H_0:b=0) ، عند التأخير p=1 وعند مستوى المعنوية 5% يتضح لنا ما يلي: قيمة الاحتمال prob=0.004 اقل من القيمة الحرجة 0.05 ومنه نرفض فرضية العدم H_0 (أي المعلمة غير معنوية)، اما فيما يخص الثابت فنلاحظ ان prob=0.00 اقل من 0.05 ، ومنه نقبل فرضية العدم H_0 .

- انطلاقا من النموذج الثاني ، الذي يحتوي فقط على الحد الثابت ، وباختبار معنوية المعامل الثابت (H_0:c=0) عند التأخير p=0 ، توصلنا إلى أن قيمة الثابت prob=0.14 اكبر من القيمة الحرجة 0.05 ، ومنه نرفض فرضية العدم، إذن السلسلة LGDP لا يوجد بها لا حد ثابت ولا اتجاه عام.

- وبمقارنة القيمة t_{cal}=5.14 مع القيم الحرجة عند 1% , 5% , 10% ، وجدنا ان قيمة t_{cal} اكبر من القيم الحرجة ، ومنه توصلنا إلى أن السلسلة LGDP غير مستقرة . ومن اجل جعل هذه السلسة مستقرة يجب إجراء الفروقات من الدرجة الأولى.

- إجراء الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة LGDP :

أحسن طريقة لضمان استقرارية السلسلة هي إجراء الفروقات من الدرجة الأولى للحصول على السلسلة DLGDP من خلال الصيغة التالية: DLGDP=LGDP-LGDP(-1)

الشكل(4-3): المنحنى البياني لتطور لوغاريتم النمو الاقتصادي عند الفرق الأول:

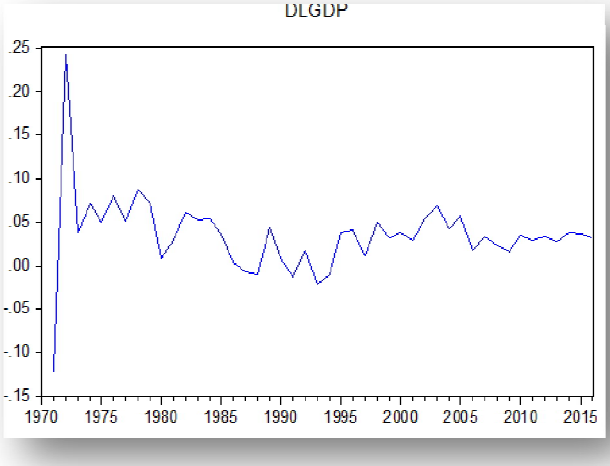

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 9 .

نستنتج من خلال المنحنى أن السلسلة مستقرة ، وذلك لغياب التغير المنتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن.

- اختبار جذر الوحدة ل DLGDP:

بإتباع نفس الطريقة السابقة وانطلاقا من الملحق (3)، الجداول (5) (6) ، توصلنا إلى:

- انطلاقا من النموذج الثالث، نلاحظ عند درجة التأخير p=0 أن prob=0.00 اقل من القيمة الحرجة 0.05 ، ومنه نقبل فرضية العدم H_0 دليل على وجود الثابت. أما فيما يخص الاتجاه العام نلاحظ أن t_δ=-2.59 اقل من t_t=-3.56 ومنه نرفض فرضية العدم H_0 أي السلسلة لا تحتوي على الاتجاه العام .

- انطلاقا من النوذج الثالث الذي يحتوي على الثابت فقط نلاحظ أن prob= 0.00 وهي اقل من 0.05 ومنه السلسلة تحتوي على الثابت .

- نلاحظ أن القيمة t_{cal}=-9.39 اقل من القيم الحرجة 10% , 5%, 1% وهذا يجعلنا نرفض فرضية العدم H_0 وهذا انطلاقا من النموذج الأول.

إذن نستنتج أن السلسلة LGDP لا يوجد بها اتجاه عام ، وتحتوي على الثابت، وهي متكاملة من الدرجة الأولى LGDP → I(1) .

ثانيا:تحليل استقرار سلسلة الإنفاق الحكومي LGOV : يوضح الشكل الموالي تطور لوغاريتم الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة من 1970 إلى 2016 .

الشكل(4-4): المنحنى البياني لتطور لوغاريتم الإنفاق الحكومي:

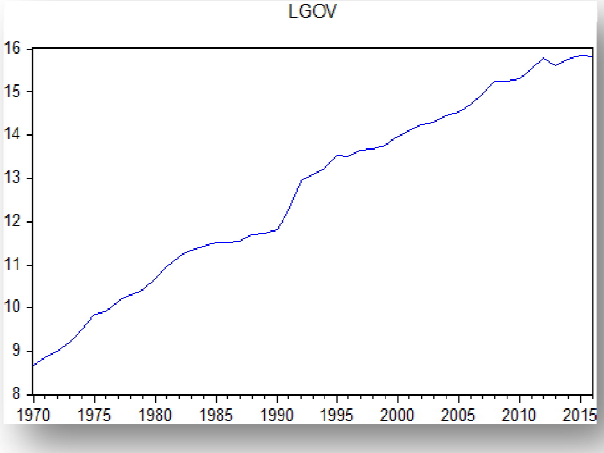

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 9 .

من خلال المنحنى البياني الخاص بسلسلة لوغاريتم الإنفاق الحكومي أعلاه ، يتضح لنا بان السلسلة غير مستقرة بسبب وجود تغير في الاتجاه العام ، ووجود التذبذبات . وللتأكد من ذلك نقوم بتطبيق اختبار ديكي فولر.

- تحديد درجة التأخير: في بادئ الأمر نقوم بتحديد درجة التأخير (p) من خلال Correlograme للسلسلة عند المستوى.

الشكل(4-5): الرسم البياني الخاص بسلسلة LGOV :

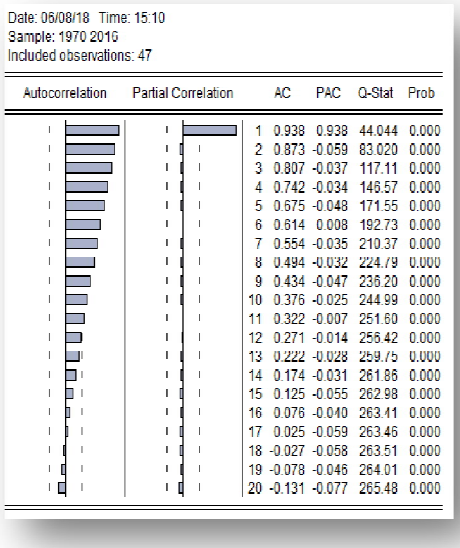

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 9 .

من خلال الشكل يتضح لنا وجود تأخير واحد أي p=1 الخاص بسلسلة معدل الإنفاق الحكومي.

- اختبار جذر الوحدة Unit Root Test:

نقوم باختبار جذر الوحدة على سلسلة معدل الإنفاق الحكومي ، من اجل معرفة هل السلسلة تعاني من وجود الجذر الوحدوي ، أم لا، وانطلاقا من الملحق رقم(3)، الجداول (7) (8) (9) ، توصلنا إلى النتائج :

- انطلاقا من النموذج الثالث، الذي يحتوي على الاتجاه العام والثابت، وباختبار معنوية الاتجاه العام (H_0 :b=0) عند التأخير p=1ومستوى المعنوية 5% يتضح لنا أن قيمة الاحتمال prob=0.07 اكبر من القيمة الحرجة 0.05 ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ، اما فيما يخص الثابت وجدنا ان prob= 0.03 اقل من 0.05 اي نقبل فرضية العدم بالانتقال الى التاخير p= 0 نلاحظ ان قيمة احتمال معلمة الاتجاه العام اكبر من القيمة الحرجة اي prob=0.23>0.05 معناه نرفض فرضية العدم .

- انطلاقا من النموذج الثاني، الذي يحتوي فقط على الحد الثابت ، وباختبار معنوية المعامل الثابت (H_0 :c=0) عند التأخير p=0 ، توصلنا إلى أن قيمة الثابت prob=0.002 اقل من القيمة الحرجة 0.05 ، ومنه نرفض فرضية العدم ، إذن السلسلة LGOV تحتوي على الاتجاه العام والثابت.

- وبمقارنة القيمة t_{cal}=3.07 مع القيم الحرجة عند 10%, 5%, 1% ، وجدنا أن قيمة t_{cal} بالقيمة المطلقة اكبر من القيم الحرجة ، إذن السلسلة LGOV غير مستقرة. ولجعل هذه السلسلة مستقرة يجب إجراء الفروقات من الدرجة الأولى.

- إجراء الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة LGOV :

عند إجراء الفروقات من الدرجة الأولى نحصل على السلسلة DLGOV من خلال الصيغة التالية:

DLGOV=LGOV-LGOV(-1)

الشكل(4-6): المنحنى البياني لتطور لوغاريتم الإنفاق الحكومي عند الفرق الأول:

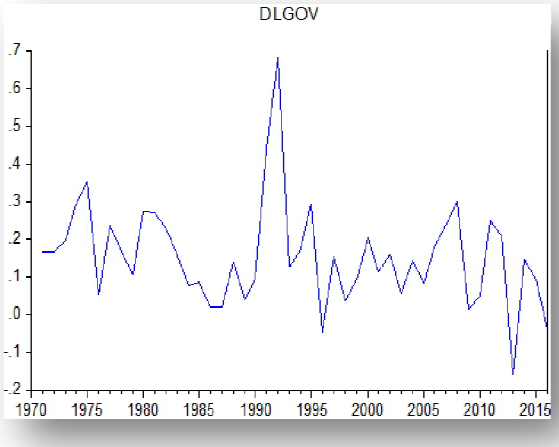

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 9 .

نستنتج من خلال المنحنى أن السلسلة مستقرة وذلك لغياب التغير المنتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن .

- اختبار جذر الوحدة ل DLGOV:

بإتباع نفس الطريقة السابقة ، وانطلاقا من الملحق (3) ، الجداول (10) (11) ، توصلنا إلى:

-انطلاقا من النموذج الثالث، نلاحظ عند درجة التأخير p=0 أن prob=0.001 اقل من القيمة الحرجة 0.05، ومنه نقبل فرضية العدم H_0 دليل على وجود الثابت. أما فيما يخص الاتجاه العام نلاحظ أن t_s=-1.50 اقل من t_t=-3.51 ، ومنه نرفض فرضية العدم H_0 أي السلسلة لا تحتوي على اتجاه عام .

- انطلاقا من النموذج الثاني ، نلاحظ ان prob= 0.004 اقل من 0.05 ومنه نقبل H_0 دليل على وجود الثابت في السلسلة .

- نلاحظ أن القيمة t_{cal}=-5.22 اقل من القيم الحرجة 10%, 5%, 1% ، وهذا يجعلنا نرفض فرضية العدم H_0.

إذن نستنتج أن السلسلة LGOV تحتوي على الثابت ، ولا يوجد بها اتجاه عام، وهي متكاملة من الدرجة الأولى LGOV → I(1) .

ثالثا: تحليل استقرار سلسلة التضخم LCPI: يوضح الشكل الموالي تطور لوغاريتم التضخم خلال فترة الدراسة من 1970 إلى 2016.

الشكل(4-7): المنحنى البياني لتطور لوغاريتم التضخم:

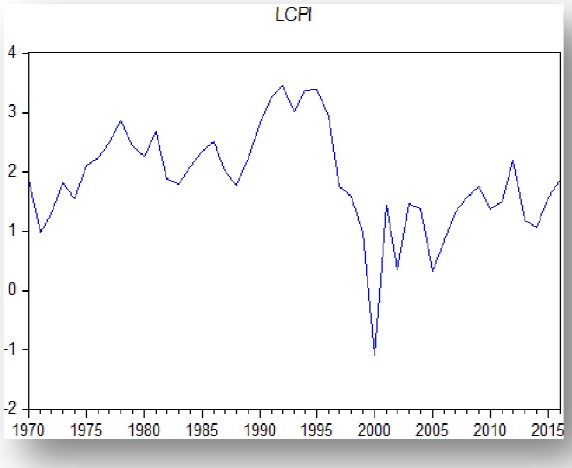

المصدر من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 9.

من خلال المنحنى البياني الخاص بلوغاريتم التضخم أعلاه ، يتضح لنا بان السلسلة غير مستقرة بسبب وجود تغير في الاتجاه العام. للتأكد على ذلك نقوم بتطبيق اختبار ديكي فولر.

- تحديد درجة التأخير :

في بادئ الأمر نقوم بتحديد درجة التأخير (p) ، من خلال Correlogram للسلسلة عند المستوى.

الشكل (4-8):الرسم البياني الخاص بسلسلة LCPI:

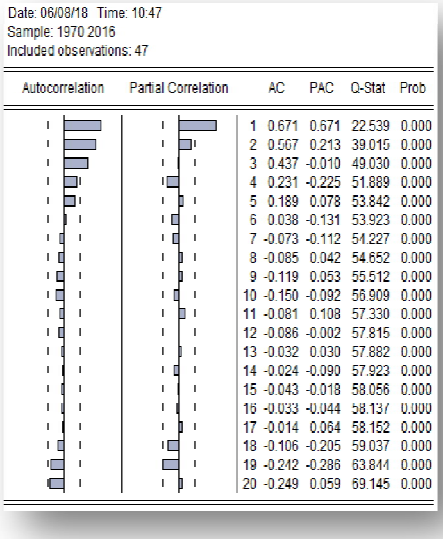
Date: 06/08/18 Time: 10:47
Sample: 1970 2016
Included observations: 47

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.671	0.671	22.539	0.000
		2	0.567	0.213	39.015	0.000
		3	0.437	-0.010	49.030	0.000
		4	0.231	-0.225	51.889	0.000
		5	0.189	0.078	53.842	0.000
		6	0.038	-0.131	53.923	0.000
		7	-0.073	-0.112	54.227	0.000
		8	-0.085	0.042	54.652	0.000
		9	-0.119	0.053	55.512	0.000
		10	-0.150	-0.092	56.909	0.000
		11	-0.081	0.108	57.330	0.000
		12	-0.086	-0.002	57.815	0.000
		13	-0.032	0.030	57.882	0.000
		14	-0.024	-0.090	57.923	0.000
		15	-0.043	-0.018	58.056	0.000
		16	-0.033	-0.044	58.137	0.000
		17	-0.014	0.064	58.152	0.000
		18	-0.106	-0.205	59.037	0.000
		19	-0.242	-0.286	63.844	0.000
		20	-0.249	0.059	69.145	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 9.

من خلال الشكل يتضح لنا وجود تأخير واحد أي p=1 الخاص بسلسلة معدل التضخم.

- اختبار جذر الوحدة Unit Root Test :

بالاعتماد على الملحق رقم(3) ، الجداول (12) (13) (14) ، وبإتباع نفس المنهج السابق، سوف نقوم بتلخيص النتائج الموصل إليها وفق الجدول التالي:

الجدول(4-1): ملخص نتائج ديكي فولر على السلسلة LCPI عند التأخير p=0 :

النموذج.	النموذج الأول		النموذج الثاني		النموذج الثالث	
اختيار	T_c	القيم الحرجة.	T_c	القيم الحرجة.	T_c	القيم الحرجة.
DF	-1.17	-2.61	-2.94	-3.58	-3.12	-4.17
البسيط		-1.94		-2.92		-3.51
		-1.61		-2.60		-3.18
			معامل التثبيت معنوي Prob=0.01<0.05		معامل الاتجاه العام غير معنوي Prob=0.30>0.05	

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 9 .

نلاحظ أن معامل التثبيت معنوي ومعامل الاتجاه العام غير معنوي ، فبالتالي فالقرار في النموذج الأول . نلاحظ أن قيمة ديكي فولر المحسوبة اكبر من القيمة المجدولة عند المستويات 1%, 5%, 10% ومنه نقبل فرضية العدم، إذن السلسلة LCPI غير مستقرة.

- إجراء الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة LCPI :

نقوم بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى للحصول على السلسلة DKCPI من خلال الصيغة التالية:

DLCPI=LCPI-LCPI(-1)

الشكل(4-9): المنحنى البياني لتطور لوغاريتم التضخم عند الفرق الأول:

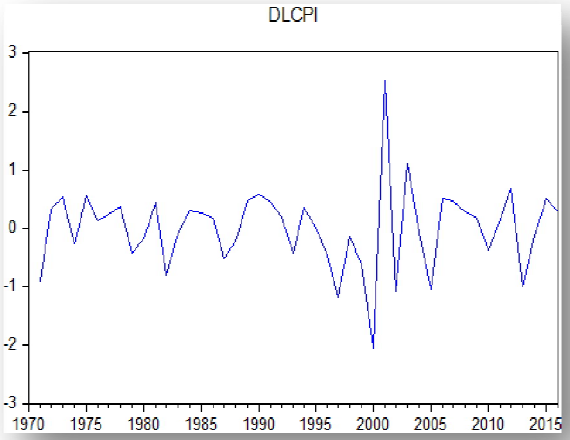

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 9.

نستنتج من خلال المنحنى أن السلسلة مستقرة وذلك لغياب التغير المنتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن.

- اختبار جذر الوحدة Unit Root Test:

بالاعتماد على الملحق (3) ، الجداول (15) (16) (17) (18) ، نقوم بتلخيص النتائج الموصل إليها للسلسلة DLCPI وفق الجدول الأتي:

الجدول(4-2): ملخص نتائج ديكي فولر على السلسلة DLCPI عند التأخير p=0 :

النموذج.	النموذج الأول.		النموذج الثاني.		النموذج الثالث.	
اختيار	T_c	القيم الحرجة	T_c	القيم الحرجة.	T_c	القيم الحرجة.
DF البسيط.	-9.67	-2.61	-9.56	-3.58	-9.47	-4.17
		-1.94		-292		-3.51
		-1.61		-2.60		-3.18
			معامل الثابت غير معنوي Prob=0.86>0.05		معامل الاتجاه العام غير ثابت Prob=0.69>0.05	

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 9 .

نلاحظ أن معامل الثابت غير معنوي والاتجاه العام غير معنوي ، فالقرار هو أن قيمة ديكي فولر المحسوبة أقل من المجدولة في النموذج الأول عند المستويات 1%, 5% ,10% ومنه نرفض فرضية العدم (لا وجود للجذر الوحدوي)، إذن السلسلة LCPI مستقرة ، وهي متكاملة من الدرجة I(1) ← LCPI .

رابعا: تحليل استقرار سلسلة تراكم رأس المال الإجمالي على الناتج المحلي الإجمالي LGDI : يوضح الشكل الموالي تطور لوغاريتم رأس المال الإجمالي خلال فترة الدراسة من 1970 الى2016 .

الشكل(4-10): المنحنى البياني لتطور لوغاريتم تراكم رأس المال الإجمالي:

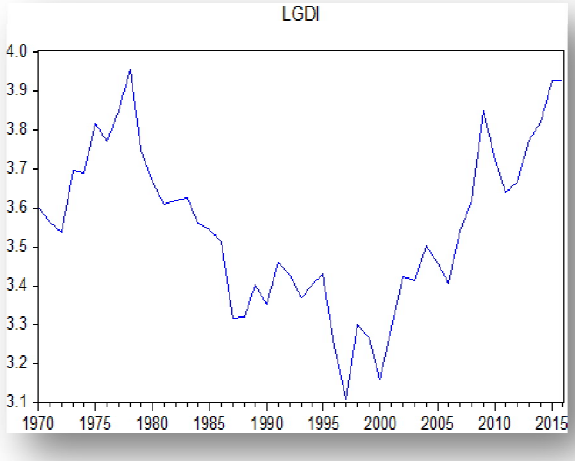

المصدر من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 9.

من خلال المنحنى البياني الخاص بسلسلة لوغاريتم تراكم رأس المال الإجمالي أعلاه ، نجد بان السلسلة غير مستقرة بسبب وجود تغير في الاتجاه العام ، وللتأكد على ذلك نقوم بتطبيق اختبار ديكي فولر.

- تحديد درجة التأخير:

في بادئ الأمر نقوم بتحديد درجة التأخير (p) من خلال Correlogram للسلسلة عند المستوى.

الشكل(4-11): الرسم البياني الخاص بسلسلة LGDI :

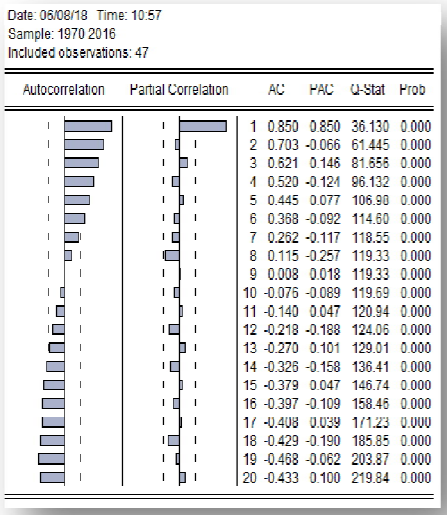

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 9 .

من خلال الشكل يتضح لنا وجود تأخير واحد أي p=1 الخاص بسلسلة معدل تراكم رأس المال الإجمالي.

- اختبار جذر الوحدة Unit Root Test :

بالاعتماد إلى الملحق (3) ، الجداول (19) (20) (21) (22) ، وبإتباع نفس المنهج السابق ، سوف نقوم بتلخيص النتائج الموصل إليها وفق الجدول التالي:

الجدول(4-3): ملخص نتائج ديكي فولر على السلسلة LGDI عند التأخير p=0 :

النموذج.	النموذج الأول.		النموذج الثاني.		النموذج الثالث.	
اختيار	T_c	القيمة الحرجة	T_c	القيمة الحرجة	T_c	القيمة الحرجة
DF	0.40	-2.61	-1.15	-3.58	-1.03	-4.17
البسيط.		-1.94		-2.92		-3.51
		-1.61		-2.60		-3.18
			معامل الثابت غير معنوي Prob=0.24>0.05		معامل الاتجاه العام غير معنوي Prob=0.336>0.05	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 9 .

نلاحظ أن معامل التثبيت غير معنوي ومعامل الاتجاه غير معنوي ، وبالتالي فالقرار في النموذج الأول ، حيث نلاحظ أن قيمة ديكي فولر المحسوبة اكبر من المجدولة عند المستويات 1% ,5%, 10% ومنه نقبل فرضية العدم ، إذن السلسلة LGDI غير مستقرة.

- إجراء الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة LGDI:

نقوم بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى لسلسلة تراكم رأس المال الإجمالي LGDI للحصول على السلسلة DLGDI من خلال الصيغة التالي: DLGDI=LGDI-LGDI(-1)

الشكل(4-12): المنحنى البياني لتطور لوغاريتم تراكم رأس المال الإجمالي عند الفرق الأول:

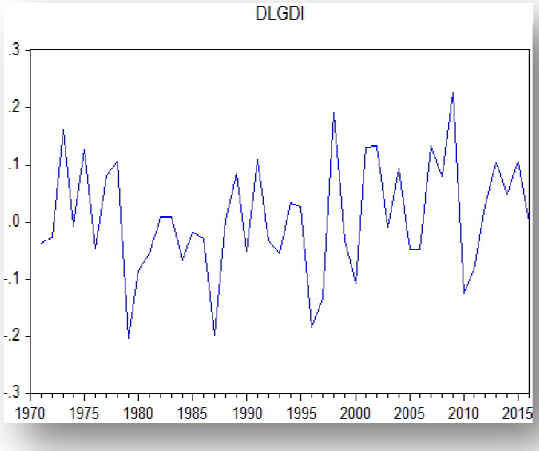

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 9 .

نستنتج من خلال المنحنى أن السلسلة مستقرة وذلك لغياب التغير المنتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن.

- اختبار جذر الوحدة Unit Root Test:

بالاعتماد على الملحق رقم (3) ، الجداول (23) (24) (25)، نقوم بتلخيص النتائج المتوصل إليها للسلسلة DLGDI عند التأخير p=0 كما يلي:

الجدول(4-4): ملخص نتائج ديكي فولر على السلسلة DLGDI عند التأخير p=0:

النموذج.	النموذج الأول		النموذج الثاني		النموذج الثالث	
اختيار	T_c	القيم الحرجة	T_c	القيم الحرجة	T_c	القيم الحرجة
DF	-6.73	-2.61	-6.70	-3.58	-6.78	-4.17

البسيط.		-1.94		-2.92		-3.51
		-1.61		-2.60		-3.18
		معامل الثابت غير معنوي Prob=0.59>0.05			معامل الاتجاه العام غير معنوي Prob=0.30>0.05	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 9 .

نلاحظ أن معامل الثابت غير معنوي ومعامل الاتجاه العام غير معنوي، فالقرار هو أن قيمة ديكي فولر المحسوبة اقل من القيمة المجدولة في النموذج الأول عند المستويات 10%, 5%, 1% ومنه نرفض فرضية العدم(لا وجود لجذر الوحدة) ، اذن السلسلة LGDI مستقرة ، ومتكاملة من الدرجة الأولى I(1) ← LGDI .

خامسا: تحليل استقرارية سلسلة إجمالي القوى العاملة LLF : يوضح الشكل الموالي تطور لوغاريتم إجمالي القوى العاملة خلال فترة الدراسة من 1970 إلى 2016.

الشكل(4-13): المنحنى البياني لتطور لوغاريتم إجمالي القوى العاملة :

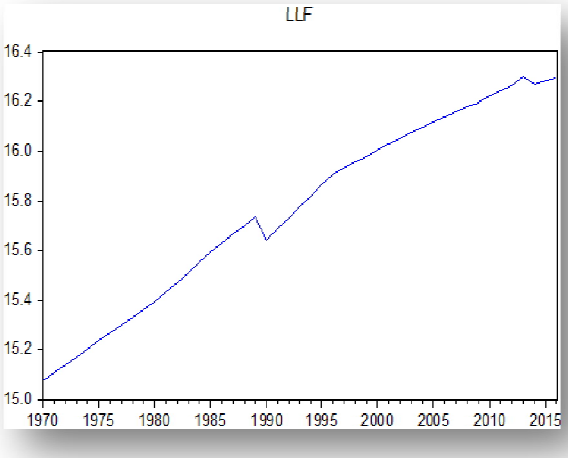

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 9 .

من خلال المنحنى البياني الخاص بسلسلة إجمالي القوى العاملة أعلاه ، يتضح لنا بان السلسلة غير مستقرة بسبب وجود تغيير في الاتجاه العام ، وللتأكد على ذلك نقوم بتطبيق اختبار ديكي فولر.

- تحديد درجة التأخير :

في بادئ الأمر نقوم بتحديد درجة التأخير (p) للسلسلة عند المستوى ، وذلك وفق الشكل التالي:

الشكل (4-14): الرسم البياني الخاص بسلسلة LLF:

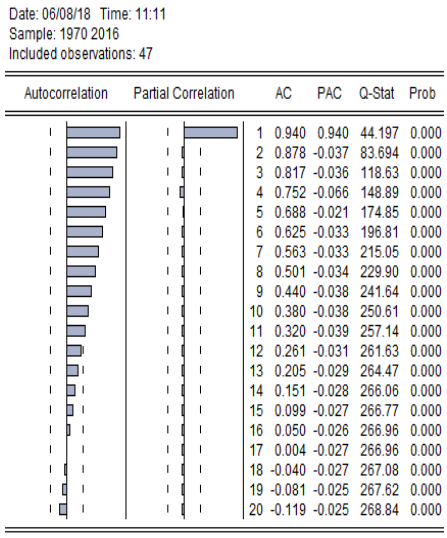
Date: 06/08/18 Time: 11:11
Sample: 1970 2016
Included observations: 47

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.940	0.940	44.197	0.000
		2	0.878	-0.037	83.694	0.000
		3	0.817	-0.036	118.63	0.000
		4	0.752	-0.066	148.89	0.000
		5	0.688	-0.021	174.85	0.000
		6	0.625	-0.033	196.81	0.000
		7	0.563	-0.033	215.05	0.000
		8	0.501	-0.034	229.90	0.000
		9	0.440	-0.038	241.64	0.000
		10	0.380	-0.038	250.61	0.000
		11	0.320	-0.039	257.14	0.000
		12	0.261	-0.031	261.63	0.000
		13	0.205	-0.029	264.47	0.000
		14	0.151	-0.028	266.06	0.000
		15	0.099	-0.027	266.77	0.000
		16	0.050	-0.026	266.96	0.000
		17	0.004	-0.027	266.96	0.000
		18	-0.040	-0.027	267.08	0.000
		19	-0.081	-0.025	267.62	0.000
		20	-0.119	-0.025	268.84	0.000

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 9.

وبالاعتماد على الملحق (3)، الجداول (26) (27) (28) (29) ،وبإتباع نفس المنهج السابق سوف نقوم بتلخيص النتائج الموصل إليها كما يلي:

الجدول(4-5): ملخص نتائج ديكي فولر على السلسلة LLF عند التأخير p=0 :

النموذج	النموذج الأول		النموذج الثاني		النموذج الثالث	
اختيار	T_c	القيمة الحرجة	T_c	القيمة الحرجة	T_c	القيمة الحرجة
DF	8.06	-2.61	-2.12	-3.58	-0.86	-4.17
البسيط.		-1.94		-2.92		-3.51
		-1.61		-2.60		-3.18
			معامل الثابت معنوي Prob=0.02<0.05		معامل الاتجاه العام غير معنوي Prob=0.52>0.05	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 9 .

نلاحظ أن معامل التثبيت معنوي ومعامل الاتجاه العام غير معنوي ، وبالتالي القرار في النموذج الأول حيث نلاحظ ان قيمة ديكي فولر المحسوبة اكبر من المجدولة عند المستويات 10%, 5%, 1% ومنه نقبل فرضية العدم ، إذن السلسلة LLF غير مستقرة.

- إجراء الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة LLF : أحسن طريقة لضمان استقرارية السلسلة هي إجراء الفروقات من الدرجة الأولى للحصول على السلسلة DLLF من خلال الصيغة التالية: DLLF=LLF-LLF(-1)

الشكل(4-14): المنحنى البياني لتطور لوغاريتم إجمالي القوى العاملة عند الفرق الأول:

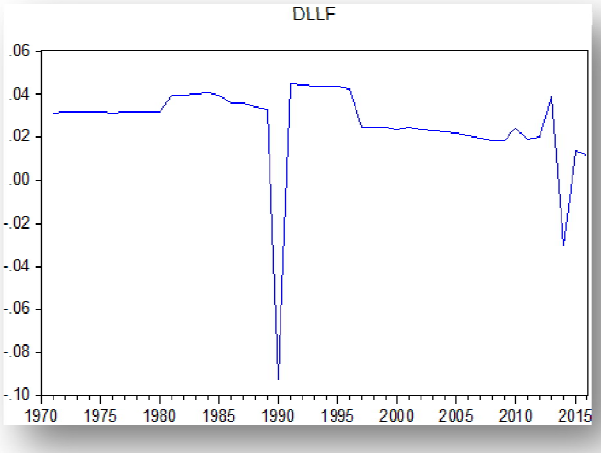

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 9.

نستنتج من خلال المنحنى أن السلسلة مستقرة ، وذلك لغياب التغيير المنتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن.

- اختبار جذر الوحدة Unit Root Test:

بالاعتماد على الملحق رقم (3) ، الجداول(30) (31) ، نقوم بتلخيص النتائج المتوصل إليها للسلسلة DLLF عند التأخير p=0 كما يلي:

الجدول(4-6): ملخص نتائج ديكي فولر على السلسلة DLLF عند التأخير p=0 :

النموذج.	النموذج الأول		النموذج الثاني		النموذج الثالث	
اختيار	T_c	القيمة الحرجة	T_c	القيمة الحرجة	T_c	القيمة الحرجة
DF البسيط.	-3.36	-2.61	-6.41	-3.58	-6.95	-4.17
		-1.94		-2.92		-3.51
		-1.61		-2.60		-318
			معامل الثابت معنوي Prob=0.000<0.05		معامل الاتجاه العام غير معنوي T_c =6.95>3.51	

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 9.

نلاحظ أن معامل التثبيت معنوي ومعامل الاتجاه العام معنوي ،فالقرار هو أن قيمة ديكي فولر المحسوبة اقل من المجدولة في النموذج الأول عند المستويات 10%, 5%, 1% ومنه نرفض فرضية العدم (لا يوجد جذر وحدوي) ، إذن السلسلة LLF مستقرة ، ومتكاملة من الدرجة الأولى I(1) → LLF.

المبحث الثاني: دراسة السببية:

ترتبط السببية بتحليل السلاسل الزمنية ، والتي من خلالها يمكن التنبؤ نقيم الظاهرة المدروسة من خلال معرفة ما حدث لها في الماضي.

المطلب الأول: مفهوم السببية:

الفرع الأول: تعريف السببية:

إن تحديد مفهوم السببية ليس بالأمر السهل وذلك لاختلاف تفسيرها من الناحية الفلسفية ، ولتعدد المفاهيم حولها، ولغويا السببية هي مبدأ عقلي يراد ب هان لكل ظاهرة سببا يحدثها ، ا وان السبب هو كل شيء يتم الوصول به إلى غيره ، والسببية العلاقة بين السبب والمسبب. [1]

اقترح "جرانجر Granger "سنة 1969 معيار تحديد العلاقة السببية التي تركز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية ، حيث إذا كانت X_{1t} و X_{2t} سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t ، وكانت السلسلة X_{1t} تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسة X_{2t} ، في هذه الحالة نقول أن X_{1t} تسبب X_{2t} ، إذ نقول عن متغيرة انها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى. [2]

يرى "جون ستيوارت ميل" J.S Mill" أن السبب هو مجموعة الظروف والشروط الايجابية والسلبية التي إذا ما تحققت يترتب عليها نتيجة مطردة . ومن الناحية الفلسفية فان لكل ظاهرة سبب أو علة فلا يوجد شيئا الا وكان لوجوده سبب يفسره. [3]

---

[1]. حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص:341.

[2]. شيخي محمد، **"طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات "** ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى عمان الاردن، 2012، ص ص: 276، 277.

[3]حسن كريم حمزة ، مرجع سبق ذكره، ص: 341.

الفرع الثاني : حالات وشروط السببية:

1. حالات السببية: يستخدم اختبار جرانجر للسببية لفحص العلاقة السببية بين متغيرين ، ويعتمد بشكل رئيسي على اختبار F ، حيث يقال أن المتغير X يؤثر في المتغير Y إذا كان التباطؤ الزمني للمتغير X له طاقة تنبؤية أعلى من الطاقة التنبؤية للتباطؤ الزمني للمتغير Y .

هناك ثلاث حالات للسببية هي:

- السببية أحادية الاتجاه : عندما يكون المتغير الأول يؤثر في المتغير الثاني ، ولكن المتغير الثاني لا يؤثر في المتغير الأول.
- التأثير المتبادل: عندما يكون كل متغير يؤثر في الآخر بشكل آني.
- الاستقلالية : عندما تكون المتغيرات لا تؤثر في بعضها البعض ، أي أن المتغيرين مستقلان.[1]

2. شروط السببية: إن الكشف عن السببية يتطلب تحقيق الشرطيين الآتيين: [2]

- مبدأ الوقوع: ويعني أن كل قيمة سببية يتوقف وقوعها عليه.
- مبدأ التتابع الزمني: ويعني أن المتغيرات تحدث وفق قانون الارتباط بين السبب والنتيجة .

إن تحديد السببية في السلاسل الزمنية يتطلب معرفة استقرارها باستخدام اختبار جذر الوحدة Unit Root Test وتحديد تكامل السلاسل الزمنية لمعرفة التوازن طويل الأجل.

المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لمتغيرات الدراسة:

بهدف فهم وتفسير الظواهر الاقتصادية وتوضيح العلاقات السببية الموجودة بين متغيرات الدراسة ، سوف نقوم بإجراء اختبار السببية وفق اختبار جرانجر ، وذلك لمعرفة اتجاه السببية الذي يعتبر الأداة المهمة من اجل توضيح العلاقة بين المتغيرات . حيث يحدد لنا هذا الاختبار إذا كان اتجاه السببية في اتجاه واحد أو في اتجاهين (علاقة تبادلية) ، أو عدم وجود العلاقة بينهما أي (لا يوجد متغير يسبب في الآخر). يتم رفض الفرضية العدم H_0 إذا كان F_c المحسوبة اكبر من F_t الحرجة.

[1]. سعود الطيب وآخرون، **"تأثير سعر الفائدة على الاستهلاك الخاص حالة الاردن خلال (1976-2004)"** ، الجامعية الاردنية ، دراسات العلوم الادارية، (المجلد 38-العدد 2- 2011)، ص ص: 338-339.

[2]. حسن كريم حمزة ، مرجع سابق، ص ص: 342، 343.

الجدول(4-7): ملخص نتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة:

فرضية العدم.	عدد التأخيرات.			النتيجة.	القرار.
	1 (46)	2 (45)	3 (44)		
LGDI→LCPI	0.26 (0.60)	0.44 (0.64)	0.75 (0.52)	LGDI لا يسبب في LCPI	قبول H_0
LCPI→LGDI	5.49 (0.02)	5.28 (0.009)**	3.78 (0.01)	LCPI يسبب في LGDI	قبول H_1
LGDP→LCPI	0.48 (0.48)	0.52 (0.59)	1.36 (0.26)	LGDP لا يسبب في LCPI	قبول H_0
LCPI→LGDP	4.17 (0.04)	9.39 (0.0005)***	0.95 (0.42)	LCPI يسبب في LGDP	قبول H_1
LGOV→LCPI	1.11 (0.29)	2.43 (0.10)	1.69 (0.18)	LGOV لا يسبب في LCPI	قبول H_0
LCPI→LGOV	0.25 (0.61)	0.05 (0.95)	0.12 (0.94)	LCPI لا يسبب في LGOV	قبول H_0
LLF→LCPI	1.25 (0.26)	1.84 (0.17)	1.78 (0.16)	LLF لا يسبب في LCPI	قبول H_0
LCPI→LLF	0.58 (0.21)	0.90 (0.41)	0.55 (0.64)	LCPI لا يسبب في LLF	قبول H_0
LGDP→LGDI	0.52 (0.47)	0.72 (0.49)	0.96 (0.42)	LGDP لا يسبب في LGDI	قبول H_0
LGDI→LGDP	1.30 (0.26)	4.06 (0.02)	4.29 (0.01)*	LGDI يسبب في LGDP	قبول H_1
LGOV→LGDI	0.63 (0.43)	0.56 (0.57)	0.55 (0.64)	LGOV لا يسبب في LGDI	قبول H_0
LGDI→LGOV	0.47 (0.49)	0.31 (0.73)	0.56 (0.64)	LGDI لا يسبب في LGOV	قبول H_0
LLF→LGDI	0.56 (0.45)	2.16 (0.12)	1.88 (0.14)	LLF لا يسبب في LGDI	قبول H_0
LGDI→LLF	0.33 (0.56)	0.74 (0.48)	0.72 (0.54)	LGDI لا يسبب في LLF	قبول H_0

LGOV→LGDP	3.06 (0.08)	4.18 (0.002)**	2.15 (0.10)
LGDP→LGOV	0.03 (0.85)	0.27 (0.75)	0.37 (0.77)
LLF→LGDP	0.45 (0.12)	2.91 (0.006)**	1.11 (0.35)
LGDP→LLF	0.10 (0.74)	0.37 (0.68)	0.49 (0.68)
LLF→LGOV	0.05 (0.81)	1.30 (0.28)	5.33 (0.0003)***
LGOV→LLF	15.83 (0.0003)***	7.73 (0.001)**	5.13 (0.004)

LGOV يسبب في LGDP		قبول H_1
LGDP لا يسبب فيLGOV		قبول H_0
LLF يسبب في LGDP		قبول H_1
LGDP لا يسبب في LLF		قبول H_0
LLF يسبب في LGOV		قبول H_1
LGOV يسبب في LLF		قبول H_1

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (2) ، وبرنامج Eviews 9 .

حيث:

X→Y : تعني أن Y لا يسبب في X وهذا بالنسبة لجميع المتغيرات.

(***) : تعني العلاقة معنوية عند درجة ثقة تقترب من 99% .

(**) : تعني العلاقة معنوية عند درجة ثقة اقل من 95% .

(*) : تعني العلاقة معنوية عند درجة ثقة اقل من 90% .

من خلال الجدول السابق نستنتج ما يلي:

- ✓ معدل تراكم رأس المال الإجمالي لا يسبب في نسبة التضخم ، لكن نسبة التضخم تسبب في تراكم رأس المال الإجمالي، حيث انه في الجزائر عند ارتفاع المستوى العام للأسعار والذي يسبب لنا بشكل مباشر زيادة في معدل التضخم ، والذي يؤثر سلبا على الاستثمارات (الإنفاق الاستثماري) ، حيث يعزف أصحاب رؤوس الأموال على طلب القروض من البنوك بهدف تمويل استثماراتهم، مما يجعل تلك رؤوس الأموال تبقى ركيدة.
- ✓ معدل النمو الاقتصادي لا يسبب في معدل التضخم ، بينما معدل التضخم يسبب لنا انخفاض في معدل النمو الاقتصادي حيث أن ارتفاع الأسعار يقلل من المقدرة الشرائية للعائلات والأفراد، وكذلك ارتفاع الأسعار يسبب أيضا في تقليل القدرة الاستثمارية لرجال الأعمال ، وهذا يؤدي بشكل مباشر إلى حدوث انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي .

- ✓ معدل النمو الاقتصادي لا يسبب في زيادة أو انخفاض في نسبة تراكم رأس المال الإجمالي ، في حين أن هذا الأخير يسبب لنا في زيادة معدل النمو الاقتصادي، حيث أن باعتبار أن نسبة تراكم راسم المال الإجمالي توجد فيها النفقات العامة للدولة ، فعندما تزيد الدولة من هذه النفقات ذلك يؤثر ايجابيا على المقدرة الشرائية للعائلات ، هذا بدوره يرفع لنا من معدل النمو الاقتصادي.
- ✓ معدل النمو الاقتصادي في الجزائر لا يسبب في زيادة نسبة الإنفاق الحكومي، ولكن نسبة الإنفاق الحكومي يسبب بشكل ايجابي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث انه عندما ترفع الدولة من نسبة نفقاتها وأيضا الخفض من الضرائب لبعض الأفراد، فهذا من شانه أن يؤثر ايجابيا ويرفع لنا من معدل النمو الاقتصادي، عن طريق إقبال الأفراد والعائلات على زيادة قدراتهم الشرائية والاستثمارية قدر المستطاع.
- ✓ معدل النمو الاقتصادي لا يسبب في معدل البطالة ، ولكن نلاحظ أن معدل البطالة في الجزائر يسبب في انخفاض في معدل النمو الاقتصادي وذلك لان ارتفاع معدل البطالة يكون بسبب تسريح العمال وعدم توفر مناصب الشغل المناسبة لجميع الأفراد، وهذا حتما يجعل معدل النمو الاقتصادي في حالة الدمار، فتقل القدرة الشرائية لهؤلاء الأفراد وينحرفون عن مسار حياتهم.
- ✓ معدلات البطالة تزيد من مقدرة الدولة في إنفاقها ، حيث انه إذا كان معدل البطالة مرتفع فان هذا يدفع بالدولة إلى التدخل عن طريق الرفع من مقدراتها الاقراضية لتقديم المساعدات (الإعانات) قدر المستطاع لهؤلاء الأفراد، وكذلك معدل الإنفاق الحكومي يسبب في انخفاض او زيادة معدل البطالة ، حيث انه عند قيام الدولة من الإنفاق الحكومي، أو تقوم بزيادة الضرائب مثلا فهذا حتما يؤثر بشكل سلبي على المقدرة الشرائية لهؤلاء الأفراد وتتدهور إلى الاسوء، وهذه الحالة تسمى بالتغذية العكسية، حيث كلا الطرقتين يؤثران في بعضهما الآخر.

المبحث الثالث: التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ:

من خلال هذا المبحث سوف نقوم بدراسة كل من التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ اللذان يسمحان بتحديد جيد و واضح للعلاقة الحقيقية بين المتغيرات، و هذا بالبحث عن وجود شعاع إدماج مع إسقاطهما على متغيرات الدراسة.

المطلب الأول: الإطار النظري للتكامل المشترك:

الفرع الأول: تعريف التكامل المشترك:

إن مفهوم التكامل المتزامن يقوم على فكرة جوهرية هي :[1]

في المدى القصير قد تكون السلسلتين الزمنيتين X_t و Y_t غير مستقرتين لكنهما تتكاملان في المدى الطويل ، أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينهما ، هذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المتزامن وللتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات الغير مستقرة لا بد أولا من إزالة مشكلة عدم الاستقرار وذلك بإدخال الجذر الأحادي ، واستعمال نماذج تصحيح الخطأ.

❖ درجة تكامل السلسلة:

إذا أصبحت السلسلة الزمنية الخاصة بمتغير ما Y_t مستقرة بعد الحصول على عدد من الفروقات يساوي d ، يقال أن هذه السلسة متكاملة من الرتبة d أي أن: [2] $Y_t \rightarrow I(d)$

إذا كان هناك متغيران X_t و Y_t و كانت رتبة تكامل كل واحد منهما كما يلي:

$$Y_t \rightarrow I(1)$$

$$X_t \rightarrow I(0)$$

فان السلسلة تشير إلى مجموعهما ، تكون متكاملة من الرتبة الأولى أي أن : $Z_t=(Y_t+Xt) \rightarrow I(1)$

[1]. خربوش مصطفى ، **"العلاقة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ "** ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية(العدد 7-2015) ، ص: 149.

[2]. زهية بحري ، مرجع سبق ذكره، ص: 138.

والجدير بالذكر أن اختبار التكامل المشترك ذو أهمية كبيرة في حالة استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ، لكونه يعمل على تحديد النموذج الملائم في (VAR) ، فإذا وجد التكامل المشترك بين المتغيرات فانه يفضل عدم استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه مباشرة (VAR) ، وإنما نستخدم نموذج تصحيح الخطأ (ECM).[1]

الفرع الثاني: شروط واختبارات التكامل المشترك :

1. شروط التكامل المشترك: يتطلب حدوث التكامل المشترك في حالة أن تكون السلسلتان (X_t Y_t) متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدة ، أن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر. أي انه ، حتى يكون التكامل المشترك موجودا بين المتغيرتين يتعين تحقيق الشروط التالية:

$$Y_t \rightarrow I(1)$$

$$X_t \rightarrow I(1)$$

$$Y_t = a + bX_t + U_t$$

$$U_t \rightarrow I(0)$$

ويلاحظ في هذه الحالة أن الحد العشوائي متمثلا في البواقي U_t يقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني في الأجل الطويل.[2]

2. اختبارات التكامل المشترك: يوجد العديد من الطرق للكشف عن وجود التكامل المشترك من بينها:

- اختبار انجل غرانجر: تتم مراحل هذا الاختبار وفق مرحلتين أساسيتين هما:[3]

المرحلة الأولى: اختبار درجة تكامل المتغيرات: الشرط الأساسي هو أن تكون السلاسل من نفس درجة التكامل، إذ لم تكن كذلك لا يوجد تكامل ويتم تحديد درجة تكامل كل سلسلة باستعمال اختبار DF و ADF و PP. إذا كانت السلاسل الإحصائية المدروسة ليست من نفس الدرجة تتوقف العملية ولا يوجد تكامل.

المرحلة الثانية : تقدير العلاقة في المدى الطويل : الشرط الأساسي لتقدير العلاقات في المدى الطويل بواسطة MCO .

$$Y_t = a_0 + a_1 X_t + \varepsilon_t$$

ولكي تحقق علاقة التكامل المتزامن بين X_t و Y_t يجب أن تكون بواقي هذا الانحدار مستقرة أي:

$$e_t = Y_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 X_t$$

[1]. زهية بحري ، مرجع سبق ذكره، ص: 138.

[2]. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سبق ذكره ، ص: 671.

[3]. خربوش مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 150.

وتفحص البواقي لمعاملة الانحدار فيه إذا كانت ساكنة أو مستخرجة أو لا ، فإذا كانت سلسلة البواقي ساكنة أو مستقرة دل هذا على وجود تكامل مشترك ، أما إذا كانت سلسلة البواقي غير ساكنة أو غير مستقرة هذا يعني عدم وجود تكامل مشترك .[1]

- اختبار جوهانسن:

طور جوهانسن 1988، وجوهانسن و جوسليوس 1990 تقنية يمكن من خلالها تقديم تقديرات الارجحية العظمى لكل متجهات التكامل المشترك الممكنة التي يمكن أن توجد بين مجموعة من المتغيرات . ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترحا إجراء اختبارين ، الأول اختبار الأثر Trace لاختبار فرضية أن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك مقابل النموذج العام غير المقيد r=q ، والثاني هو اختبار القيمة الذاتية القصوى λ_{max} .[2]

يتوقف هذا الاختبار على اختبار انجل وجرانجر للتكامل المشترك السابق ، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين ، والاهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا ، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة ، وهذا له أهمية في نظرية التكامل المشترك ، حيث تشير إلى انه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد ، فان العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك والتساؤل.[3]

يقوم اختبار جوهانسن لدراسة العلاقة في المدى الطويل ، وهذا الاختبار يقوم على تقدير النموذج التالي: [4]

$$DY_t = a_0 + aY_{t-p} + a_1 DY_{t-1} + a_2 DY_{t-2} + \ldots\ldots a_{p-1} DY_{t-p-1} + e_t \ \ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث: a: عدد التأخيرات في النموذج.

من اجل p=1 يصبح النموذج كالتالي:

$$DY_t = a_0 + a_1 Y_{t-1} + e_t$$

من اجل p=2 يصبح النموذج كالتالي:

$$DY_t = a_0 + aY_{t-2} + DY_{t-1} + e_t$$

---

[1]. خربوش مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 150.

[2]. بشير عبد الله بلق، **"العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي للفترة (1970-2005)"** ، الأكاديمية الليبية علم الاقتصاد ، المجلة الجامعية (العدد 15-المجلد 2- 2013)، ص: 365.

[3]. احمد سلامي ، محمد شيخي ، مرجع سبق ذكره، ص: 126.

[4]. محمد بن بوزيان، فتحي بلدغم، **"التحرير المالي والبنكي والتنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر"** ، جامعة تلمسان الجزائر ، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر : الواقع والآفاق ، يومي: 29، 30 -12-2004، ص:11.

إلى غاية حساب القيمة (p) .

- إذا كانت كل عناصر المصفوفة a تساوي الصفر (r=0) ، نستطيع أن نقول انه ليس هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ، بالتالي لا يمكن تشكيل نموذج تصحيح الخطأ.

- إذا كانت رتبة المصفوفة a تساوي k أي r=k ، فهذا يعني أن كل المتغيرات مستقرة ومشكلة التكامل المشترك غير مطروح.

- إذا كانت رتبة المصفوفة محصورة بين 1 و k أي 1<r<k ، فانه يوجد r علاقة تكامل مشترك، ويمكن تمثيل نموذج تصحيح الخطأ.

- اختبار الانحدار المتكامل لدربين واتسون (CRDW) :

لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:

- نقوم بحساب إحصائية دربين واتسون (d) المصاحبة لانحدار الأصلي بين Y_t و X_t وتسمى d المحسوبة.

- نبحث في جداول أعدها (Sargan and Bhargava) عن d الجدولية.

- نختبر فرضية العدم (d=0) ، فان كانت (d) المحسوبة اكبر من الجدولية نرفض فرضية العدم، وبالتالي يوجد هناك تكامل مشترك ولا يكون الانحدار زائفا ، والعكس صحيح .[1]

المطلب الثاني: الإطار النظري لنموذج تصحيح الخطأ المتعدد المتعدد:

الفرع الأول: تعريف نموذج تصحيح الخطأ المتعدد VECM :

يتميز عن نموذج انجل وغرانجل بأنه يفصل العلاقة في المدى الطويل عنها في المدى القصير ، كما يتميز بخواص أفضل في حالة العينات الصغيرة ، وتعد المعلمة المقدرة في النموذج أكثر اتساقا من تلك الطرق الأخرى مثل طريقة انجل غرانجر ولاختبار لمدى تحقق التكامل المتزامن بين متغيرات في ظل VECM .يقدم منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية (القصيرة والطويلة الأجل) بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ المتعدد، حيث يتميز بإمكانية التطبيق سواء كانت المتغيرات التفسيرية متكاملة أو من الدرجة صفر I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) ، أو كان بينهما تكامل مشترك من نفس الدرجة ، ويمكن تطبيقها في حالة العينات الصغيرة على خلاف الطرق السابقة التقليدية ولا يطبق هذا النموذج إلا بعد نجاح اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن.[2]

[1] محمد لموتي، مرجع سبق ذكره ،ص :94.

[2] مصطفى خربوش ،مرجع سبق ذكره ،ص :150.

يعرف انجل وغرانجر معامل تصحيح الخطاب انه نسبة عدم التوازن في فترة زمنية معينة والتي صححت في الفترة الزمنية اللاحقة.

تتميز طريقة تصحيح معامل الخطأ عن الطرق الأخرى مثل طريقة انجل وجرانجر وطريقة جوهانسن ، بقدرتها على فصل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة إلى علاقة في المدى البعيد وأخرى في المدى القصير، بالإضافة إلى فصل معامله حد تصحيح الخطأ. يشير انجل وغرانجل إلى انه في حال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات فانه يوجد هناك علاقة سببية باتجاه واحد على الأقل، لذلك من الضرورة استخدام فحص جرانجر للسببية متضمنا متجه تصحيح الخطأ المتباطئ لفترة زمنية واحدة بدلا من استخدام فحص جرانجر التقليدي للسببية الذي قد يكون مضللا في مثل هذه الحالة.

في المدى الطويل ، يتم الكشف عن العلاقة السببية من خلال معنوية معامل الخطأ التصحيحي، أما في المدى القصير فيتم الكشف عن العلاقة السببية من خلال فحص المعنوية المشتركة لمعاملات المتغيرات عند الارتباطات الزمنية التي تم تحديدها سابقا والذي يسمى اختبار F لمتغيرات الفروق المتباطئة.

إن الإشارة السالبة لمعامل تصحيح الخطأ تعني أن هناك اختلالا في التوازن الموجب ، مما يتطلب وجود آلية لحدوث تعديلات قصيرة ، أي انخفاضا في الخطأ للعودة للتوازن في المدى الطويل.[1]

الفرع الثاني: صيغة نموذج تصحيح الخطأ المتعدد:

تأخذ صيغة نموذج تصحيح الخطأ المتعدد في الاعتبار كل من العلاقة طويلة الأجل والعلاقة قصيرة الأجل ، أما عن كونها تأخذ في الاعتبار العلاقة طويلة الأجل ، فهذا يتم باحتوائها على متغيرات ذات فجوة زمنية ، وفيما يتعلق باشتمالها على العلاقة قصيرة الأجل فهذا يتم بإدراج فروق السلاسل الزمنية فيها والتي تعبر عن التغير بين القيم من يوم لآخر أو من شهر لآخر أو حتى من سنة لأخرى.[2]

وإذا بدأنا بمتغيرين (Y_t , X_t) وقدرنا العلاقة بينهما باستخدام الصيغة البسيطة التالية: [3]

$$Y_t = a_0 + a_1 X_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

Y_t: قيمة المتغير التابع أو اللوغاريتم الطبيعي له.

---

1. رابح مرار، **"تحليل الارتباطات بين المؤشرات المصرفية الكلية ومؤشر النمو الاقتصادي على المستويين الكلي والقطاعي "** ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2016، ص ص: 47، 48

2. عبد القادر محمد عبد القادر عطية،مرجع سبق ذكره، ص: 687.

3. محمد لموتي ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 94.

X_t : قيمة المتغير المستقل أو اللوغاريتم الطبيعي له.

عندئذ يمكن الحصول على متغير جديد يسمى حد تصحيح الخطأ وهو يتمثل في البواقي (ε_t) حيث:

$$\varepsilon_t = Y_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 X_t$$

وباستخدام هذا الحد يمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ على النحو التالي:

$$DY_t = \beta_0 + \sum_{j=1}^{k} \beta j \ DX_{t-j} + \Theta(Y_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 X_t)_{t-j} + Z_t$$

حيث:

DY_t: الفرق الأول للمتغير التابع $(Y_t - Y_{t-1})$.

K: عدد الفجوات الزمنية المدرجة بالنموذج.

DX_{t-j} : الفروق الأولى للمتغير التفسيري.

ويتعين إدراج الفروق التي لها تأثير معنوي فقط في الصيغة المقدرة لقياس العلاقة قصير الأجل ، أما الفروق التي لها تأثير غير معنوي فيتم استبعادها.

Θ: معامل سرعة التعديل.[1]

المطلب الثالث: الدراسة التطبيقية:

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها ،من خلال اختبار جذر الوحدة لديكي فولر البسيط ، حيث توصل إلى عدم وجود الاتجاه العام للمتغيرتين مع وجود الثابت في كليهما، حيث أكد لنا الاختبار أن جميع متغيرات الدراسة متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى (1)I. الذي هو شرط أساسي لاختبار التكامل المتزامن بين متغيرات الدراسة مع تحديد فترة الإبطاء المثلى، لهذا سوف نقوم في هذا المطلب بإجراء اختبار جوهانسن لتحديد مدى وجود التكامل المتزامن من عدمه ،لكن في الأول تقوم بعرض منحنى بياني يوضح لنا تطورات التي حدثت في المتغيرات محل الدراسة معا.

[1]- محمد لموتي ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 94، 95.

الشكل(4-16): منحنى بياني يوضح تطورات متغيرات الدراسة معا خلال فترة الدراسة:

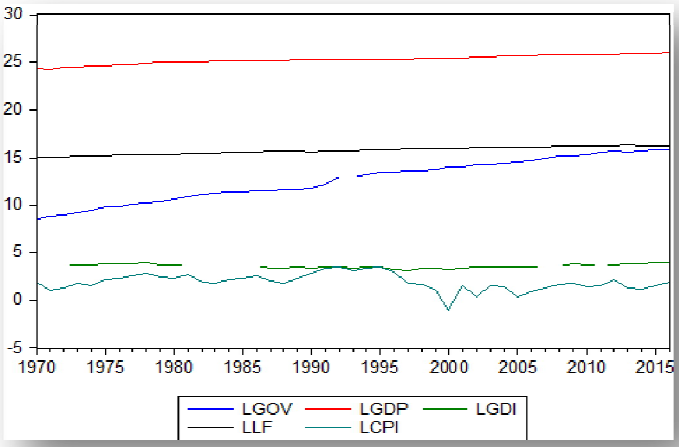

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على Eviews 9.

من خلال المنحنى أعلاه ،نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي عرف تزايد خلال فترة الدراسة وهو يقع فوق منحنيات المتغيرات الاقتصادية المتبقية ، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغيرات ، بينما كل المتغيرات تؤثر سلبا أو إيجابا على معدل النمو الاقتصادي.

نلاحظ أيضا من خلال المنحنى انه هناك تزايد لمعدل الإنفاق الحكومي مع وجود تذبذب طفيف في معدلات البطالة، حيث أن الإنفاق الحكومي يؤثر(يسبب) في معدل البطالة، والعكس صحيح ، وهذا ما توصلنا إليه من خلال نتائج اختبار السببية.

من خلال التحليل السابق والنتائج المتوصل إليها ، يمكن القول انه يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل ، وللتأكد من ذلك يجب علينا إتباع الخطوات التي سوف نتناولها لاحقا.

الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة:

من خلال النتائج السابقة التي توصلنا إليها ، ومن خلال معطيات الدراسة سوف نقوم باختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة ، وذلك حسب الفرضية الثالثة لاختبار جوهانسن التي تنص على: وجود الثابت مع غياب مركبة الاتجاه العام ، في علاقة التكامل المشترك ، مع اختبار VAR ، ومن اجل تطبيق هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:

1. تحديد درجة التأخير المثلى :

يجب أولا تحديد واختبار فترة الإبطاء ، وذلك وفق مجموعة من المعايير المختلفة ، واستنادا على الملحق رقم (4) ، سوف نتم بعرض النتائج من خلال الجدول الموالي.

الجدول(4-8): تحديد درجة التأخير المثلى لاختبار جوهانسن:

فترة الإبطاء	Log L	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-17.38808	NA	0.137709	0.855259	0.896218	0.870364
1	98.87283	221.7068	0.000647	-4.505713	-4.423797	-4.475505
2	103.5138	8.634403*	0.000546	-4.675061	-4.552187*	-4.629749*
3	104.7608	2.262005	0.000540*	-4.686550*	-4.522717	-4.626133
4	104.7951	0.060595	0.000565	-4.641633	-4.436842	-4.566112

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 9.

*: تشير إلى فترة إبطاء المختارة بواسطة المعيار.

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن المعايير تشير إلى فترة إبطاء المثلى، وهي الدرجة 2 أي عند التأخير P=2.

2. اختبار جوهانس:

بما أننا وجدنا أن فترة الإبطاء P=2 وباعتماد على الفرضية الثالثة السالفة الذكر بوجود الثابت وغياب الاتجاه العام في علاقة التكامل المتزامن ، سوف نقوم بإجراء الاختبار اعتمدا على الملحق رقم (4) وعرض نتائجه من الجدول التالي :

الجدول(4-9): نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك:

إحصائية الأثر Trac	القيمة الحرجة 5%	الاحتمال (prob)	النتيجة
90.41956	69.81889	0.0005	لا يوجد علاقة تكامل مشترك r=0
44.91314	47.85613	0.0921	يوجد علاقة تكامل واحدة r=1
25.17805	29.79707	0.1552	يوجد اثنين متجهين للتكامل r=2
12.86054	15.49471	0.1200	يوجد ثلاث متجهات للتكامل r=3

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 9 .

فريضة العدم H_0 تعني وجود الثابتة مع غياب مركبة اتجاه عام.

نحلل نتائج الجدول السابق كما يلي:

تشير النتائج إلى رفض الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على عدم وجود تكامل المشترك عند مستوى 5% أي $(H_0 : r=0 / H_1 : r>0)$ ، لان إحصائية جوهانسن المحسوبة trac اكبر من القيمة الحرجة أي $(\lambda(0)=90.41>69.81)$ ، كما تشير النتائج إلى قبول الفرضية الصفرية H_0 الخاصة بوجود متجه تكاملي واحد على الأكثر $(H_0 : r=1 / H_1 : r>1)$ لان إحصائية جوهانسن trac اقل من القيمة الحرجة أي $(\lambda(1)=44.91<47.85)$.

مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأكثر ، هذا دلالة على أن المتغيرات تتحرك معا في الفترة الزمنية الطويلة الأجل، أي وجود علاقة مدى طويل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر .

على ضوء معطيات الدراسة وعلى أساس النتائج المتوصل إليها ، سوف نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد VCEM .

الفرع الثاني: نموذج تصحيح الخطأ المتعدد VECM:

يمكن كتابة نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرات الدراسة ، حيث نأخذ (LGDP ; LGOV) كمتغيرات داخلية والمتغيرات (LLF ; LGDI ; LCPI) كمتغيرات خارجية. يقوم تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد على تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (p) ، مع تقدير النموذج.

1. تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني:

يتم تحديد فترات التباطؤ المثلى من خلال طريقة تعتمد على استعمال المعايير الكمية (SCH) (AIC) ، بحكم انه لا يمكن تحديد عدد الفترات لان النظرية الاقتصادية تمدنا بمنهجية محددة لتحديد عدد الفترات . لذلك سوف نقوم على أساس الاختبارات السالفة الذكر لتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (p) ، حيث يتم المفاضلة بينهما على أساس اقل قيمة يتم الحصول عليها من بين النتائج. اعتمادا على الملحق رقم (4) يتم تلخيص النتائج في الجدول الموالي .

الجدول(4-10): قيم المعايير عند فترات إبطاء مختلفة:

عدد التأخيرات	AIC	SCH
1	-4.951399	-0.876998
2	-4.586452	-0.512050

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 9 .

نلاحظ أن القيم التي تقلل المعايير السابقة تحدد لنا أن قيمة p هي p=1 ، حيث أن قيمة كل من AIC و SCH هي بالترتب (4.95-) ، (0.87-) .

نتائج تقدير النموذج :

اعتمادا على الملحق رقم (5) ، الجداول (1) (2) ، يمكن تلخيص نتائج تقدير من خلال الجدول التالي:

الجدول(4-11): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد عند p=2:

المعادلة الثانية ل DLGOV				المعادلة الأولى ل DLGDP			
المتغير التابع D(LGOV)	المعامل Coeffi	إحصائية t.stat	احتمال Prob	المتغير التابع D(LGDP)	المعامل Coeffi	إحصائية t.stat	احتمال prob
coinEq1	-0.075457	-0.266066	0.7917	coinEq1	-0.133019	-3.597072	0.0010
D(LGDP(-1))	-0.420708	-0.503896	0.6175	D(LGDP(-1))	-0.026214	-0.240788	0.8111
D(LGDP(-2))	0.084829	0.138363	0.8907	D(LGDP(-2))	0.063050	0.788681	0.4356
D(LGOV(-1))	0.101502	0.544281	0.5897	D(LGOV(-1))	-0.007571	-0.311334	0.7574
D(LGOV(-2))	-0.187569	-1.056233	0.2981	D(LGOV(-2))	-0.050567	-2.183795	0.0358
C	2.151623	1.289439	0.2057	C	0.560674	2.576858	0.0143
LLF	-0.123187	-1.128092	0.2670	LLF	-0.045131	-3.169556	0.0032
LGDI	-0.017784	-0.139439	0.8899	LGDI	0.059987	3.607177	0.0010
LCPI	0.021784	0.605748	0.5486	LCPI	-0.009454	-2.016125	0.0515
R.Squared	0.1578			R.Squared	0.5579		
Adj.R.S	-0.0345			Adj.R.S	0.4568		
F.statistic	0.8203			F.statistic	5.5212		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 9.

❖ من حلال المعادلة الأولى لتقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد ،يتضح لنا أن معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى الدلالة 10% وهي سالبة (coeff=-0.13) ،هذا دلالة على وجود علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وباقي المتغيرات المستقلة.

لقد استعملنا قيمة معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2$ بدلا من معامل التحديد R^2 ، لأنه أكثر دقة وصحة في إعطاء النتائج، فقد بلغت قيمته $\bar{R}^2$ =0.45 هذا يعني مقدرة النموذج في تفسير التغيرات في النمو الاقتصادي في الجزائر ، حيث أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة 45 % من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع. نلاحظ أيضا أن

قيمة F الإحصائية F=5.52 معنوية عند 5% دلالة على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج المفسرة (مستقلة) والنمو الاقتصادي (التابع).

نلاحظ أن معاملات المتغيرات (LLF ,LGDI,LGOV) معنوية عند 5% 10% ، أما المتغيرات (LGDP,LCPI) معنوية عند 5% ، في حين نرى أن وجود إشارة سالبة للمتغيرات (LCPI, LLF,LGOV) دليل على التأثير العكسي للمتغيرات على النمو الاقتصادي، في حين نرى وجود إشارة موجبة للمتغيرة تراكم رأس المال الإجمالي LGDI دليل على وجود تأثير طردي (موجب) لتراكم رأس المال الإجمالي على النمو الاقتصادي، بحكم أن قيام الدولة بزيادة النفقات العامة تعمل على زيادة القدرة الشرائية وبذلك تعمل على زيادة النمو الاقتصادي .

- من خلال المعادلة الثانية لتقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد ، يتضح أن معلمة حد تصحيح الخطأ غير معنوية عند مستوى الدلالة 5% ،10% وهي سالبة (coeff=-0.07) ، هذا دلالة على عدم وجود طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي وبين المتغيرات المستقلة.اما فيما يخص إحصائية فيشر F=0.82 نلاحظ أنها غير معنوية عند 5% أي(prob=0.59>0.05) ، ومنه نقول انه لا توجد علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والمتغيرات المستقلة(LGDP , LLF,LGDI,LCPI) .

2.اختبار جودة أداء النموذج VECM:

يتمثل هذا الاختبار في دراسة الاستقرارية والارتباط الذاتي للخطأ بالنسبة لبواقي معادلات النموذج، من خلال تحليل دوال الارتباط الذاتي والارتباط الجزئي.

- اعتمادا على الملحق رقم (5)، الجدول (4)، سوف نقوم بتقدير المعادلة الأولى DLGDP والمعادلة الثانية DLGOV والنتائج المتوصل إليها يتم عرض ملخصها من خلال الجدول الموالي:

الجدول(4-12): نتائج اختبار BG لبواقي التقدير:

	الإحصائية Q(12).	الاحتمالات الحرجة.
المعادلة الأولى LGDP	0.2982	0.2384
المعادلة الثانية LGOV	-0.0525	0.8136

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 9.

-بواقي المعادلة الأولى LGDP:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل قيم الارتباط الذاتي توجد ضمن مجال الثقة، ونلاحظ أن قيمة إحصائيات Ljung-box اقل تماما من القيمة الحرجة لتوزيع كاي مربع X^2 ، حيث نلاحظ أن (prob(α)=0.23>0.05) هذا يعني قبول الفرضية الصفرية H_0 ، إذن بواقي المعادلة الأولى تشكل لنا شوشرة بيضاء ، فهي مستقرة وغير مرتبطة ذاتيا.

-بواقي المعادلة الثانية LGOV:

من خلال الجدول نلاحظ أن كل قيم الارتباط الذاتي توجد ضمن مجال الثقة، ونلاحظ أن قيمة إحصائيات Ljung-box اقل تماما من القيمة الحرجة لتوزيع X^2 ، حيث نلاحظ أن (prob=0.81>0.05) ، هذا يعني قبول الفرضية الصفرية H_0 ، إذن بواقي المعادلة الثانية تشكل لنا شوشرة بيضاء، فهي مستقرة وغير مرتبطة ذاتيا. ومنه يمكن القول أن صيغة VECM مقبولة وصحيحة .

- **اختبار الانحدار الذاتي المشروط بعدم ثبات التباين ARCH :**

اعتمادا على الملحق رقم (5) الجدول(5) ، نلاحظ أن كل معاملات النموذج لا تختلف معنويا عن الصفر. كما نجد أن قيمة معلمة فيشر الإحصائية F_c=0.86 اكبر من 0.05 أي (prob=0.86>0.05) ، نتيجة على قبول الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على ثبات التباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر أي لا وجود لمشكلة عدم ثبات الأخطاء العشوائية لهذا النموذج.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي JB"جاك بيرا":**

من اجل اختبار فرضية العدم التي تنص أن سلسلة البواقي لها توزيع طبيعي $X^2_{1-\alpha}$ نقوم بحساب إحصائية جاك بيرا كم يلي:

$$JB=\frac{n}{6}B_1+\frac{n}{24}(B_2-3)^2 \quad \rightarrow \quad X^2_{1-\alpha}$$

اعتمادا على الملحق رقم (5)، الشكل رقم (2)، نلاحظ أن احتمال المقابل لإحصائية (JB) يساوي (1.3731) ، وهي معنوية أي (prob= 1.3731>0.05) ، ومنه نقبل فرضية العدم H_0 عند 5% التي تنص على توقع معدوم وتباين ثابت.

3. دوال الاستجابة وتحليل التباين :

- دوال الاستجابة :إن نماذج الانحدار الذاتي VAR والنماذج الشعاعية لتصحيح الخطأ VECM تسمح بتحليل الصدمات العشوائية ، وهذا من خلال قياس اثر التغير المفاجئ (صدمة) في متغير ما على باقي المتغيرات الأخرى. ومن خلال دراستنا سوف نقوم بتطبيق صدمات في الفترة الأولى ثم نقوم بدراسة أثره على مدى عشر سنوات.

اعتمادا على الملحق رقم (6) ، الأشكال (1)(2)، ومن خلال تطبيقنا لصدمة على LGDP بمقدار انحراف واحد (0.018) في الفترة الأولى ، لاحظنا أن المتغير LGOV بقيت على حالها في نفس الفترة ، لكن هناك تغير في الفترة الموالية لكل من LGDP وأصبحت (0.013-) ، من خلال الشكل رقم (4) نلاحظ أن الصدمات المطبقة على هذه المتغيرات في بدايتها كانت قوية ولكنها سرعان ما تتلاشى وتزول مع مرور الفترات الزمنية.

من خلال الشكل رقم (4) يتبين لنا من خلال ملاحظة الشكل البياني الذي يظهر لنا متغيرة LGDP، LGOV ، نلاحظ أن LGDP كانت في اعلى قيمة لها في الفترة الأولى ومن بعدها تناقصت هذه القيمة بشكل مباشر ومتواصل، في حين أن LGOV كانت في أدنى قيمة لها في الفترة الأولى ثم ارتفعت إلى قيمة أولية ، وفي الفترة الموالية انخفضت إلى أدنى قيمة وبعد الفترة الثالثة مباشرة ازدادت قيمتها إلى نهاية الفترة الزمنية ، كما يتضح لنا أيضا بان الإنفاق الحكومي يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي من خلال نفس الشكل ، وهذا يناقض ما توصلنا إليه من نتائج ايجابية عند دراستنا للسببية بين هاتين المتغيرتين.

- **تحليل التباين:**

إن الهدف من تحليل التباين هو معرفة مدى مساهمة كل متغيرة في تباين خطا التنبؤ وهذا من خلال كتابته بدلالة تباين خطا التنبؤ لكل متغيرة ، مع حساب نسبة كل تنبؤ من التباين الكلي للحصول على النسبة المؤوية .

اعتمادا على الملحق رقم (6)، الجدول (7) ، الشكل (2) ، نلاحظ أن تباين الخطأ لمتغيرة النمو الاقتصادي LGDP تسبب بنسبة 98 % من تباين الخطأ التنبؤ ، أما باقي المتغيرات فهي تسبب بنسبة 2% في حدوث التجديدات للتنبؤ.

أما المتغيرات الخاصة بالإنفاق الحكومي LGOV تسبب بنسبة 95% من تباين الخطأ للتنبؤ، في حين باقي المتغيرات فتسبب بنسبة 5 % في حدوث التجديدات للتنبؤ.

نستنتج أن حدوث صدمة في النمو الاقتصادي LGDP لا يكون له اثر كبير وفعال على معدل الإنفاق الحكومي في الجزائر ، والعكس صحيح.

خلاصة الفصل:

بعد تعرضنا لبعض المفاهيم المتعلقة بالاستقرار ، التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ المتعدد في هذا الفصل، وتعرفنا على انه لدراسة أي علاقة بين المتغيرات لا بد من توفر شرط الاستقرارية لسلسلة كل متغيرة في شكلها الأصلي وإلا فيجب تعديلها بواسطة الفروق لكي تصبح مستقرة ، وذلك توفر خاصية التكامل المشترك بين متغيرتين يستوجب أن تكون هاتين المتغيرتين متكاملتين من الدرجة الأولى وبواقي معادلة الانحدار بينهما متكاملة من الدرجة صفر، وان هذا الانحدار يكون صالحا إذا وجد التكامل المشترك بين هاتين المتغيرتين ، وبالتالي باستطاعتنا تطبيق نموذج تصحيح الخطأ المتعدد.

وفي دراستنا التطبيقية للمتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة ، وباستعمال برنامج Eviews 9 ، توصلنا إلى :

استقرارية السلاسل عند المستوى وذلك بعد إجراء الفروق الأولى ، وهي متكاملة من الدرجة الأولى. مما سمح لنا بالتأكيد من وجود علاقة تكامل مشترك ، مما سمح لنا أيضا بصياغة نموذج تصحيح الخطأ المتعدد على النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي ، وكانت نتيجة دراستنا لنموذج تصحيح الخطأ المتعدد وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي حسب معطيات دراستنا في الجزائر.

خاتمة عامة

ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلهما في الحياة الاقتصادية، وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها ، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها.

يعبر عن النمو الاقتصادي عن المقدرة الاقتصادية لبلد ، إذ انه مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي ، وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي تربط به ولو بشكل نسبي، ومن ثم فهو يعكس إلى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة.

يعد تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي هدفا رئيسيا تسعى إلى إدراكه الجزائر، وكل الدول ، من خلال تسطير جملة من السياسات والبرامج الخاصة برفع وتحسين الأداء الإنتاجي بغرض الوصول إلى معدلات تفوق معدلات تزايد سكانها. إن زيادة الإنفاق العام لن تكون في صالح الاقتصاد الوطني الجزائري بالدرجة الأولى ولن ينتج فيها إلا زيادة في الواردات ، لذا يجب على الجزائر الاستناد إلى تحليل التكاليف والإيرادات في انجاز المشروعات ، والتنسيق بين مختلف الهيئات والمصالح المكلفة بالإقرار والتنفيذ، وكذا تحسين نوعية الرقابة التقنية والمالية لها.

حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2016) ،وبعد تقديم الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري للموضوع ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي.

I. نتائج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والفرضيات ، تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

نتائج نظرية:

- الإنفاق العام يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي.

- تتجلى أهمية الإنفاق العام من الناحية الاقتصادية في كونه أداة هامة لإعادة تخصص الموارد سواء بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص، أو بين السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية، وأيضا في كونه عاملا مهما في دعم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مساهمته الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي.

- مساهمة سياسة الإنفاق العام التوسعية في الجزائر (2001-2009) في عودة الانتعاش للنشاط الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج ، في انه ومقارنة بما تم إنفاقه من موارد مالية فان أثرها على النمو الاقتصادي يعتبر محدودا.

نتائج تطبيقية:

- وجود علاقة تكامل متزامن بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.
- وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.
- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام.

II. توصيات واقتراحات:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها، وبعد تحليل مختلف العناصر المركبة للدراسة ، سوف نتطرق إلى تقديم مجموعة من التوصيات ، على النحو التالي:

- ترشيد الإنفاق العام.
- انتهاج سياسة انفاقية تهدف لرفع معدلات النمو، وذلك بالإنفاق على التعليم بصورة اكبر وذلك لتكوين كوادر وإطارات تساهم من رفع هذه المعدلات .
- ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية بما يخص الإنفاق الحكومي الذي من شانه أن يكون أرضية خصبة لاتخاذ القرارات المستقبلية.
- العمل على الاستفادة من الخبرات والتجارب الأجنبية في مجال إدارة المال بما يحقق أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، وفق آليات ذات فعالية عالية.
- اعتماد أدوات تمويلية جديدة في النفقات العامة لتجنب التقلبات الحاصلة في أسعار البترول.
- تقييم أداء البرامج الانفاقية ، وإعادة العمل بقانون ضبط الميزانية.

III. آفاق الدراسة:

انطلاقا من النتائج التي تم التوصل اليها ، وكذا التوصيات والاقتراحات التي تم طرحها ، ظهرت لنا العديد من الجوانب والإشكاليات المهمة لمواصلة البحث في دراستنا لأهميتها النظرية والتطبيقية، نذكر منها:

- العولمة وأثرها على فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري.
- دور الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة المالية في الجزائر.
- تاثير الانفاق الحكومي والضرائب على خزينة الدولة في الجزائر دراسة تحليلة قياسية.

المراجع

قائمة المراجع:

❖ المراجع باللغة العربية:

I.الكتب :

1 . المرسي السيد حجازي ،مبادئ الاقتصاد العام "النفقات والقروض العامة " الكتاب الأول ،الدار الجامعية ،بدون طبعة،الإسكندرية ،2000.

2 . بسام الحجار، "علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي" ، دار المنهل اللبناني ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 2010.

3 . بشار يزيد الوليد ،"التخطيط والتطوير الاقتصادي: دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية"، دار الراية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2008.

4 . جمال حلاوة ، "مدخل إلى علم التنمية" ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن ،2010.

5 . حامد عبد المجيد دراس وآخرون ،مبادئ المالية العام القس الثاني ،الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،بدون طبعة ، الإسكندرية،2003.

6 . حربي محمد موسى عريقات ، "مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي" ، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، بدون طبعة ، عمان الأردن ،1997.

7 . حسن كريم حمزة ،"العولمة المالية و النمو الاقتصادي " ،دار صفاء للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ،عمان ،الأردن،2011

8 . خالد شحادة خطيب ،أحمد زهير شامية ،أسس المالية العامة ،دار وائل للنشر والتوزيع ،الطبعة الثانية ،عمان ،2005.

9 . خبانة عبد الله ،أساسيات في اقتصاد المالية العامة ،مؤسسة شباب الجامعة للنشر ،بدون طبعة ،الإسكندرية ،2009 .

10 . رفعت المحجوب ،المالية العامة "النفقات العامة والإيرادات العامة " ،دار النهضة العربية ،بدون طبعة ،القاهرة ،1979.

11 . رمزي زكي ،"الاقتصاد السياسي للبطالة :تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة) ن عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، بدون طبعة ، الكويت ، 1998.

12 . روبرت صولو ، ترجمة ليلى عبود ،"نظرية النمو" ، المنظمة العربية للترجمة بالاتفاق مع دار نشر أوكسفورد ، الطبعة الثانية، بيروت لبنان ،2000.

13 . زينب حسين عوض الله ،مبادئ المالية العامة ،الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،بدون طبعة ،مصر ،بدون سنة نشر.

14 . سعيد علي محمد العبيدي ،اقتصاديات المالي العامة ،دار دجلة للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،الأردن ،2011.

15 . سعيد عبد العزيز عثمان ،المالية العامة " مدخل تحليل معاصر " ،الدار الجامعية ،بدون طبعة ،الإسكندرية ،2011.

16 . سلام عبد الكريم آل سميسم ،السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ،الأردن ،2010.

17. سهيلة فريد النباتي ، "التنمية الاقتصادية: دراسات ومفهوم شامل" ، دار الراية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن ، 2015.

18 . سوزي عدلي ناشد ،أساسيات المالية العامة "النفقات العامة ،الإيرادات العامة ،الميزانية العامة " ،منشورات الحلبي الحقوقية ،بدون طبعة ،لبنان ،2009.

19 . شعيب بونوة ، زهرة بن يخلف ، "مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بدون طبعة ، الجزائر ، 2010.

20 . شيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات "، دار حامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى عمان الاردن، 2012.

21 . ضياء مجيد الموسمي ،"أسس علم الاقتصاد ج1" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بدون طبعة ، الجزائر ، بدون سنة نشر.

22 . طالب محمد عوض ، "مدخل إلى الاقتصاد الكلي "، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية ، بدون طبعة ، عمان الأردن ، 2004.

23 . عادل أحمد حشيش ،أساسيات المالية العامة ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،بدون طبعة ،بيروت ،1992.

24 . عادل فليح العلي ،المالية العامة والتشريع المالي الضريبي ،دار الحامد للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،عمان ،2007.

25 . عاطف وليم أندراوس ،الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة ،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ، الطبعة الأولى ،مصر ،2010.

26 . عبد الباسط وفا ، "النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي :نظريات النمو الذاتي" ، دار النهضة العربية ، بدون طبعة ، بيروت ، 2000.

27 . عبد الرحمان تومي ، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر : الواقع والآفاق" ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الطبعة 2011 ، الجزائر ، 2011 .

28 . عبد الكريم صادق بركات ،حامد عبد المجيد دراز ،علم المالية العامة ،ج 2 ،مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع،بدون طبعة،مصر،1971.

29 . عبد الحميد محمد القاضي ،مبادئ المالية العامة "دراسة في الاقتصاد العام "،دار الجامعة المصرية ،بدون طبعة ،مصر ، 1974.

30 . عبيد المجيد قدي ،المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثالثة ،الجزائر ،2006

31 . عبد المطلب عبد الحميد ،النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي وكلي للمبادئ "،الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، بدون طبعة ،مصر ،2001 .

قائمة المراجع:

32 . عبد القادر محمد عبد القادر عطية،"الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بدون طبعة ، الاسكندرية مصر،2005.

33 . علاء فرج الطاهر ، "التخطيط الاقتصادي" ، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان الأردن، 2011.

34. علي جدوع الشرفات ، "التنمية الاقتصادية في العالم العربي "، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن ،2010.

35 . علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات "، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الأولى، عمان الأردن ، 2007 .

36 . عصام عمر مندور ،" التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية" ، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع ، بدون طبعة ، مصر ، 2011.

37 . فتحي أحمد ذياب عواد ،اقتصاديات المالية العامة ،دار الرضوان للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،الأردن ،2013.

38 . فليح حسن خلف ، "التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي" ، جدار للكتاب العالمي وعالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ن الطبعة الأولى ، عمان الأردن ، 2006..

39 . مجدي شهاب ،أصول الاقتصاد العام "المالية العامة " ،دار الجامعية الجديدة ،بدون طبعة ،الإسكندرية ،2004.

40 . محرزي محمد عباس ،اقتصاديات المالية العامة "النفقات العامة ،الإيرادات العامة ،الميزانية العامة للدولة " ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثالثة ،الجزائر،2008.

41. محمد احمد الأفندي ، "مبادئ الاقتصاد الكلي" ، جامعة العلوم والتكنولوجيا للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، صنعاء ، 2012.

42 . محمد الصغير بعلي ،يسرى أبو العلى ،المالية العامة "النفقات العامة ،الإيرادات العامة ،الميزانية العامة" ،دار العلوم للنشر والتوزيع ،بدون طبعة،عنابة ـالجزائر، 2003.

43 . محمد بلقاسم بهلول ، "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر "ج2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بدون طبعة ، بن عكنون الجزائر ، 1999.

44 . محمد بن بوزيان، فتحي بلدغم، "التحرير المالي والبنكي والتنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر"، جامعة تلمسان الجزائر، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر : الواقع والآفاق ، يومي: 29، 30 -12-2004.

45 . محمد شيخي ،"طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات "،دار الحامد للنشر و التوزيع ،الطبعة الاولى ،عمان . الاردن .،2012 .

46 . محمد صالح تركي القريشي ، "علم اقتصاد التنمية" ، دار النشر للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن ، 2010.

قائمة المراجع:

47 . محمد طاقة ،هدى العزاوي ،اقتصاديات المالية العامة ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الطبعة الأولى ، عمان ،2007

48 . محمد عبد العزيز عجيمة ، وآخرون، "التنمية الاقتصادية:دراسات نظرية وتطبيقية"، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية مصر،2006 .

49 . محمد علي الليثي ، "التنمية الاقتصادية" ، دار الجامعات المصرية للنشر ، الطبعة الثانية ، الإسكندرية مصر ، 1977.

50 . محمود حسين الوادي ،مبادئ المالي العامة ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الطبعة الأولى ،الأردن ،2007 .

51 . مدحت القريشي ،" التنمية الاقتصادية" ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، أردن عمان ، 2011.

52 . مدني بن شهرة ، "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل :التجربة الجزائرية" ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الجزائر ،2009.

53 . مصطفى محمد عبد الله ، وآخرون ، "الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية" ، مركز دراسات الوحدة العربية الجزائر ، الطبعة الأولى 1999، بيروت ، 1997.

54 . مصطفى أحمد حامد رضوان ، "التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم"، الدار الجامعية ، الطبعة الأولى، الإسكندرية مصر ، 2011.

55 . ميشيل تودارو ،ترجمة:محمود حسين الوادي وآخرون، "التنمية الاقتصادية"، دار المريخ للنشر بدون طبعة ، الرياض ، 2006.

56 . مولود حشمان ، "السلاسل الزمنية وتقنيات التنبؤ القصير المدى" ، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة ، الجزائر، بدون سنة.

57 . ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان عايب ، "البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بدون طبعة ، الجزائر ، 2010.

58 . نزار سعد الدين عيسى، "مبادئ الاقتصاد الكلي" ، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن ، 2001 .

59 . نوزاد عبد الرحمن الهيتي ،منجد عبد اللطيف الخشالي ،المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة ،دار المناهج للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،الأردن ،2006.

60 . هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان الأردن ، 2005 .

61 . وليد عبد الحميد عايب ،الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ،مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،لبنان ،2010.

62 . والارس بيترسون ، ترجمة :صلاح دباغ ،"الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي ج2" ، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر ، بدون طبعة ، بيروت ، 1968.

63 . يونس أحمد البطريق و آخرون ،"المالية العامة (الضرائب و النفقات العامة) " ،دار النهضة العربية ،بدون طبعة ، بيروت، 1984 .

II. رسائل و أطروحات :

1 . أسماء عدة، "أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر" ، مذكرة شهادة الماجستير ، جامعة وهران 2 الجزائر،2015.

2 . أسماء ناويس ،أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990 . 2011 ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الشلف بالجزائر . ،السنة الجامعية :2013 . 2014.

3 . آية دشوشة ، خديجة بن زاوي ، "أثر ترشيد الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر (2000-2015)" ، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، السنة الجامعية :2016-2017.

4 . إيمان بوعكاز ، "أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي :دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال (2001-2011)" ، أطروحة شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر ، 2015.

5 . بن عزة محمد ،ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ،الجزائر ،السنة الجامعية 2009 / 2010.

6 . بن نوار بومدين ،النفقات العامة عل التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980 /2008 ،مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة تلمسان ،الجزائر ،السنة الجامعية :2010 /2011. لعمارة جمال ،منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر ،دار الفجر للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،القاهرة ،2004.

7 . بلال عوايشة ، فاطمة الزهراء ناصر ، "إصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة:دراسة حالة الجزائر خلال (1990-2014)" ، مذكرة شهادة الماستر في علوم التسيير ، جامعة العربي التبسي تبسة الجزائر ،2015.

8 . بوعلام مولاي ، " البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال (1970-2014)" ، أطروحة شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة يحي فارس المدية الجزائر ، السنة الجامعية :2015-2016.

9 . بودخدع كريم ، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001 . 2009) ،مذكرة شهادة الماجستير في علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،السنة الجامعية :2009 . 2010.

10 . خميرة بشير،دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1980 /2014 ،مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة بالجزائر .،السنة الجامعية :2015 /2016.

قائمة المراجع:

11 . دليلة طالب، "الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر" ، أطروحة شهادة الدكتوراه ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر ، السنة الجامعية: 2015/2014.

12 . زهية بحري ، "العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1970-2015)" ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة البويرة الجزائر ، السنة الجامعية: 2017-2018).

13 . عبد الغفار غطاس،"اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي" ، مذكرة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر ، السنة الجامعية :2010/2009.

14 . علي العمري ، "دراسة تأثير أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970-2006)" ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية: 2008/2007.

15 . عبد الغني دادن، راضية كروش ، "دراسة محددات أسواق الأوراق المالية حالة دول شمال إفريقيا (مصر تونس الجزائر)"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية (العدد 6-جوان 2015).

16 . فتيحة بنابي، "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي:دراسة نظرية" ، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بوقرة بومرداس ، الجزائر ، السنة الجامعية : 2009/2008.

17 . فطيمة حاج محمد ،" تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي دراسة قياسية باستعمال طريقة التكامل المتزامن "، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة ، الجزائر ، السنة الجامعية 2012-2013.

18 . كريمة مشتقة ،أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001 . 2014) ،مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة . الجزائر . ،السنة الجامعية :2014 . 2015.

19 . محمد لموتي ، "البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية واقتصادية للفترة(1970-2007)" ، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2009. 2010.

20 . محمد بن عزة ،ترشيد سياسة الإنفاق الحكومي بإتباع منهج الانضباط بالأهداف ،مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة تلمسان . الجزائر ،2009 . 2010 .

21 . ميلود وعيل ، "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها" ، أطروحة شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، السنة الجامعية: 2014/2013.

22 . هاجر سلطاني ،سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة ،مذكرة ماجستير في علوم التسيير ،جامعة سطيف ،الجزائر ،السنة الجامعية :2013 /2014.

III. مجلات علمية :

1. احمد سلامي ، محمد شيخي، "اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري"، خلال الفترة (1970-2011)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر ، مجلة الباحث (العدد 13-2013). علي يوسفات،

قائمة المراجع:

"عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1970-2009)، جامعة ادرار الجزائر، مجلة الباحث (العدد11-2012).

2. اسماعيل بن قادة ، بوخلوة باديس ، "رأس المال البشري في نماذج النمو الذاتي "، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال (جامعة أحمد دراية-أدرار الجزائر –العدد الأول-يناير2017).

3 . بشير عبد الله بلق، العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي للفترة 1970-2005 ، الأكاديمية الليبية علم الاقتصاد ، المجلة الجامعية (العدد 15-المجلد 2- 2013).

4 . جمال خنشور ،حمزة عوادي ،مجلة الاستراتجية والتنمية ،كلية العلوم الاقتصادية ،بعنوان :المراجعة والرقابة على المال العام في المؤسسات الإدارية العمومية كأداة لإصلاح وترشيد عمليات الإنفاق الحكومي (العدد السابع . جامعة مستغانم . الجزائر . 2014).

5 . حاكمي بوحفص ،"الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر –المغرب-تونس" ، جامعة وهران الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (العدد السابع).

6 . خربوش مصطفى ، "العلاقة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطا "، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان الجزائر ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية(العدد 7-2015).

7 . خلف فاروق ، "نتائج تطبيق برنامجي الإنعاش والنمو الاقتصادي ما بين المنظور القانوني والتطبيق الواقعي" ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي الجزائر ، مجلة العلوم القانونية والسياسية (العدد12-السنة 2016).

8 . زكرياء مسعودي ،"تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة(2001-2016)" ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي الجزائر ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (العدد6-جوان 2017).

9 . زكريا دمدوم ، شيخة خليفة بلقاسم ، "الإصلاحات الاقتصادية كمدخل للتنمية المستدامة في الجزائر خلال (1990-2010)" ، جامعة الوادي الجزائر ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (العدد السابع-المجلد الثاني-السنة 2014).

10 . عبد الصمد سعودي ، حسين بلعجوز ، "إصلاحات السياسات النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التضخم، والكتلة النقدية، وأسعار الصرف في الجزائر"، جامعة المسيلة الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا(العدد12).

11 . عمر محمود أبو عبيدة ، "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية دراسة قياسية تطبيقية خلال (1993-2013)" ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية (المجلد الأول-العدد الثالث-حزيران 2015). محمد مسعي ،"سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو" ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر ، مجلة الباحث ، (العدد10-السنة 2012).

12 . علي يوسفات ، "عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1970-2009)، جامعة ادرار الجزائر، مجلة الباحث (العدد12 -2012).

13 . محمد الناصر حميداتو ، "نماذج النمو " ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي-العدد السابع- المجلد الثاني 2014).

IV. مؤتمرات عالمية و ملتقيات :

1. طيبة عبد العزيز، "تطوير مقاربة النمو المستديم في إطار ضوابط الشريعة الإسلامية"، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر ، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي تحت شعار :النمو والعدالة والاستقرار من منظورإسلامي ، يومي 09-11 سبتمبر 2013 اسطنبول تركيا .

2 . محمد بن بوزيان و فتحي بلدغم ،"التحرير المالي و البنكي و التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر " ،جامعة تلمسان ،الجزائر ،الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر :الواقع و الآفاق ، يومي :29 /30 . 12 . 2004.

3. نبيل بوفليح ،"دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر" ، جامعة حسيبة بين بوعلي الشلف الجزائر ،الملتقى الدولي التاسع حول : في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية ، يومي 23-24 نوفمبر 2014 .

4 . ناجية صالحي ، مخناش فتيحة ، "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال (2001-2014)" ، جامعة سطيف 1 الجزائر ن المؤتمر الدولي حول: أثر برامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي)2001-2014) "، يومي 11-12 مارس،2013.

V. أبحاث و دراسات :

1 . رابح مرار، "تحليل الارتباطات بين المؤشرات المصرفية الكلية ومؤشر النمو الاقتصادي على المستويين الكلي والقطاعي "، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)،2016.

2 . سعود الطيب وآخرون، "تأثير سعر الفائدة على الاستهلاك الخاص حالة الأردن خلال (1976-2004)، الجامعية الأردنية ، دراسات العلوم الإدارية ، (المجلد 38-العدد 2- 2011).

3 .كريم زرمان ، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)"، المركز الجامعي خنشلة الجزائر ، أبحاث اقتصادية وإدارية (العدد7-جوان 2010).

4 . دليلة طالب ، "قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1980-2012)" ، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان –العدد الرابع-الجزء الثاني شنبر 2015) .

VI. البيانات الوزارية :

1. بيان اجتماع مجلس الوزراء ، برنامج التنمية الخماسي(2010-2014) ، 24 ماي 2010.

2. السيد المحافظ ،التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 و توجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية ،مجلس الأمة ،أفريل 2017 .

البنك الدولي، من الموقع: www.inf.org

❖ **الكتب باللغة الأجنبية:**

I. Ouvrages :

1. Clément Emmanuelle J.M Germain , VAR et prévisions conjoncturelles , Annales d'économie et de statistiques N^0 32 , France, 1993.
2. Régis Bourbonnais, Econométrie , Dunod, 3emeedition , paris, 2000.

II. Revues et Rapports :

1. Banque d'Algérie ,Rapport 2011, évolution économique et monétaire en Algérie.
2. Banque d'Algérie, Rapport 2014, évolution économique et monétaire en Algérie.

III. Site Internet :

1. Générateur de carres magiques de Nicholas Kaldor.
2. www.ons.dz.
3. www.permier minister.gov.dz.
4. www.bank-of-algeria.dz.

قائمة المراجع:

الملاحق

الملحق رقم (1): معطيات الدراسة .

	LCPI	LGDI	LGDP	LGOV	LLF
1970	1.8870	3.6013	24.3910	8.6786	15.0768
1971	0.9657	3.5633	24.2708	8.8452	15.1082
1972	1.2964	3.5352	24.5131	9.0115	15.1400
1973	1.8201	3.6959	24.5505	9.2092	15.1719
1974	1.5474	3.6892	24.6228	9.5036	15.2038
1975	2.1078	3.8156	24.6720	9.8557	15.2355
1976	2.2439	3.7693	24.7526	9.9093	15.2669
1977	2.4840	3.8483	24.8038	10.1453	15.2987
1978	2.8635	3.9554	24.8920	10.3124	15.3304
1979	2.4290	3.7505	24.9641	10.4197	15.3622
1980	2.2531	3.6655	24.9719	10.6923	15.3941
1981	2.6847	3.6106	25.0015	10.9622	15.4338
1982	1.8783	3.6185	25.0635	11.1905	15.4737
1983	1.7862	3.6261	25.1161	11.3483	15.5141
1984	2.0938	3.5600	25.1706	11.4251	15.5547
1985	2.3496	3.5429	25.2069	11.5113	15.5942
1986	2.5154	3.5132	25.2109	11.5309	15.6302
1987	2.0070	3.3162	25.2039	11.5519	15.6665
1988	1.7769	3.3192	25.1939	11.6927	15.7011
1989	2.2304	3.4036	25.2369	11.7320	15.7345
1990	2.8125	3.3530	25.2449	11.8240	15.6421
1991	3.2537	3.4607	25.2328	12.2648	15.6872
1992	3.4553	3.4261	25.2507	12.9483	15.7317
1993	3.0223	3.3704	25.2294	13.0744	15.7758
1994	3.3689	3.4038	25.2204	13.2469	15.8198
1995	3.3938	3.4310	25.2577	13.5405	15.8636
1996	2.9274	3.2456	25.2979	13.4933	15.9061
1997	1.7463	3.1111	25.3088	13.6473	15.9309
1998	1.5994	3.3013	25.3586	13.6828	15.9559
1999	0.9728	3.2675	25.3901	13.7764	15.9805
2000	-1.0812	3.1597	25.4275	13.9794	16.0045
2001	1.4412	3.2899	25.4572	14.0939	16.0294
2002	0.3494	3.4227	25.5118	14.2541	16.0531
2003	1.4513	3.4124	25.5813	14.3097	16.0760
2004	1.3766	3.5044	25.6234	14.4515	16.0985
2005	0.3238	3.4549	25.6808	14.5343	16.1207
2006	0.8392	3.4068	25.6975	14.7128	16.1412
2007	1.3012	3.5400	25.7307	14.9497	16.1605
2008	1.5816	3.6202	25.7540	15.2484	16.1791
2009	1.7464	3.8475	25.7702	15.2615	16.1972
2010	1.3643	3.7240	25.8059	15.3122	16.2218
2011	1.5089	3.6389	25.8344	15.5614	16.2409
2012	2.1860	3.6675	25.8676	15.7696	16.2613
2013	1.1939	3.7708	25.8949	15.6112	16.3004
2014	1.0647	3.8189	25.9321	15.7585	16.2701
2015	1.5644	3.9257	25.9690	15.8510	16.2835
2016	1.8562	3.9261	26.0015	15.8147	16.2951

الملحق رقم (2): نتائج إختبار السببية .التأخير: 01

Date: 06/08/18 Time: 15:04
Sample: 1970 2016
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LGDI does not Granger Cause LCPI	46	0.26962	0.6062
LCPI does not Granger Cause LGDI		5.49462	0.0238
LGDP does not Granger Cause LCPI	46	0.48645	0.4893
LCPI does not Granger Cause LGDP		4.17565	0.0472
LGOV does not Granger Cause LCPI	46	1.11441	0.2970
LCPI does not Granger Cause LGOV		0.25993	0.6128
LLF does not Granger Cause LCPI	46	1.25005	0.2698
LCPI does not Granger Cause LLF		1.58895	0.2143
LGDP does not Granger Cause LGDI	46	0.52197	0.4739
LGDI does not Granger Cause LGDP		1.30069	0.2604
LGOV does not Granger Cause LGDI	46	0.63356	0.4304
LGDI does not Granger Cause LGOV		0.47197	0.4958
LLF does not Granger Cause LGDI	46	0.56348	0.4570
LGDI does not Granger Cause LLF		0.33940	0.5632
LGOV does not Granger Cause LGDP	46	3.06628	0.0871
LGDP does not Granger Cause LGOV		0.03246	0.8579
LLF does not Granger Cause LGDP	46	2.45833	0.1242
LGDP does not Granger Cause LLF		0.10350	0.7492
LLF does not Granger Cause LGOV	46	0.05758	0.8115
LGOV does not Granger Cause LLF		15.8383	0.0003

التأخير : 02

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/08/18 Time: 15:05
Sample: 1970 2016
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LGDI does not Granger Cause LCPI	45	0.44904	0.6414
LCPI does not Granger Cause LGDI		5.28891	0.0092
LGDP does not Granger Cause LCPI	45	0.52589	0.5951
LCPI does not Granger Cause LGDP		9.39092	0.0005
LGOV does not Granger Cause LCPI	45	2.43564	0.1004
LCPI does not Granger Cause LGOV		0.05085	0.9505
LLF does not Granger Cause LCPI	45	1.84108	0.1718
LCPI does not Granger Cause LLF		0.90112	0.4142
LGDP does not Granger Cause LGDI	45	0.72452	0.4908
LGDI does not Granger Cause LGDP		4.06024	0.0248
LGOV does not Granger Cause LGDI	45	0.56558	0.5725
LGDI does not Granger Cause LGOV		0.31286	0.7331
LLF does not Granger Cause LGDI	45	2.16738	0.1277
LGDI does not Granger Cause LLF		0.74115	0.4830
LGOV does not Granger Cause LGDP	45	4.18672	0.0223
LGDP does not Granger Cause LGOV		0.27968	0.7575
LLF does not Granger Cause LGDP	45	2.91616	0.0657
LGDP does not Granger Cause LLF		0.37984	0.6864
LLF does not Granger Cause LGOV	45	1.30385	0.2828
LGOV does not Granger Cause LLF		7.73831	0.0014

التأخير : 03

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/08/18 Time: 15:07
Sample: 1970 2016
Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LGDI does not Granger Cause LCPI	44	0.75578	0.5261
LCPI does not Granger Cause LGDI		3.78923	0.0182
LGDP does not Granger Cause LCPI	44	1.36755	0.2678
LCPI does not Granger Cause LGDP		0.95334	0.4249
LGOV does not Granger Cause LCPI	44	1.69780	0.1843
LCPI does not Granger Cause LGOV		0.12773	0.9431
LLF does not Granger Cause LCPI	44	1.78689	0.1666
LCPI does not Granger Cause LLF		0.55965	0.6450
LGDP does not Granger Cause LGDI	44	0.96358	0.4202
LGDI does not Granger Cause LGDP		4.29532	0.0107
LGOV does not Granger Cause LGDI	44	0.55578	0.6475
LGDI does not Granger Cause LGOV		0.56116	0.6440
LLF does not Granger Cause LGDI	44	1.88031	0.1498
LGDI does not Granger Cause LLF		0.72220	0.5452
LGOV does not Granger Cause LGDP	44	2.15426	0.1099
LGDP does not Granger Cause LGOV		0.37128	0.7742
LLF does not Granger Cause LGDP	44	1.11861	0.3540
LGDP does not Granger Cause LLF		0.49532	0.6878
LLF does not Granger Cause LGOV	44	5.33323	0.0037
LGOV does not Granger Cause LLF		5.13121	0.0046

الملحق رقم (3): نتائج إختبار الجذر الأحادي .

- **النمو الإقتصادي (*LGDP*) *عند المستوى* : الشكل رقم (01):**

Date: 06/08/18 Time: 10:25
Sample: 1970 2016
Included observations: 47

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.917	0.917	42.135	0.000
		2	0.821	-0.133	76.597	0.000
		3	0.743	0.080	105.53	0.000
		4	0.667	-0.065	129.33	0.000
		5	0.593	-0.012	148.59	0.000
		6	0.521	-0.040	163.82	0.000
		7	0.453	-0.018	175.62	0.000
		8	0.388	-0.032	184.50	0.000
		9	0.330	0.003	191.09	0.000
		10	0.277	-0.016	195.88	0.000
		11	0.224	-0.042	199.10	0.000
		12	0.172	-0.032	201.05	0.000
		13	0.128	0.005	202.16	0.000
		14	0.090	-0.010	202.72	0.000
		15	0.061	0.027	202.98	0.000
		16	0.038	0.002	203.09	0.000
		17	0.016	-0.018	203.11	0.000
		18	-0.007	-0.029	203.11	0.000
		19	-0.030	-0.030	203.19	0.000
		20	-0.047	0.010	203.38	0.000

الجدول رقم (01):

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.677078	0.0026
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:26
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.231726	0.049545	-4.677078	0.0000
D(LGDP(-1))	-0.167289	0.100308	-1.667752	0.1030
C	5.758094	1.215430	4.737493	0.0000
@TREND("1970")	0.006044	0.001569	3.852076	0.0004

R-squared	0.468018	Mean dependent var	0.038461
Adjusted R-squared	0.429093	S.D. dependent var	0.039856
S.E. of regression	0.030115	Akaike info criterion	-4.082907
Sum squared resid	0.037183	Schwarz criterion	-3.922315
Log likelihood	95.86541	Hannan-Quinn criter.	-4.023040
F-statistic	12.02344	Durbin-Watson stat	0.798543
Prob(F-statistic)	0.000009		

الجدول رقم (02):

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.201172	0.4776
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:28
Sample (adjusted): 1971 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.151061	0.068628	-2.201172	0.0331
C	3.751923	1.683502	2.228642	0.0311
@TREND("1970")	0.004233	0.002198	1.926286	0.0607

R-squared	0.119244	Mean dependent var	0.035011
Adjusted R-squared	0.078279	S.D. dependent var	0.045836
S.E. of regression	0.044006	Akaike info criterion	-3.346007
Sum squared resid	0.083269	Schwarz criterion	-3.226748
Log likelihood	79.95817	Hannan-Quinn criter.	-3.301332
F-statistic	2.910859	Durbin-Watson stat	2.050380
Prob(F-statistic)	0.065222		

الجدول رقم (03):

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.410189	0.5692
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:30
Sample (adjusted): 1971 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.022175	0.015725	-1.410189	0.1655
C	0.595242	0.397330	1.498104	0.1412

R-squared	0.043242	Mean dependent var	0.035011
Adjusted R-squared	0.021497	S.D. dependent var	0.045836
S.E. of regression	0.045341	Akaike info criterion	-3.306715
Sum squared resid	0.090455	Schwarz criterion	-3.227209
Log likelihood	78.05445	Hannan-Quinn criter.	-3.276932
F-statistic	1.988634	Durbin-Watson stat	2.185734
Prob(F-statistic)	0.165514		

الجدول رقم (04):

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		5.142010	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:31
Sample (adjusted): 1971 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	0.001379	0.000268	5.142010	0.0000

R-squared	-0.005560	Mean dependent var	0.035011
Adjusted R-squared	-0.005560	S.D. dependent var	0.045836
S.E. of regression	0.045963	Akaike info criterion	-3.300444
Sum squared resid	0.095068	Schwarz criterion	-3.260691
Log likelihood	76.91022	Hannan-Quinn criter.	-3.285553
Durbin-Watson stat	2.132359		

- **الفرق الأول للنمو الإقتصادي (*DLGDP*) : الشكل رقم (02):**

Date: 06/08/18 Time: 10:33
Sample: 1970 2016
Included observations: 46

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.198	-0.198	1.9252	0.165
		2	0.173	0.139	3.4195	0.181
		3	0.060	0.124	3.6031	0.308
		4	0.125	0.144	4.4267	0.351
		5	0.012	0.036	4.4349	0.489
		6	0.142	0.111	5.5510	0.475
		7	0.039	0.062	5.6362	0.583
		8	-0.151	-0.210	6.9560	0.541
		9	-0.046	-0.195	7.0849	0.628
		10	-0.008	-0.061	7.0891	0.717
		11	-0.081	-0.056	7.4981	0.757
		12	-0.090	-0.079	8.0230	0.783
		13	-0.076	-0.066	8.4135	0.816
		14	-0.136	-0.068	9.6825	0.785
		15	-0.129	-0.081	10.860	0.762
		16	-0.087	-0.099	11.422	0.783
		17	0.028	0.062	11.483	0.830
		18	-0.103	0.025	12.327	0.830
		19	-0.071	-0.051	12.743	0.851
		20	0.058	0.080	13.023	0.876

الجدول رقم (05):

Null Hypothesis: DLGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-10.26819	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLGDP)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:33
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLGDP(-1)	-1.243484	0.121101	-10.26819	0.0000
C	0.073644	0.012883	5.716496	0.0000
@TREND("1970")	-0.001110	0.000427	-2.597552	0.0129

R-squared	0.717579	Mean dependent var	0.003394
Adjusted R-squared	0.704131	S.D. dependent var	0.067740
S.E. of regression	0.036846	Akaike info criterion	-3.699774
Sum squared resid	0.057022	Schwarz criterion	-3.579330
Log likelihood	86.24491	Hannan-Quinn criter.	-3.654874
F-statistic	53.35715	Durbin-Watson stat	0.662996
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم (6):

Null Hypothesis: DLGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.390473	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLGDP)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:35
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLGDP(-1)	-1.198188	0.127596	-9.390473	0.0000
C	0.045411	0.007364	6.166937	0.0000

R-squared	0.672209	Mean dependent var	0.003394
Adjusted R-squared	0.664586	S.D. dependent var	0.067740
S.E. of regression	0.039232	Akaike info criterion	-3.595239
Sum squared resid	0.066182	Schwarz criterion	-3.514943
Log likelihood	82.89287	Hannan-Quinn criter.	-3.565305
F-statistic	88.18098	Durbin-Watson stat	0.640905
Prob(F-statistic)	0.000000		

- **الإنفاق الحكومي (*LGOV*) *عند المستوى* : الشكل رقم (03):**

Date: 06/08/18 Time: 15:10
Sample: 1970 2016
Included observations: 47

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.938	0.938	44.044	0.000
		2	0.873	-0.059	83.020	0.000
		3	0.807	-0.037	117.11	0.000
		4	0.742	-0.034	146.57	0.000
		5	0.675	-0.048	171.55	0.000
		6	0.614	0.008	192.73	0.000
		7	0.554	-0.035	210.37	0.000
		8	0.494	-0.032	224.79	0.000
		9	0.434	-0.047	236.20	0.000
		10	0.376	-0.025	244.99	0.000
		11	0.322	-0.007	251.60	0.000
		12	0.271	-0.014	256.42	0.000
		13	0.222	-0.028	259.75	0.000
		14	0.174	-0.031	261.86	0.000
		15	0.125	-0.055	262.98	0.000
		16	0.076	-0.040	263.41	0.000
		17	0.025	-0.059	263.46	0.000
		18	-0.027	-0.058	263.51	0.000
		19	-0.078	-0.046	264.01	0.000
		20	-0.131	-0.077	265.48	0.000

الجدول رقم (7):

Null Hypothesis: LGOV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.970041	0.6014
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGOV)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 15:11
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGOV(-1)	-0.181453	0.092106	-1.970041	0.0556
D(LGOV(-1))	0.251544	0.157585	1.596244	0.1181
C	1.773748	0.806557	2.199159	0.0336
@TREND("1970")	0.026981	0.014988	1.800145	0.0792

R-squared	0.166326	Mean dependent var	0.154879
Adjusted R-squared	0.105325	S.D. dependent var	0.138626
S.E. of regression	0.131122	Akaike info criterion	-1.140683
Sum squared resid	0.704917	Schwarz criterion	-0.980091
Log likelihood	29.66537	Hannan-Quinn criter.	-1.080816
F-statistic	2.726624	Durbin-Watson stat	1.941099
Prob(F-statistic)	0.056361		

الجدول رقم (8):

Null Hypothesis: LGOV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.409367	0.8450
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGOV)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 15:12
Sample (adjusted): 1971 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGOV(-1)	-0.121581	0.086267	-1.409367	0.1659
C	1.288804	0.762421	1.690408	0.0982
@TREND("1970")	0.017069	0.014019	1.217608	0.2300

R-squared	0.105093	Mean dependent var	0.155133
Adjusted R-squared	0.063469	S.D. dependent var	0.137088
S.E. of regression	0.132666	Akaike info criterion	-1.138970
Sum squared resid	0.756812	Schwarz criterion	-1.019711
Log likelihood	29.19631	Hannan-Quinn criter.	-1.094295
F-statistic	2.524842	Durbin-Watson stat	1.565526
Prob(F-statistic)	0.091881		

الجدول رقم (9):

Null Hypothesis: LGOV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.878408	0.3393
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGOV)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 15:12
Sample (adjusted): 1971 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGOV(-1)	-0.017124	0.009116	-1.878408	0.0670
C	0.371302	0.116749	3.180337	0.0027

R-squared	0.074238	Mean dependent var	0.155133
Adjusted R-squared	0.053198	S.D. dependent var	0.137088
S.E. of regression	0.133392	Akaike info criterion	-1.148551
Sum squared resid	0.782906	Schwarz criterion	-1.069045
Log likelihood	28.41667	Hannan-Quinn criter.	-1.118767
F-statistic	3.528416	Durbin-Watson stat	1.670739
Prob(F-statistic)	0.066961		

- **الفرق الأول للإنفاق الحكومي (*DLGOV*) :** **الشكل رقم (4):**

Date: 06/08/18 Time: 15:14
Sample: 1970 2016
Included observations: 46

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.192	0.192	1.7995	0.180
		2	-0.063	-0.104	2.0015	0.368
		3	0.156	0.199	3.2563	0.354
		4	-0.113	-0.215	3.9288	0.416
		5	-0.250	-0.154	7.2926	0.200
		6	-0.161	-0.156	8.7271	0.190
		7	-0.066	0.012	8.9706	0.255
		8	-0.074	-0.047	9.2926	0.318
		9	-0.025	-0.007	9.3287	0.408
		10	0.078	0.005	9.7001	0.467
		11	0.070	0.004	10.005	0.530
		12	0.016	-0.034	10.021	0.614
		13	-0.027	-0.077	10.068	0.688
		14	0.047	0.051	10.220	0.746
		15	0.046	0.040	10.373	0.796
		16	0.076	0.133	10.799	0.822
		17	0.247	0.238	15.455	0.563
		18	-0.059	-0.187	15.731	0.611
		19	0.031	0.157	15.809	0.670
		20	0.198	0.109	19.140	0.513

الجدول رقم (10):

Null Hypothesis: DLGOV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.500567	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLGOV)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 15:15
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLGOV(-1)	-0.848370	0.154233	-5.500567	0.0000
C	0.188077	0.053548	3.512286	0.0011
@TREND("1970")	-0.002390	0.001592	-1.501799	0.1406

R-squared	0.419722	Mean dependent var	-0.004507
Adjusted R-squared	0.392090	S.D. dependent var	0.173846
S.E. of regression	0.135545	Akaike info criterion	-1.094684
Sum squared resid	0.771644	Schwarz criterion	-0.974239
Log likelihood	27.63038	Hannan-Quinn criter.	-1.049783
F-statistic	15.18955	Durbin-Watson stat	1.937085
Prob(F-statistic)	0.000011		

الجدول رقم (11):

Null Hypothesis: DLGOV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.227419	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLGOV)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 15:16
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLGOV(-1)	-0.799558	0.152955	-5.227419	0.0000
C	0.122932	0.031852	3.859497	0.0004

R-squared	0.388561	Mean dependent var	-0.004507
Adjusted R-squared	0.374342	S.D. dependent var	0.173846
S.E. of regression	0.137510	Akaike info criterion	-1.086820
Sum squared resid	0.813082	Schwarz criterion	-1.006524
Log likelihood	26.45345	Hannan-Quinn criter.	-1.056887
F-statistic	27.32591	Durbin-Watson stat	1.920203
Prob(F-statistic)	0.000005		

- **معدل التضخم (*LCPI*) *عند المستوى* :** الشكل رقم (05):

Date: 06/08/18 Time: 10:47
Sample: 1970 2016
Included observations: 47

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.671	0.671	22.539	0.000
		2	0.567	0.213	39.015	0.000
		3	0.437	-0.010	49.030	0.000
		4	0.231	-0.225	51.889	0.000
		5	0.189	0.078	53.842	0.000
		6	0.038	-0.131	53.923	0.000
		7	-0.073	-0.112	54.227	0.000
		8	-0.085	0.042	54.652	0.000
		9	-0.119	0.053	55.512	0.000
		10	-0.150	-0.092	56.909	0.000
		11	-0.081	0.108	57.330	0.000
		12	-0.086	-0.002	57.815	0.000
		13	-0.032	0.030	57.882	0.000
		14	-0.024	-0.090	57.923	0.000
		15	-0.043	-0.018	58.056	0.000
		16	-0.033	-0.044	58.137	0.000
		17	-0.014	0.064	58.152	0.000
		18	-0.106	-0.205	59.037	0.000
		19	-0.242	-0.286	63.844	0.000
		20	-0.249	0.059	69.145	0.000

الجدول رقم (12):

Null Hypothesis: LCPI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.508870	0.3226
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCPI)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:47
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCPI(-1)	-0.319631	0.127400	-2.508870	0.0162
D(LCPI(-1))	-0.185577	0.147871	-1.254997	0.2166
C	0.864989	0.368295	2.348629	0.0237
@TREND("1970")	-0.010382	0.007929	-1.309479	0.1977

R-squared	0.241477	Mean dependent var	0.019791
Adjusted R-squared	0.185975	S.D. dependent var	0.711946
S.E. of regression	0.642341	Akaike info criterion	2.037293
Sum squared resid	16.91669	Schwarz criterion	2.197885
Log likelihood	-41.83909	Hannan-Quinn criter.	2.097160
F-statistic	4.350801	Durbin-Watson stat	2.020012
Prob(F-statistic)	0.009458		

الجدول رقم (13):

Null Hypothesis: LCPI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.121922	0.1135
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCPI)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:49
Sample (adjusted): 1971 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCPI(-1)	-0.369642	0.118402	-3.121922	0.0032
C	0.879851	0.345085	2.549664	0.0144
@TREND("1970")	-0.008066	0.007803	-1.033811	0.3070

R-squared	0.184778	Mean dependent var	-0.000669
Adjusted R-squared	0.146861	S.D. dependent var	0.717537
S.E. of regression	0.662757	Akaike info criterion	2.078175
Sum squared resid	18.88759	Schwarz criterion	2.197435
Log likelihood	-44.79803	Hannan-Quinn criter.	2.122851
F-statistic	4.873200	Durbin-Watson stat	2.197412
Prob(F-statistic)	0.012372		

الجدول رقم (14):

Null Hypothesis: LCPI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.943484	0.0481
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCPI)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:50
Sample (adjusted): 1971 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCPI(-1)	-0.329030	0.111782	-2.943484	0.0052
C	0.614376	0.230704	2.663047	0.0108

R-squared	0.164516	Mean dependent var	-0.000669
Adjusted R-squared	0.145528	S.D. dependent var	0.717537
S.E. of regression	0.663274	Akaike info criterion	2.059248
Sum squared resid	19.35704	Schwarz criterion	2.138754
Log likelihood	-45.36271	Hannan-Quinn criter.	2.089032
F-statistic	8.664095	Durbin-Watson stat	2.239336
Prob(F-statistic)	0.005165		

- **الفرق الأول لمعدل التضخم (*DLCPI*) : الشكل رقم (06):**

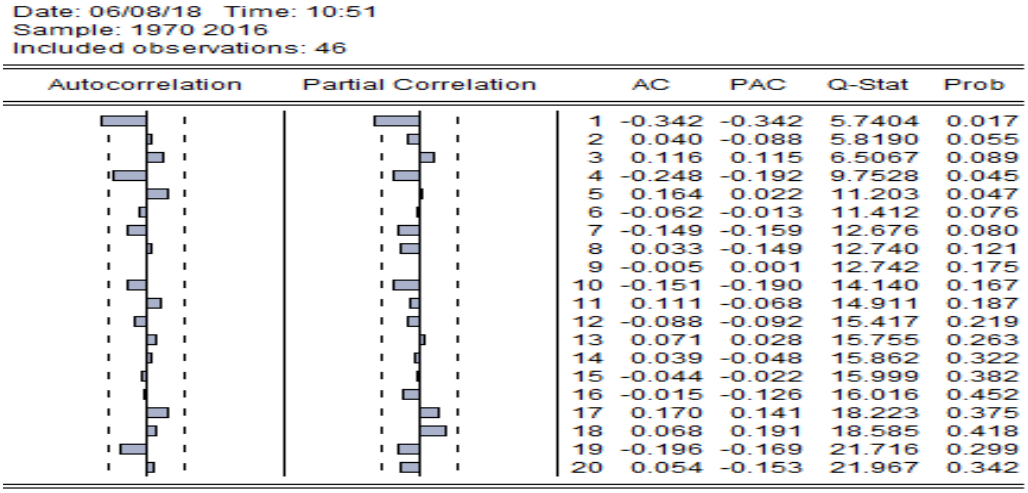

Date: 06/08/18 Time: 10:51
Sample: 1970 2016
Included observations: 46

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.342	-0.342	5.7404	0.017
		2	0.040	-0.088	5.8190	0.055
		3	0.116	0.115	6.5067	0.089
		4	-0.248	-0.192	9.7528	0.045
		5	0.164	0.022	11.203	0.047
		6	-0.062	-0.013	11.412	0.076
		7	-0.149	-0.159	12.676	0.080
		8	0.033	-0.149	12.740	0.121
		9	-0.005	0.001	12.742	0.175
		10	-0.151	-0.190	14.140	0.167
		11	0.111	-0.068	14.911	0.187
		12	-0.088	-0.092	15.417	0.219
		13	0.071	0.028	15.755	0.263
		14	0.039	-0.048	15.862	0.322
		15	-0.044	-0.022	15.999	0.382
		16	-0.015	-0.126	16.016	0.452
		17	0.170	0.141	18.223	0.375
		18	0.068	0.191	18.585	0.418
		19	-0.196	-0.169	21.716	0.299
		20	0.054	-0.153	21.967	0.342

الجدول رقم (15):

Null Hypothesis: DLCPI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.699995	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.180911	
	5% level	-3.515523	
	10% level	-3.188259	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLCPI)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:53
Sample (adjusted): 1973 2016
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLCPI(-1)	-1.480666	0.259766	-5.699995	0.0000
D(DLCPI(-1))	0.097574	0.156240	0.624517	0.5358
C	0.106651	0.228602	0.466533	0.6434
@TREND("1970")	-0.003695	0.008293	-0.445602	0.6583

R-squared	0.676310	Mean dependent var	-0.000884
Adjusted R-squared	0.652033	S.D. dependent var	1.178149
S.E. of regression	0.694976	Akaike info criterion	2.196628
Sum squared resid	19.31964	Schwarz criterion	2.358827
Log likelihood	-44.32581	Hannan-Quinn criter.	2.256779
F-statistic	27.85828	Durbin-Watson stat	1.945793
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم (16):

Null Hypothesis: DLCPI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.471405	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLCPI)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:54
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLCPI(-1)	-1.343957	0.141896	-9.471405	0.0000
C	0.091065	0.213513	0.426506	0.6719
@TREND("1970")	-0.003072	0.007825	-0.392655	0.6966

R-squared	0.681255	Mean dependent var	0.026960
Adjusted R-squared	0.666076	S.D. dependent var	1.179567
S.E. of regression	0.681626	Akaike info criterion	2.135669
Sum squared resid	19.51379	Schwarz criterion	2.256113
Log likelihood	-45.05255	Hannan-Quinn criter.	2.180569
F-statistic	44.88335	Durbin-Watson stat	2.060577
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم (17):

Null Hypothesis: DLCPI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.560889	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLCPI)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:55
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLCPI(-1)	-1.343079	0.140476	-9.560889	0.0000
C	0.017331	0.100612	0.172259	0.8640

R-squared	0.680085	Mean dependent var	0.026960
Adjusted R-squared	0.672645	S.D. dependent var	1.179567
S.E. of regression	0.674889	Akaike info criterion	2.094889
Sum squared resid	19.58542	Schwarz criterion	2.175185
Log likelihood	-45.13500	Hannan-Quinn criter.	2.124822
F-statistic	91.41060	Durbin-Watson stat	2.054477
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم (18):

Null Hypothesis: DLCPI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.670316	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.617364	
	5% level	-1.948313	
	10% level	-1.612229	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLCPI)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:56
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLCPI(-1)	-1.343321	0.138912	-9.670316	0.0000

R-squared	0.679864	Mean dependent var	0.026960
Adjusted R-squared	0.679864	S.D. dependent var	1.179567
S.E. of regression	0.667406	Akaike info criterion	2.051134
Sum squared resid	19.59893	Schwarz criterion	2.091282
Log likelihood	-45.15052	Hannan-Quinn criter.	2.066101
Durbin-Watson stat	2.052620		

- **نسبة تراكم رأس المال الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (*LGDI*) *عند المستوى***

الشكل رقم (07):

Date: 06/08/18 Time: 10:57
Sample: 1970 2016
Included observations: 47

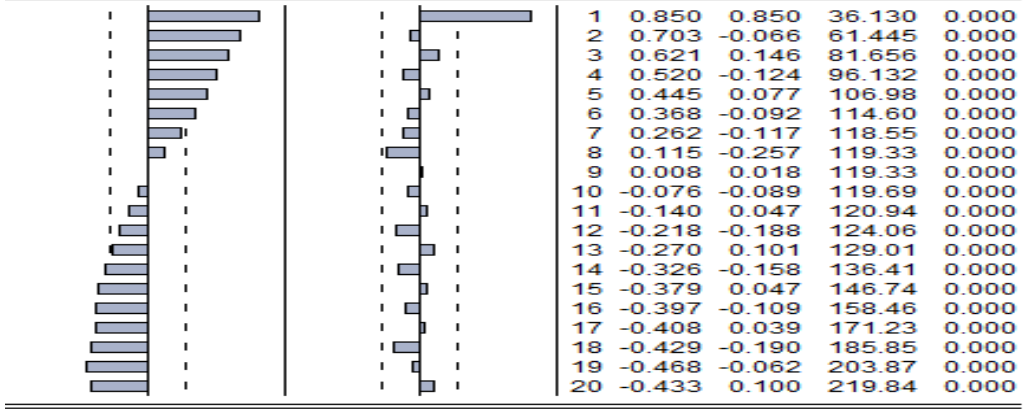

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.850	0.850	36.130	0.000
2	0.703	-0.066	61.445	0.000
3	0.621	0.146	81.656	0.000
4	0.520	-0.124	96.132	0.000
5	0.445	0.077	106.98	0.000
6	0.368	-0.092	114.60	0.000
7	0.262	-0.117	118.55	0.000
8	0.115	-0.257	119.33	0.000
9	0.008	0.018	119.33	0.000
10	-0.076	-0.089	119.69	0.000
11	-0.140	0.047	120.94	0.000
12	-0.218	-0.188	124.06	0.000
13	-0.270	0.101	129.01	0.000
14	-0.326	-0.158	136.41	0.000
15	-0.379	0.047	146.74	0.000
16	-0.397	-0.109	158.46	0.000
17	-0.408	0.039	171.23	0.000
18	-0.429	-0.190	185.85	0.000
19	-0.468	-0.062	203.87	0.000
20	-0.433	0.100	219.84	0.000

الجدول رقم (19):

Null Hypothesis: LGDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.959176	0.9395
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDI)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:59
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDI(-1)	-0.077969	0.081288	-0.959176	0.3431
D(LGDI(-1))	0.008581	0.165142	0.051960	0.9588
C	0.259361	0.294551	0.880530	0.3837
@TREND("1970")	0.001033	0.001220	0.846008	0.4025

R-squared	0.046738	Mean dependent var	0.008061
Adjusted R-squared	-0.023013	S.D. dependent var	0.101863
S.E. of regression	0.103029	Akaike info criterion	-1.622934
Sum squared resid	0.435210	Schwarz criterion	-1.462342
Log likelihood	40.51601	Hannan-Quinn criter.	-1.563067
F-statistic	0.670065	Durbin-Watson stat	1.997559
Prob(F-statistic)	0.575304		

الجدول رقم (20):

Null Hypothesis: LGDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.032220	0.9292
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDI)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 11:00
Sample (adjusted): 1971 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDI(-1)	-0.076644	0.074252	-1.032220	0.3077
C	0.252882	0.267915	0.943889	0.3505
@TREND("1970")	0.001095	0.001126	0.972542	0.3362

R-squared	0.050387	Mean dependent var	0.007059
Adjusted R-squared	0.006219	S.D. dependent var	0.100954
S.E. of regression	0.100640	Akaike info criterion	-1.691549
Sum squared resid	0.435518	Schwarz criterion	-1.572290
Log likelihood	41.90563	Hannan-Quinn criter.	-1.646874
F-statistic	1.140803	Durbin-Watson stat	1.984908
Prob(F-statistic)	0.329043		

الجدول رقم (21):

Null Hypothesis: LGDI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.156466	0.6852
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDI)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 11:03
Sample (adjusted): 1971 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDI(-1)	-0.085211	0.073682	-1.156466	0.2537
C	0.308959	0.261475	1.181602	0.2437

R-squared	0.029499	Mean dependent var	0.007059
Adjusted R-squared	0.007442	S.D. dependent var	0.100954
S.E. of regression	0.100578	Akaike info criterion	-1.713270
Sum squared resid	0.445098	Schwarz criterion	-1.633763
Log likelihood	41.40520	Hannan-Quinn criter.	-1.683486
F-statistic	1.337414	Durbin-Watson stat	1.925818
Prob(F-statistic)	0.253731		

الجدول رقم (22):

Null Hypothesis: LGDI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.407871	0.7970
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDI)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 11:05
Sample (adjusted): 1971 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDI(-1)	0.001712	0.004197	0.407871	0.6853

R-squared	-0.001296	Mean dependent var	0.007059
Adjusted R-squared	-0.001296	S.D. dependent var	0.100954
S.E. of regression	0.101019	Akaike info criterion	-1.725509
Sum squared resid	0.459221	Schwarz criterion	-1.685756
Log likelihood	40.68672	Hannan-Quinn criter.	-1.710618
Durbin-Watson stat	2.036273		

- **الفرق الأول لنسبة تراكم رأس المال الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (*DLGDI*)**

الشكل رقم (08):

Date: 06/08/18 Time: 11:07
Sample: 1970 2016
Included observations: 46

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.020	-0.020	0.0196	0.889
		2	-0.196	-0.196	1.9383	0.379
		3	0.106	0.101	2.5160	0.472
		4	-0.030	-0.069	2.5639	0.633
		5	0.016	0.060	2.5781	0.765
		6	0.069	0.040	2.8381	0.829
		7	0.066	0.097	3.0820	0.877
		8	0.004	0.017	3.0830	0.929
		9	-0.012	0.014	3.0915	0.961
		10	0.035	0.029	3.1677	0.977
		11	0.030	0.031	3.2231	0.987
		12	-0.154	-0.160	4.7586	0.966
		13	0.089	0.093	5.2880	0.968
		14	-0.009	-0.097	5.2940	0.981
		15	-0.040	0.036	5.4075	0.988
		16	0.080	0.017	5.8739	0.989
		17	-0.021	0.006	5.9071	0.994
		18	0.047	0.077	6.0816	0.996
		19	-0.176	-0.200	8.6148	0.979
		20	0.007	0.059	8.6191	0.987

الجدول رقم (23):

Null Hypothesis: DLGDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.788921	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLGDI)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 11:08
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLGDI(-1)	-1.047504	0.154296	-6.788921	0.0000
C	-0.021440	0.032468	-0.660336	0.5126
@TREND("1970")	0.001243	0.001199	1.036801	0.3058

R-squared	0.523307	Mean dependent var	0.000854
Adjusted R-squared	0.500608	S.D. dependent var	0.145654
S.E. of regression	0.102930	Akaike info criterion	-1.645187
Sum squared resid	0.444976	Schwarz criterion	-1.524743
Log likelihood	40.01671	Hannan-Quinn criter.	-1.600287
F-statistic	23.05354	Durbin-Watson stat	2.019832
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم (24):

Null Hypothesis: DLGDI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.704756	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLGDI)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 11:09
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLGDI(-1)	-1.019992	0.152130	-6.704756	0.0000
C	0.008205	0.015396	0.532928	0.5968

R-squared	0.511107	Mean dependent var	0.000854
Adjusted R-squared	0.499737	S.D. dependent var	0.145654
S.E. of regression	0.103020	Akaike info criterion	-1.664359
Sum squared resid	0.456365	Schwarz criterion	-1.584063
Log likelihood	39.44808	Hannan-Quinn criter.	-1.634426
F-statistic	44.95375	Durbin-Watson stat	2.012272
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم (25):

Null Hypothesis: DLGDI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.738827	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.617364	
	5% level	-1.948313	
	10% level	-1.612229	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLGDI)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 11:10
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLGDI(-1)	-1.014218	0.150504	-6.738827	0.0000

R-squared	0.507878	Mean dependent var	0.000854
Adjusted R-squared	0.507878	S.D. dependent var	0.145654
S.E. of regression	0.102178	Akaike info criterion	-1.702220
Sum squared resid	0.459379	Schwarz criterion	-1.662072
Log likelihood	39.29996	Hannan-Quinn criter.	-1.687254
Durbin-Watson stat	2.008377		

- **إجمالي القوة العاملة (*LLF*) عند المستوى : الشكل رقم (09):**

Date: 06/08/18 Time: 11:11
Sample: 1970 2016
Included observations: 47

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.940	0.940	44.197	0.000
		2	0.878	-0.037	83.694	0.000
		3	0.817	-0.036	118.63	0.000
		4	0.752	-0.066	148.89	0.000
		5	0.688	-0.021	174.85	0.000
		6	0.625	-0.033	196.81	0.000
		7	0.563	-0.033	215.05	0.000
		8	0.501	-0.034	229.90	0.000
		9	0.440	-0.038	241.64	0.000
		10	0.380	-0.038	250.61	0.000
		11	0.320	-0.039	257.14	0.000
		12	0.261	-0.031	261.63	0.000
		13	0.205	-0.029	264.47	0.000
		14	0.151	-0.028	266.06	0.000
		15	0.099	-0.027	266.77	0.000
		16	0.050	-0.026	266.96	0.000
		17	0.004	-0.027	266.96	0.000
		18	-0.040	-0.027	267.08	0.000
		19	-0.081	-0.025	267.62	0.000
		20	-0.119	-0.025	268.84	0.000

الجدول رقم (26):

Null Hypothesis: LLF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.809018	0.9571
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLF)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 11:12
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LLF(-1)	-0.069913	0.086417	-0.809018	0.4232
D(LLF(-1))	-0.019082	0.166549	-0.114574	0.9093
C	1.095017	1.302968	0.840402	0.4056
@TREND("1970")	0.001439	0.002446	0.588455	0.5595

R-squared	0.105127	Mean dependent var	0.026375
Adjusted R-squared	0.039648	S.D. dependent var	0.022157
S.E. of regression	0.021713	Akaike info criterion	-4.737080
Sum squared resid	0.019330	Schwarz criterion	-4.576487
Log likelihood	110.5843	Hannan-Quinn criter.	-4.677212
F-statistic	1.605514	Durbin-Watson stat	1.999360
Prob(F-statistic)	0.202817		

الجدول رقم (27):

Null Hypothesis: LLF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.865361	0.9513
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLF)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 11:13
Sample (adjusted): 1971 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LLF(-1)	-0.066634	0.077002	-0.865361	0.3916
C	1.043900	1.162734	0.897798	0.3743
@TREND("1970")	0.001385	0.002166	0.639323	0.5260

R-squared	0.101475	Mean dependent var	0.026486
Adjusted R-squared	0.059683	S.D. dependent var	0.021922
S.E. of regression	0.021258	Akaike info criterion	-4.801151
Sum squared resid	0.019432	Schwarz criterion	-4.681892
Log likelihood	113.4265	Hannan-Quinn criter.	-4.756476
F-statistic	2.428097	Durbin-Watson stat	2.034232
Prob(F-statistic)	0.100208		

الجدول رقم (28):

Null Hypothesis: LLF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.123214	0.2368
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLF)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 11:15
Sample (adjusted): 1971 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LLF(-1)	-0.017699	0.008336	-2.123214	0.0394
C	0.305363	0.131384	2.324213	0.0248

R-squared	0.092934	Mean dependent var	0.026486
Adjusted R-squared	0.072319	S.D. dependent var	0.021922
S.E. of regression	0.021115	Akaike info criterion	-4.835169
Sum squared resid	0.019617	Schwarz criterion	-4.755663
Log likelihood	113.2089	Hannan-Quinn criter.	-4.805385
F-statistic	4.508038	Durbin-Watson stat	2.115438
Prob(F-statistic)	0.039397		

الجدول(29):

Null Hypothesis: LLF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		8.069475	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLF)
Method: Least Squares
Date: 06/09/18 Time: 10:24
Sample (adjusted): 1971 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LLF(-1)	0.001670	0.000207	8.069475	0.0000

R-squared	-0.018428	Mean dependent var	0.026486
Adjusted R-squared	-0.018428	S.D. dependent var	0.021922
S.E. of regression	0.022124	Akaike info criterion	-4.762847
Sum squared resid	0.022025	Schwarz criterion	-4.723094
Log likelihood	110.5455	Hannan-Quinn criter.	-4.747955
Durbin-Watson stat	1.921263		

- **الفرق الأول لإجمالي القوة العاملة (*DLLF*) :الشكل رقم (10):**

Date: 06/08/18 Time: 11:17
Sample: 1970 2016
Included observations: 46

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.018	0.018	0.0153	0.901
		2	0.034	0.034	0.0734	0.964
		3	-0.016	-0.017	0.0870	0.993
		4	-0.034	-0.034	0.1472	0.997
		5	-0.054	-0.052	0.3032	0.998
		6	-0.066	-0.062	0.5426	0.997
		7	0.038	0.043	0.6249	0.999
		8	0.035	0.036	0.6956	1.000
		9	0.030	0.021	0.7506	1.000
		10	0.071	0.063	1.0565	1.000
		11	0.050	0.044	1.2147	1.000
		12	0.040	0.038	1.3208	1.000
		13	0.023	0.032	1.3562	1.000
		14	0.018	0.026	1.3775	1.000
		15	0.001	0.010	1.3775	1.000
		16	-0.003	0.009	1.3780	1.000
		17	0.014	0.019	1.3933	1.000
		18	-0.024	-0.025	1.4405	1.000
		19	-0.033	-0.038	1.5275	1.000
		20	-0.056	-0.064	1.7945	1.000

الجدول رقم (30):

Null Hypothesis: DLLF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.950579	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLLF)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 11:18
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLLF(-1)	-1.069408	0.153859	-6.950579	0.0000
C	0.040917	0.008948	4.572708	0.0000
@TREND("1970")	-0.000528	0.000258	-2.044950	0.0472

R-squared	0.535012	Mean dependent var	-0.000440
Adjusted R-squared	0.512870	S.D. dependent var	0.030982
S.E. of regression	0.021624	Akaike info criterion	-4.765687
Sum squared resid	0.019639	Schwarz criterion	-4.645242
Log likelihood	110.2279	Hannan-Quinn criter.	-4.720786
F-statistic	24.16248	Durbin-Watson stat	2.008375
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم (31):

Null Hypothesis: DLLF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.411067	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLLF)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 11:19
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLLF(-1)	-0.982059	0.153182	-6.411067	0.0000
C	0.025894	0.005295	4.890687	0.0000

R-squared	0.488715	Mean dependent var	-0.000440
Adjusted R-squared	0.476824	S.D. dependent var	0.030982
S.E. of regression	0.022410	Akaike info criterion	-4.715214
Sum squared resid	0.021594	Schwarz criterion	-4.634918
Log likelihood	108.0923	Hannan-Quinn criter.	-4.685281
F-statistic	41.10178	Durbin-Watson stat	1.992735
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (4): تطبيق نموذج تصحيح الخطأ المتعدد *(VECM)*

1 -تحديد درجة التأخير المثلى لاختبار جوهنسون:

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGDP
Exogenous variables: C
Date: 06/08/18 Time: 11:27
Sample: 1970 2016
Included observations: 43

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-17.38808	NA	0.137709	0.855259	0.896218	0.870364
1	98.87283	221.7068	0.000647	-4.505713	-4.423797	-4.475505
2	103.5138	8.634403*	0.000546	-4.675061	-4.552187*	-4.629749*
3	104.7608	2.262005	0.000540*	-4.686550*	-4.522717	-4.626133
4	104.7951	0.060595	0.000565	-4.641633	-4.436842	-4.566112

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

2 -نتائج اختبار التكامل المتزامن لجوهنسون: (Johannsen System Cointegrtion test)

Date: 06/08/18 Time: 15:19
Sample (adjusted): 1973 2016
Included observations: 44 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LGOV LGDP LGDI LLF LCPI
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.644502	90.41956	69.81889	0.0005
At most 1	0.361430	44.91314	47.85613	0.0921
At most 2	0.244173	25.17805	29.79707	0.1552
At most 3	0.148650	12.86054	15.49471	0.1200
At most 4 *	0.123092	5.779549	3.841466	0.0162

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

3 نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (*VECM*):

Vector Error Correction Estimates
Date: 06/08/18 Time: 15:21
Sample (adjusted): 1973 2016
Included observations: 44 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1	
LGDP(-1)	1.000000	
LGOV(-1)	-0.208549 (0.15682) [-1.32987]	
C	-22.63709	
Error Correction:	**D(LGDP)**	**D(LGOV)**
CointEq1	-0.133019 (0.03698) [-3.59707]	-0.075457 (0.28360) [-0.26607]
D(LGDP(-1))	-0.026214 (0.10887) [-0.24079]	-0.420708 (0.83491) [-0.50390]
D(LGDP(-2))	0.063050 (0.07994) [0.78868]	0.084829 (0.61309) [0.13836]
D(LGOV(-1))	-0.007571 (0.02432) [-0.31133]	0.101502 (0.18649) [0.54428]
D(LGOV(-2))	-0.050567 (0.02316) [-2.18380]	-0.187569 (0.17758) [-1.05623]
C	0.560674 (0.21758) [2.57686]	2.151623 (1.66865) [1.28944]
LLF	-0.045131 (0.01424) [-3.16956]	-0.123187 (0.10920) [-1.12809]
LGDI	0.059987 (0.01663) [3.60718]	-0.017784 (0.12754) [-0.13944]
LCPI	-0.009454 (0.00469) [-2.01612]	0.021784 (0.03596) [0.60575]
R-squared	0.557912	0.157899
Adj. R-squared	0.456863	-0.034582
Sum sq. resids	0.012105	0.711930
S.E. equation	0.018597	0.142621
F-statistic	5.521211	0.820336
Log likelihood	117.9308	28.29395
Akaike AIC	-4.951399	-0.876998
Schwarz SC	-4.586452	-0.512050
Mean dependent	0.033827	0.154619
S.D. dependent	0.025234	0.140217
Determinant resid covariance (dof adj.)		6.71E-06
Determinant resid covariance		4.25E-06
Log likelihood		147.2486
Akaike information criterion		-5.784026
Schwarz criterion		-4.973031

الملحق رقم (5): إختبار جودة أداء النموذج (VECM)

1 -نتائج اختبار (Ljung-box) لبواقي التقدير:

الجدول رقم (01): تقدير المعادلة الأولى لـ (*DLGDP*)

Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 06/08/18 Time: 15:30
Sample (adjusted): 1973 2016
Included observations: 44 after adjustments
D(LGDP) = C(1)*(LGDP(-1) - 0.2085485836*LGOV(-1) - 22.6370890798)
+C(2)*D(LGDP(-1)) +C(3)*D(LGDP(-2)) +C(4)*D(LGOV(-1)) +C(5)
*D(LGOV(-2)) + C(6) +C(7)*LLF + C(8)*LGDI +C(9)*LCPI

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.133019	0.036980	-3.597072	0.0010
C(2)	-0.026214	0.108867	-0.240788	0.8111
C(3)	0.063050	0.079943	0.788681	0.4356
C(4)	-0.007571	0.024317	-0.311334	0.7574
C(5)	-0.050567	0.023156	-2.183795	0.0358
C(6)	0.560674	0.217581	2.576858	0.0143
C(7)	-0.045131	0.014239	-3.169556	0.0032
C(8)	0.059987	0.016630	3.607177	0.0010
C(9)	-0.009454	0.004689	-2.016125	0.0515
R-squared	0.557912	Mean dependent var		0.033827
Adjusted R-squared	0.456863	S.D. dependent var		0.025234
S.E. of regression	0.018597	Akaike info criterion		-4.951399
Sum squared resid	0.012105	Schwarz criterion		-4.586452
Log likelihood	117.9308	Hannan-Quinn criter.		-4.816059
F-statistic	5.521211	Durbin-Watson stat		1.661904
Prob(F-statistic)	0.000153			

الشكل رقم (01): دالة بواقي المعادلة الأولى

Date: 06/08/18 Time: 15:36
Sample: 1970 2016
Included observations: 44

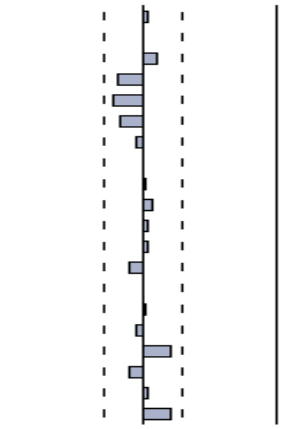

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.034	0.034	0.0543	0.816
2	0.001	0.000	0.0544	0.973
3	0.101	0.101	0.5611	0.905
4	-0.202	-0.211	2.6194	0.623
5	-0.232	-0.226	5.4184	0.367
6	-0.186	-0.204	7.2615	0.297
7	-0.063	-0.025	7.4785	0.381
8	0.004	0.013	7.4795	0.486
9	0.017	-0.034	7.4971	0.586
10	0.067	-0.061	7.7616	0.652
11	0.041	-0.079	7.8626	0.726
12	0.031	-0.027	7.9249	0.791
13	-0.099	-0.140	8.5688	0.805
14	0.008	-0.002	8.5728	0.857
15	0.023	0.010	8.6087	0.897
16	-0.065	-0.051	8.9120	0.917
17	0.211	0.185	12.253	0.785
18	-0.099	-0.178	13.008	0.791
19	0.033	0.022	13.097	0.834
20	0.218	0.192	17.108	0.646

الجدول رقم (02): تقدير المعادلة الثانية لـ(*DLGOV*)

Dependent Variable: D(LGOV)
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 06/08/18 Time: 15:34
Sample (adjusted): 1973 2016
Included observations: 44 after adjustments
D(LGOV) = C(1)*(LGDP(-1) - 0.2085485836*LGOV(-1) - 22.6370890798)
+C(2)*D(LGDP(-1)) + C(3)*D(LGDP(-2)) + C(4)*D(LGOV(-1)) +C(5)
*D(LGOV(-2)) + C(6) +C(7)*LLF +C(8)*LGDI + C(9)*LCPI

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.075457	0.283601	-0.266066	0.7917
C(2)	-0.420708	0.834910	-0.503896	0.6175
C(3)	0.084829	0.613094	0.138363	0.8907
C(4)	0.101502	0.186489	0.544281	0.5897
C(5)	-0.187569	0.177583	-1.056233	0.2981
C(6)	2.151623	1.668650	1.289439	0.2057
C(7)	-0.123187	0.109199	-1.128092	0.2670
C(8)	-0.017784	0.127537	-0.139439	0.8899
C(9)	0.021784	0.035963	0.605748	0.5486

R-squared	0.157899	Mean dependent var	0.154619
Adjusted R-squared	-0.034582	S.D. dependent var	0.140217
S.E. of regression	0.142621	Akaike info criterion	-0.876998
Sum squared resid	0.711930	Schwarz criterion	-0.512050
Log likelihood	28.29395	Hannan-Quinn criter.	-0.741658
F-statistic	0.820336	Durbin-Watson stat	1.905945
Prob(F-statistic)	0.590102		

الجدول رقم (04): نتائج اختبار (BG) للمعادلة الأولى

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.853211	Prob. F(2,33)	0.4352
Obs*R-squared	2.163363	Prob. Chi-Square(2)	0.3390

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 15:38
Sample: 1973 2016
Included observations: 44
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.022085	0.046564	-0.474299	0.6384
C(2)	-0.111291	0.161919	-0.687326	0.4967
C(3)	-0.036569	0.107192	-0.341158	0.7351
C(4)	-0.001119	0.024440	-0.045781	0.9638
C(5)	-0.006968	0.023858	-0.292049	0.7721
C(6)	0.129144	0.272218	0.474415	0.6383
C(7)	-0.009969	0.018991	-0.524904	0.6032
C(8)	0.010861	0.021402	0.507499	0.6152
C(9)	-0.001667	0.005303	-0.314455	0.7552
RESID(-1)	0.298209	0.248380	1.200612	0.2384
RESID(-2)	-0.052527	0.221059	-0.237618	0.8136

R-squared	0.049167	Mean dependent var	1.35E-16
Adjusted R-squared	-0.238964	S.D. dependent var	0.016778
S.E. of regression	0.018675	Akaike info criterion	-4.910908
Sum squared resid	0.011509	Schwarz criterion	-4.464860
Log likelihood	119.0400	Hannan-Quinn criter.	-4.745492
F-statistic	0.170642	Durbin-Watson stat	2.102023
Prob(F-statistic)	0.997310		

2- اختبار الإنحدار الذاتي المشروط بعدم ثبات التباين (Heteroskedasticity test : ARCH)

الجدول رقم (05):

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.028139	Prob. F(1,41)	0.8676
Obs*R-squared	0.029491	Prob. Chi-Square(1)	0.8637

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 15:39
Sample (adjusted): 1974 2016
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000265	6.59E-05	4.021268	0.0002
RESID^2(-1)	0.026387	0.157302	0.167746	0.8676

R-squared	0.000686	Mean dependent var	0.000272
Adjusted R-squared	-0.023688	S.D. dependent var	0.000316
S.E. of regression	0.000320	Akaike info criterion	-13.21209
Sum squared resid	4.19E-06	Schwarz criterion	-13.13017
Log likelihood	286.0599	Hannan-Quinn criter.	-13.18188
F-statistic	0.028139	Durbin-Watson stat	1.983312
Prob(F-statistic)	0.867608		

3- اختبار " جاك - بيرا " (Jarque Bera)، للتوزيع الطبيعي للبواقي:الشكل رقم (02):

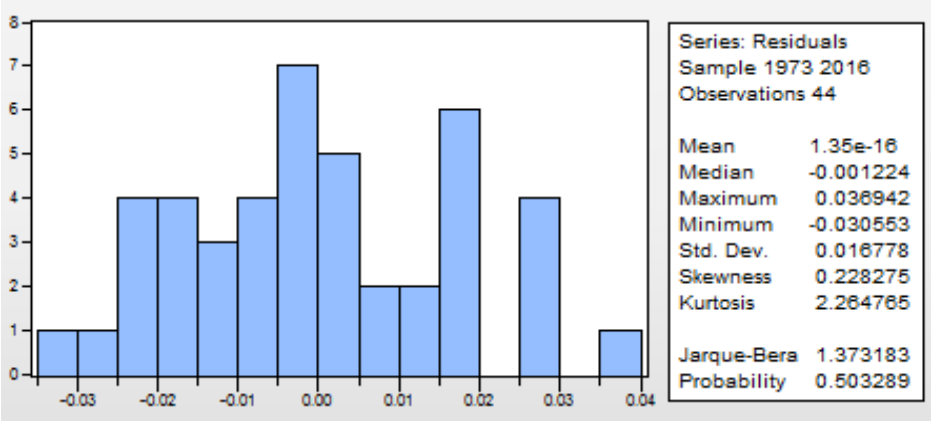

الملحق رقم (6): دوال الإستجابة وتحليل التباين

1- دوال الإستجابة:

الجدول رقم (06):

Response of LGDP: Period	LGDP	LGOV
1	0.018597	0.000000
2	0.015022	0.002811
3	0.014726	-0.000488
4	0.012113	0.002861
5	0.009245	0.007003
6	0.006832	0.009970
7	0.004813	0.012367
8	0.003037	0.014564
9	0.001484	0.016499
10	0.000144	0.018155

Response of LGOV: Period	LGDP	LGOV
1	-0.030413	0.139341
2	-0.043205	0.155677
3	-0.037531	0.132255
4	-0.036436	0.130557
5	-0.037802	0.134928
6	-0.038454	0.135826
7	-0.038613	0.135586
8	-0.038833	0.135837
9	-0.039090	0.136225
10	-0.039299	0.136488

Cholesky Ordering: LGDP LGOV

الشكل رقم (04):

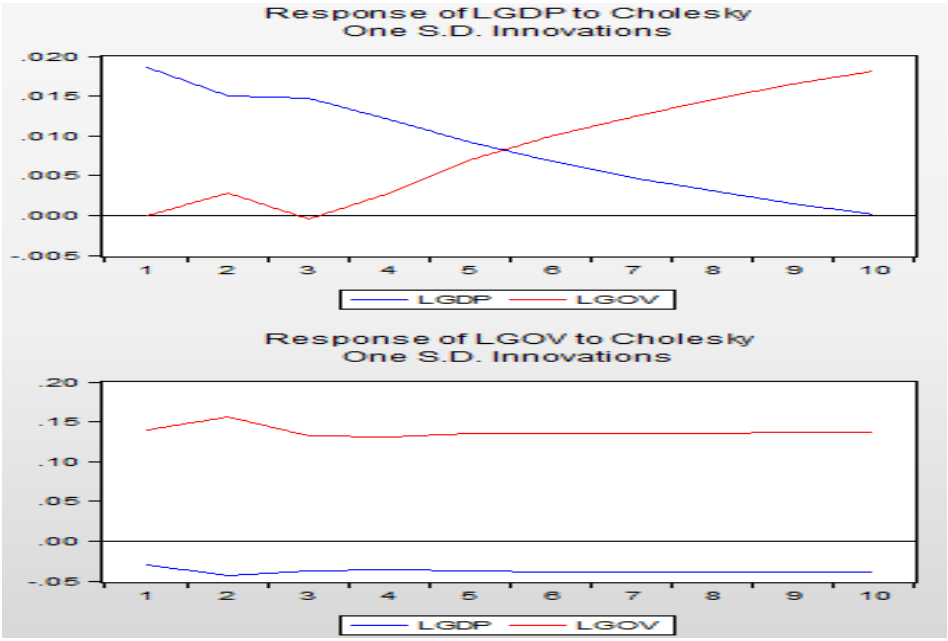

2 -تحليل التباين: الجدول رقم (07):

Variance Decomposition of LGDP:

Period	S.E.	LGDP	LGOV
1	0.018597	100.0000	0.000000
2	0.024071	98.63670	1.363302
3	0.028223	98.97838	1.021623
4	0.030845	98.28463	1.715370
5	0.032954	93.98059	6.019407
6	0.035100	86.62608	13.37392
7	0.037525	77.43674	22.56326
8	0.040367	67.48416	32.51584
9	0.043634	57.87305	42.12695
10	0.047260	49.33267	50.66733

Variance Decomposition of LGOV:

Period	S.E.	LGDP	LGOV
1	0.142621	4.547176	95.45282
2	0.215506	6.010901	93.98910
3	0.255622	6.428008	93.57199
4	0.289336	6.603141	93.39686
5	0.321481	6.731369	93.26863
6	0.351109	6.842780	93.15722
7	0.378355	6.934288	93.06571
8	0.403871	7.010273	92.98973
9	0.428015	7.075759	92.92424
10	0.450966	7.133289	92.86671

Cholesky Ordering: LGDP LGOV

الشكل رقم (05):